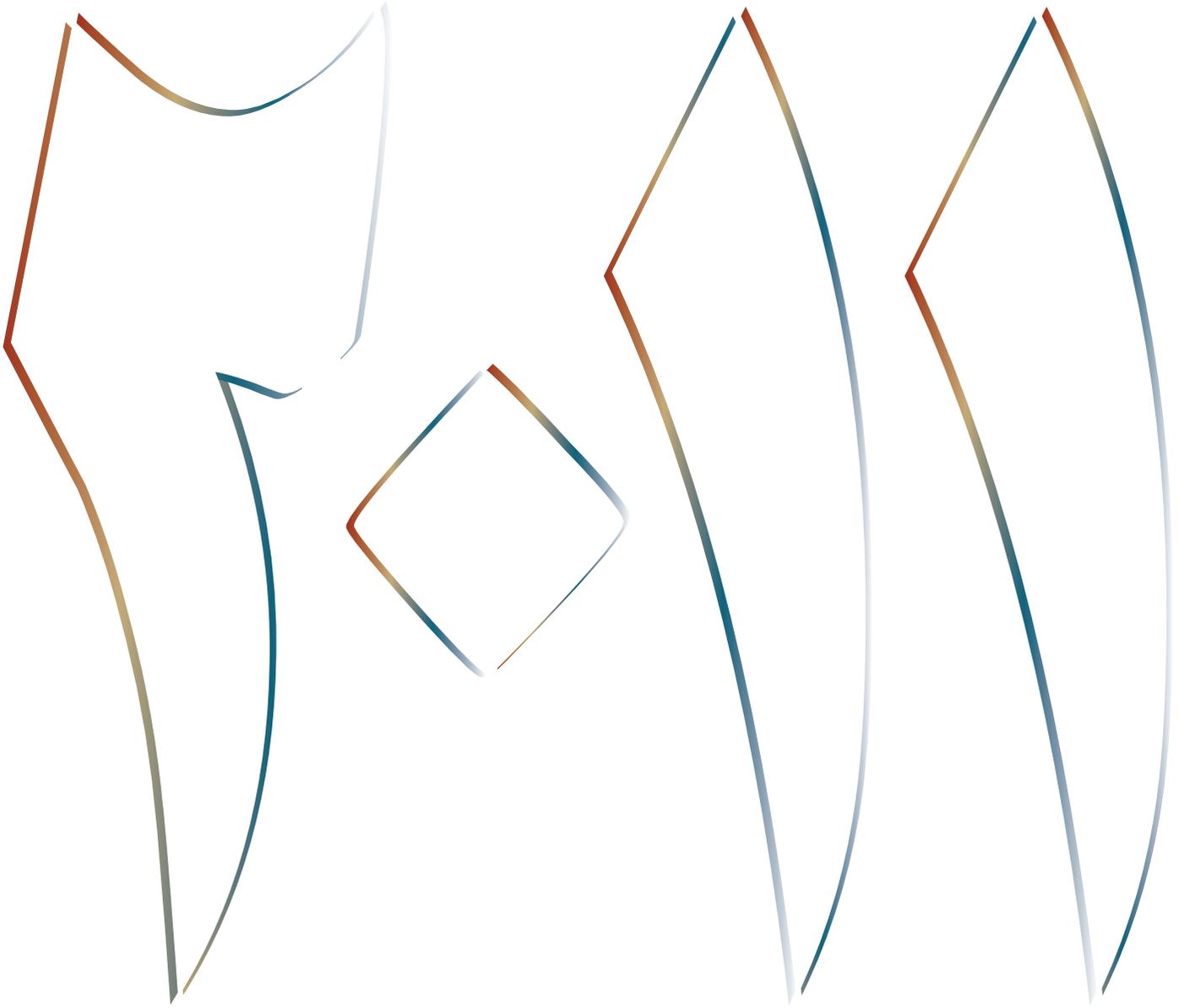


التقرير السنوي والحسابات الختامية ٢٠١١



قائمة المحتويات

١	المؤشرات المالية
٣	رسالة المؤسسة
٥	أعضاء مجلس الإدارة
٧	كلمة الرئيس
١١	كلمة الرئيس التنفيذي
١٧	التقرير الاقتصادي
٢٩	التقرير المالي
٣٣	إدارة المخاطر
٤٧	بازل ٢ الإفصاح
٦٥	البيانات المالية المجمعة
١١٧	الاستثمارات المباشرة
١١٨	المنتجات الاستثمارية
١١٩	الدليل الإداري للمؤسسة
١٢١	العنوان

المؤشرات

(مليون دولار أمريكي)

٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	
			للسنة المالية
٢٩٢	٢٢٣	١٥٣	إيرادات التشغيل والإيرادات الأخرى
٦١	٥٠	٤٦	مصاريف التشغيل
١٨١	١٥١	٩١	صافي الربح
			في نهاية العام
٥.٨٨١	٥.٧٧٦	٦.١١٣	إجمالي الأصول
١.٧٧١	٢.١٤٣	٢.٦٠٤	أوراق مالية وصناديق تحمل فائدة
٥٧٧	٥٥٦	٤٥٨	أسهم وصناديق إدارة
٢.١٩٢	١.٨٢٥	١.٤٢٨	استثمارات ومساهمات في مشاريع
١.٤٢٤	١.٤٢٩	١.٣٦٠	الودائع
٢.٣٨٩	٢.١١٧	١.٧٥٠	حقوق المساهمين
			نسب مختارة (%)
			الربحية
٨,٦	٧,٢	٥,٣	العائد على رأس المال المدفوع
٨,٥	٧,٧	٦,٣	العائد على متوسط حقوق المساهمين المعدلة
			كفاءة رأس المال
			(حسب معايير بنك التسويات)
٣٠,٦	٣٠,٠	٢٧,٧	- نسبة إجمالي مخاطر الأصول
٣٠,٦	٣٠,٠	٢٧,٧	- كفاءة الفئة الأولى من رأس المال
٤٠,٦	٣٦,٧	٢٨,٦	نسبة حقوق المساهمين لمجموع الأصول
			جودة الأصول
٣٣,٢	٣٩,١	٤٣,٢	نسبة الأوراق المالية إلى إجمالي الأصول
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	الالتزامات في دول مجلس التعاون الخليجي ومنظمة التعاون
			السيولة
٦٠,٧	٦٥,٦	٧٣,٠	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول
			الإنتاجية
٤,٨	٤,٥	٣,٣	إيراد التشغيل مقسوماً على مصاريف التشغيل



المالية

صافي الربح

مليون دولار أمريكي

١٨١

إجمالي الأصول

مليار دولار أمريكي

٥,٩

الرسالة

مؤسسة الخليج للاستثمار مؤسسة مالية رائدة توفر مجموعة شاملة من الخدمات المالية لدعم القطاع الخاص وحفز النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي.

وفي إطار سعيها لتبوء مكانة عالمية و متميزة، تركز مؤسسة الخليج للاستثمار كل طاقاتها ومواردها لتحقيق أهداف عملائها وتعزيز قيمة حقوق مساهميها من خلال تحقيق معدلات عوائد منافسة والارتقاء بمواردها البشرية عن طريق صقل مواهب العاملين فيها وتطوير خبراتهم.

مؤسسة

أعضاء مجلس الإدارة



رؤية

مملكة البحرين

سعادة الدكتور زكريا أحمد هجرس * ****
رئيس مجلس الإدارة
الرئيس التنفيذي
شركة الوطن للصحافة والنشر والتوزيع

سعادة السيد خالد عبد الله البسام ** ***
رئيس مجلس الإدارة
بنك البحرين الإسلامي

دولة الكويت

سعادة السيد بدر عجيل العجيل * **
رئيس لجنة إدارة المخاطر
مدير تنفيذي - قطاع الاحتياطي العام
الهيئة العامة للاستثمار

معالي السيد فيصل محمد الحجى بو خضور ** ****
مستشار بديوان سمو رئيس مجلس الوزراء

دولة الإمارات العربية المتحدة

سعادة السيد فيصل المنصوري * **
مدير إدارة تنمية الإيرادات
وزارة المالية

سعادة السيد سعيد راشد اليتيم ** ****
رئيس لجنة المكافآت والموارد البشرية
وكيل الوزارة المساعد لشؤون الموارد والميزانية
وزارة المالية

الإدارة العليا

السيد هشام عبد الرزاق الرزوقي
الرئيس التنفيذي

د. راسل ريد
نائب الرئيس التنفيذي
والمدير التنفيذي للاستثمار

السيد راشد بن رشيد
نائب الرئيس التنفيذي
ورئيس الشؤون المالية والإدارية

المملكة العربية السعودية

سعادة السيد خالد بن صالح الخطاف * **
نائب رئيس مجلس الإدارة
ورئيس اللجنة التنفيذية
الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب
نمورا - المملكة العربية السعودية

سعادة السيد تركي بن إبراهيم المالك ** ****
رئيس لجنة التدقيق
المدير التنفيذي للعمليات
الشركة العربية السعودية للاستثمار (سنابل السعودية)

سلطنة عمان

معالي السيد درويش بن إسماعيل بن علي البلوشي * ****
الوزير المسئول عن الشؤون المالية
وزارة المالية

سعادة السيد عبد القادر بن أحمد عسقلان ** ***
الرئيس التنفيذي
بنك عمان العربي

دولة قطر

سعادة الشيخ فهد بن فيصل آل ثاني * ****
نائب المحافظ
مصرف قطر المركزي

سعادة الدكتور حسين علي العبد الله ** ***
عضو مجلس الإدارة التنفيذي
جهاز قطر للاستثمار

* عضو اللجنة التنفيذية

** عضو لجنة التدقيق

*** عضو لجنة إدارة المخاطر

**** عضو لجنة المكافآت والموارد البشرية

الشركة كلمة





إلى مساهمينا الكرام:

يشرفني أن أقدم لكم بالنيابة عن مجلس إدارة مؤسسة الخليج للاستثمار التقرير السنوي الخاص بأنشطة المؤسسة ونتائجها المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١.

لقد كان عام ٢٠١١ عاماً جيداً إضافياً لمؤسسة الخليج للاستثمار حيث ارتفع صافي الربح بواقع ٢٠٪ ليبلغ ١٨١ مليون دولار أمريكي. ويعكس هذا الأداء القوي في ظل بيئة أعمال حافلة بالتحديات ما تتمتع به المؤسسة من مرونة وقوة. وما يبعث على الرضا أيضاً ملاحظة أن ما تحرزته المؤسسة من تقدم منتظم في القوة المالية والوضع الخاص بالمخاطرة متزامنا ومتسقا مع توسع نشاطها ونمو إيراداتها. وقد ساهم في تحقيق هذه النتائج المتميزة، العوائد المتنامية من محفظة الاستثمارات المباشرة التي تمثل النشاط الرئيسي للمؤسسة. وفي ظل نمو حقوق المساهمين إلى ٢,٤ مليار دولار أمريكي في نهاية سنة ٢٠١١، تبقى مؤسسة الخليج للاستثمار واحدة من أقوى المؤسسات المالية الإقليمية من حيث الوضع المالي. إن التوسع المعتدل في حجم الميزانية التي بلغت ٥,٩ مليار دولار، أسفر عن تحقيق معدل رافعة مالية متحفظ بلغ ٢,٤ مرة.

مجلس

ارتفع صافي الربح بواقع ٢٠٪

يتجسد التزام مؤسسة الخليج للاستثمار تجاه منطقة مجلس التعاون الخليجي في زيادة حجم الاستثمارات المباشرة في مشاريع بدول المنطقة بنسبة ٢٢٪ ليصل إلى ٢,٣ مليار دولار أمريكي تشكل بدورها ٤٠٪ من الحجم الإجمالي للموجودات. ويؤكد ذلك ما تطلعه به مؤسسة الخليج للاستثمار من دور حيوي في تطوير المشاريع الخاصة وإسهام المؤسسة في تنمية اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي من خلال مشاركتها في مشاريع كبرى في قطاعات البنية التحتية والطاقة والمرافق والمعادن والبتروكيماويات. وقد بلغت مسيرة مؤسسة الخليج للاستثمار مراحل متقدمة جديدة بفضل درايتنا وفهمنا لبيئة الأعمال الإقليمية وما تتمتع به من شبكة علاقات مع المستثمرين العالميين والإقليميين.

إن بعض الشركات ضمن محفظة المؤسسة للاستثمارات المباشرة أصبحت كيانات قيادية في القطاعات ذات الصلة، ليس على المستوى الإقليمي فحسب، بل على الصعيد العالمي أيضاً. وجاء هذا النجاح محصلة لتحسن الكفاءة التشغيلية وتطور دورة النشاط والمواكبة الوثيقة والفعالية للتكنولوجيا العالمية الاستراتيجية وعمليات الاستحواذ، مقرونة بما تتمتع به المنطقة الخليجية من خصوصية على صعيد المزايا الطبيعية. تواصل مؤسسة الخليج للاستثمار تعزيز دورها في التطوير الاقتصادي والمالي لمنطقة مجلس التعاون الخليجي من خلال ضخ استثمارات في أسواق رأس المال الإقليمية ومساهمات في قطاعات متنوعة. وتتيح هذه الاستثمارات بدورها تنوعاً كافياً للموجودات في المنطقة أيضاً.

إن انكشاف مؤسسة الخليج للاستثمار على منطقة مجلس التعاون الخليجي يتم على نحو متوازن إلى جانب الاستثمارات العالمية من خلال استثمارات في الأسواق العالمية عبر سلسلة متنوعة من فئات الموجودات واستراتيجيات استثمارية تتيح تنوع فئات الموجودات الإجمالية لمؤسسة الخليج للاستثمار وتوفر مصادر إضافية لإيرادات المؤسسة. واستناداً إلى دخولها الناجح إلى الأسواق العالمية ودرايتها بطبيعة هذه الأسواق، تهدف مؤسسة الخليج للاستثمار إلى تبوء مكانة عالمية مرموقة كمؤسسة مالية تلبية لرغبات ومتطلبات المنطقة بشأن الاستثمارات العالمية.

تشكل الخطوات الإيجابية من قبل وكالات التصنيف الائتماني العالمية خلال عام ٢٠١١ دليلاً على قوة المركز المالي للمؤسسة وتحسن مستويات الربحية. فقد رفعت موديز مستوى التقييم المالي للمؤسسة طبقاً لمعيار القوة المالية للبنوك "بي إف إس آر" كما أكدت على مستوى تصنيفها طويل الأجل. من جانبها، رفعت فيتش هي الأخرى في وقت سابق من عام ٢٠١١ مستوى تصنيفها المالي للمؤسسة كما أبقى على التصنيف

ليبلغ

مليون دولار أمريكي



طويل الأجل. بدورها، أبقى وكالة التصنيف الائتماني الماليزية (RAM) أيضا على تصنيفها طويل الأجل للمؤسسة خلال عام ٢٠١١. وتضمنت كل هذه التصنيفات نظرة مستقبلية "مستقرة". ونعتبر هذه الخطوة الإيجابية من قبل وكالات التصنيف مؤشراً أيضاً على اتجاه مستقبلي صعودي لأداء المؤسسة إذا ما أخذنا في الحسبان السيناريو الاقتصادي العالمي الحالي الذي تطغى عليه حالة عدم اليقين.

لقد رسخت مؤسسة الخليج للاستثمار موقعها الإقليمي القيادي في قطاعات الأعمال المختارة بفضل سجل أدائها القوي وقدرتها على التعامل المرن مع المتغيرات الاقتصادية ومتانة مركزها المالي ومواردها البشرية المتميزة، بما يؤهلها لاقتناص الفرص السانحة.

ويطيب لي أن أعتزم هذه الفرصة لأعرب بالنيابة عن مجلس الإدارة عن خالص التقدير لأصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي لدعمهم المتواصل، كما أتقدم بشكر خاص إلى دولة الكويت على استضافتها لمقر المؤسسة وتقديمها كافة أشكال الدعم اللازمة. ولا يفوتني أن أعرب أيضاً عن تقديري لأصحاب المعالي وزراء المال في دول مجلس التعاون لدعمهم الحثيث للمؤسسة.

كما أود أن أعرب عن فائق تقديري لكل السادة الكرام أعضاء اللجنة التنفيذية ولجنة التدقيق ولجنة إدارة المخاطر وكذلك الإدارة التنفيذية وجميع العاملين لالتزامهم وتفانيهم في سبيل تحقيق أهداف المؤسسة خلال عام ٢٠١١.

د. زكريا أحمد هجرس
رئيس مجلس الإدارة

كلمة الرئيس التنفيذية



واصلت مؤسسة الخليج للاستثمار النمو في الربحية خلال عام ٢٠١١ حيث حققت ربحاً صافياً بلغ ١٨١ مليون دولار أمريكي بزيادة قدرها ٣٠ مليون دولار أمريكي أو ٢٠٪ مقارنة بالعام الماضي. وما يبعث على الرضا ملاحظة أن النشاط الرئيسي للمؤسسة ساهم بشكل كبير في أدائها القوي. وإلى جانب النمو المسجل في الأرباح، فقد ارتفعت أرباح التقييم بمبلغ ٩١ مليون دولار لتصبح الأرباح الشاملة عن هذا العام ٢٧٢ مليون دولار أمريكي. وحققت مؤسسة الخليج للاستثمار هذا الأداء القوي رغم بيئة الأعمال الحافلة بالتحديات بفضل نمو الإيرادات وزيادة الكفاءة التشغيلية والإدارة المثلى للمخاطر.

ي

سجل صافي الإيرادات التشغيلية

زيادة قدرها



وسجل صافي الإيرادات التشغيلية زيادة قدرها ٣١٪ لتبلغ ٢٩٢ مليون دولار أمريكي، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى العوائد الجيدة من قطاع الاستثمارات المباشرة في المشاريع بينما حققت نشاط الأسواق العالمية أداءً مقبولاً أيضاً في ظل تذبذب الأسواق وحالة عدم اليقين اللذين سادا الأسواق المالية على مدار السنة. وأدت المبادرات الرامية إلى اجتذاب عناصر الخبرة والمهارة في قطاعات الأعمال القائمة والجديدة إلى تعيينات عديدة في مناصب ومواقع حيوية خلال العام. كما أن الاستثمار النشط والمخطط له بشكل جيد في الموارد البشرية يعكس رؤية واستراتيجية الإدارة بعيدتي المدى والهادفتين إلى تعزيز ربحية المؤسسة ووضعها في المستقبل. وفي إطار الالتزام بالسياسة المتحفظة بشأن المخصصات، تم تكوين مخصصات بمبلغ ٤٩ مليون دولار أمريكي لمواجهة انخفاض قيمة الموجودات المتاحة للبيع ولاسيما تلك المتعلقة بصناديق الملكية الخاصة والمساهمات في مشاريع. وأسهمت أرباح التقييم والأرباح المحققة في ارتفاع حقوق المساهمين بنسبة ١٣٪ لتبلغ ٢,٤ مليار دولار في ٣١ ديسمبر ٢٠١١. وعلى نحو مقارن، أدى النمو المعتدل في الحجم الإجمالي للموجودات وخاصة فيما يتعلق بزيادة الاستثمارات المباشرة إلى الحفاظ على نسبة رافعة مالية آمنة بلغت ٢,٤. وبلغت المؤسسة مستويات عالية جداً من نسب كفاية رأس المال نتجت عن مزيج يجمع بين تحسن مستويات معدلات المخاطر، ونسب الرافعة المالية المتحفظة، وقاعدة رأس المال القوية. وفي ٣١ ديسمبر ٢٠١١، بلغت نسبة الشريحة الأولى من رأس المال ٣٠,٦٪ وفقاً لمعايير اتفاقية بازل ٢.

الاستثمارات المباشرة والمساهمات

سجلت المؤسسة نمواً بنسبة ٢٢٪ تقريباً في استثماراتها المباشرة التي تعتبر نشاطها الرئيسي والتي تشمل الاستثمار في مشاريع ومساهمات أخرى في المنطقة. وبلغ الحجم الإجمالي لهذه المحفظة الاستثمارية ٢,٣ مليار دولار أمريكي في نهاية العام.

وأسهم التقدم الذي شمل مختلف عناصر دورة نشاط المشاريع الرئيسية ضمن محفظة الاستثمارات المباشرة في نمو الإيرادات، ومساهماً بشكل كبير في الأرباح التي حققتها المؤسسة في سنة ٢٠١١. وتتألف هذه المحفظة من الاستثمارات في مشاريع في قطاعات حيوية ولاسيما قطاعات الصلب والكيماويات والمرافق والطاقة ومواد البناء والبتروكيماويات في مختلف أنحاء منطقة مجلس التعاون الخليجي.

فخلال عام ٢٠١١، وسعت المؤسسة من نطاق استثمارها في قطاع الصلب في منطقة مجلس التعاون الخليجي من خلال استجواذها على الشركة الخليجية المتحدة لدرفلة الصلب المحدودة التي تتخذ من المملكة العربية السعودية مقراً لها. ونفذت عملية الاستحواذ عبر الشركة الزميلة الرئيسية شركة الخليج المتحدة للحديد والصلب القابضة (فولاذ)، وهي أحد أضخم المشاريع الاستثمارية العالمية في قطاع الصلب والاولى عالمياً كمشروع متكامل لإنتاج الصلب.

وفي إطار دور المؤسسة المتمثل في المساهمة في دعم وتممية اقتصاديات دول منطقة مجلس التعاون الخليجي، قدمت مؤسسة الخليج للاستثمار إسهامات كبيرة عبر ضخ استثمارات مباشرة في مشاريع جديدة، والاستحواذ على مشاريع تواجه صعوبات وتحويلها بنجاح إلى شركات تتمتع بالربحية، وتطوير المشاريع التي لم تبلغ مرحلة النضج أو التشغيل حتى تصل إلى هذه المرحلة. ومن بين العناصر الهامة في إستراتيجية الاستثمار المباشر، خطط التخارج التي يتم من خلالها استخلاص القيمة الحقيقية من المشاريع الناضجة بهدف إعادة تدوير تلك الأموال في قطاعات جديدة. لقد جنت مؤسسة الخليج للاستثمار ثمار جهود دؤوبة امتدت لسنوات عديدة وأكسبتها مكانة رائدة كلاعب ومحرك رئيسي للمشاريع في قطاعاتها المختارة.

ومع تطلعها للمستقبل، تخطط المؤسسة لدخول قطاعات جديدة مثل قطاعات الغذاء والزراعة والتعليم والصحة. وتعتزم المؤسسة تأسيس صناديق ملكية خاصة في قطاعات معينة لتتيح مجالاً أوسع للمشاركة أمام مستثمري القطاع الخاص ومن ثم توجيه الموارد على نحو يدعم التنمية الاقتصادية بالمنطقة. وتتوي مؤسسة الخليج للاستثمار أيضاً استخلاص القيمة الاقتصادية الحقيقية من العديد من استثماراتها القائمة مما سيخدم الهدف المزدوج المتمثل في إتاحة الفرصة لمستثمري القطاع الخاص للإسهام في هذا النمو وتأمين المزيد من الموارد من أجل تطوير وتممية القطاعات الجديدة.

الأسواق العالمية

تتولى "مجموعة الأسواق العالمية" إدارة الموجودات سواء لحساب المؤسسة أو لحساب الغير. وتشمل أنشطة هذه المجموعة الاستثمارات في الأسواق الإقليمية والعالمية على السواء من خلال مجموعة من الاستراتيجيات المتنوعة تنفذها فرق الاستثمار الداخلية وكذلك متخصصون من الخارج من أجل تحقيق عوائد متوافقة مع مستويات المخاطرة. وتشمل هذه المحفظة الاستثمارية سندات الدين العادية، والاستثمارات في صناديق الأسهم وصناديق الملكية الخاصة، والمنتجات المالية المهيكلة، وصناديق التحوط، وعقود الأجل، والمشتقات. وتتولى مجموعة الأسواق العالمية أيضاً إدارة أنشطة المؤسسة المتعلقة بالخرزانة. إن المؤسسة توازن بين الاستثمارات المباشرة في المشاريع ذات الأجل الطويل والأقل سيولة وأنشطة أسواق رأس المال وأنشطة الخزانة، مما يتيح السيولة المطلوبة ويدير عوائد متنوعة ومتوافقة مع مستويات المخاطرة.

وسجلت الأوراق المالية التي تحمل فائدة والصناديق خلال عام ٢٠١١ نمواً في إيراداتها الإجمالية بنسبة ٤٩٪ تقريباً مقارنة مع العام السابق كما تجاوزت المستويات المستهدفة، بينما جاءت عائدات محافظ الأسهم متوافقة مع مستويات السوق. وارتفعت عائدات صناديق الملكية الخاصة بما يقرب من ١٦٪ مقارنة مع العام السابق. وأدت خطة المؤسسة فيما يتعلق بإعادة توزيع الاستثمارات وإعادة الهيكلة بدورها إلى تقليل معدلات مخاطر السوق بنسبة ١٧٪ وذلك فيما يختص بالأوراق المالية التي تحمل فائدة. وضخت المؤسسة أيضاً استثمارات جديدة في سندات وصناديق في الأسواق الناشئة.

إن مؤسسة الخليج للاستثمار التي تعززت قدراتها بالاستعانة بعناصر خبرة في مختلف أنشطة الأسواق العالمية تعتزم حوض غمار الاستثمار في منتجات استثمارية جديدة واقتناص الفرص المتاحة في الأسواق المالية. وتهدف استراتيجية المؤسسة إلى جعلها مؤسسة مالية خليجية عالمية تعمل كحلقة وصل بين المستثمرين العالميين والخليجيين من أجل تنويع الاستثمار عبر مناطقهم المعنية. وسيبقى جانب كبير من التركيز منصبا خلال الأعوام المقبلة على نشاط إدارة الموجودات لحساب الغير بهدف تأمين مصدر ثابت ومنتظم للدخل من الأتعاب والعمولات.

تشكل إدارة الالتزامات المالية أحد المكونات الحيوية لاستراتيجية الأعمال التي تتبناها مؤسسة الخليج للاستثمار. فقد استطاعت المؤسسة على امتداد سنوات مسيرتها وخلال العديد من المراحل الدقيقة والحافلة بالتحديات إدارة موارد التمويل والسيولة على نحو يلبي تماماً متطلبات النشاط وذلك من خلال التحديد الحصيف للأهداف عبر مصادر مختلفة متنوعة جغرافياً، وبأجال متنوعة بهدف الوصول إلى المستوى الأمثل للعائد على المخاطرة.

نجحت مؤسسة الخليج للاستثمار خلال العام في تدبير مبلغ ١,٣٥ مليار رينجيت ماليزي (٤٢٦ مليون دولار أمريكي) عبر إصدار صكوك إسلامية في إطار برنامجها الحالي للصكوك متوسطة الأجل فئة العشرين عاماً الذي يبلغ حجمه ٣,٥٠ مليار رينجيت (١,١٠ مليار دولار) والذي يطلق عليه "صكوك مؤسسة الخليج للاستثمار" ويعرف في ماليزيا باسم "استثمار بالوكالة". وفي ظل البيئة الحافلة بالتحديات، يشكل نجاح تلك الإصدارات دليلاً وشاهداً على ثقة المستثمرين في مؤسسة الخليج للاستثمار. فهذا النوع من الصكوك يتوافق مع احكام الشريعة الإسلامية التي يلتزم بها المستثمرون الماليزيون ونظراًوهم في منطقة مجلس التعاون الخليجي. وحظيت مبادراتنا وجهودنا المتواصلة بالتقدير البالغ عندما كرم "منتدى كوالالمبور للتمويل الإسلامي" مؤسسة الخليج للاستثمار بمنحها جائزة "أفضل منتج للصكوك لعام ٢٠١١". وستستمر مؤسسة الخليج للاستثمار في تطوير وتزويد السوق بمنتجات وخدمات مبتكرة.

وترجم التحسن المنتظم والكبير لكافة مؤشرات الأداء المالي الرئيسية للمؤسسة إيجابياً من قبل وكالات التصنيف الائتماني العالمية. فقد تحقق النمو في الربحية بالتوازي مع التحسن في كل من القاعدة الرأسمالية، ووضع السيولة والالتزامات المالية، ومستويات الرافعة المالية والوضع المتعلق بالمخاطرة. ورفعت وكالة موديز خلال عام ٢٠١١ مستوى التقييم المالي لمؤسسة الخليج للاستثمار وفقاً لمعيار القوة المالية للبنوك "بي إف إس آر" من (-D) إلى (D)، كما أبقى على تصنيفها طويل الأجل عند مستوى (Baa٢). من جانبها، رفعت وكالة فيتش مستوى تصنيفها من (E/D) إلى (D) كما أكدت على تصنيفها طويل الأجل للمؤسسة عند مستوى (BBB). بدورها، أكدت وكالة التصنيف الائتماني الماليزية (RAM) على تصنيفها طويل الأجل للمؤسسة عند مستوى (AAA). وتضمنت كل هذه التصنيفات نظرة مستقبلية "مستقرة". وإذا كانت المبادرات الجديدة لمؤسسة الخليج للاستثمار ستستند إلى القدرات المتأصلة والفرص الناشئة واستراتيجية الأعمال، فإن هذا الأمر سيكون أيضاً محكوماً بمبادئ الإدارة السليمة للمخاطر. وقد أثبتت الخطوات المتخذة بهدف تعزيز الإطار الكلي للسيطرة على المخاطر فاعليتها وجدواها. وسيظل الإبقاء على بنية سليمة لإدارة المخاطر جزءاً لا يتجزأ من الهدف الاستراتيجي لمؤسسة الخليج للاستثمار. وسنواصل بخطى راسخة تعزيز نظمنا وعملياتنا من خلال اعتماد أفضل معايير السوق للممارسة وبما يواكب البيئة التشغيلية المتطورة والديناميكية.

وفي الختام، أود أن اغتتم هذه الفرصة لأتقدم بوافر الشكر إلى السادة المساهمين ومجلس الإدارة ولجانة الفرعية على دعمهم المتواصل وتوجيهاتهم السديدة. وأود أيضاً أن أعرب عن تقديري البالغ لجهود والتزام وتفاني موظفي مؤسسة الخليج للاستثمار. إنني فخور بما أنجزناه في عام ٢٠١١، كما أنني أتطلع بشغف أكبر إلى الفرص التي تحملها الفترة المقبلة. إن الأساس المتين الذي أرسيناه والسمعة الطيبة التي بنيناها سيساعداننا على توسيع نشاطنا وتعزيز مكانتنا الإقليمية المتميزة. وسنستمر كفريق في سعينا الحثيث من أجل تحقيق أهداف مؤسستنا بالإسهام في تطوير القطاع الخاص في المنطقة وتوفير قيمة مضافة لمساهميننا.

هشام عبد الرزاق الرزوقي
الرئيس التنفيذي

البنية التحتية الاقتصادية

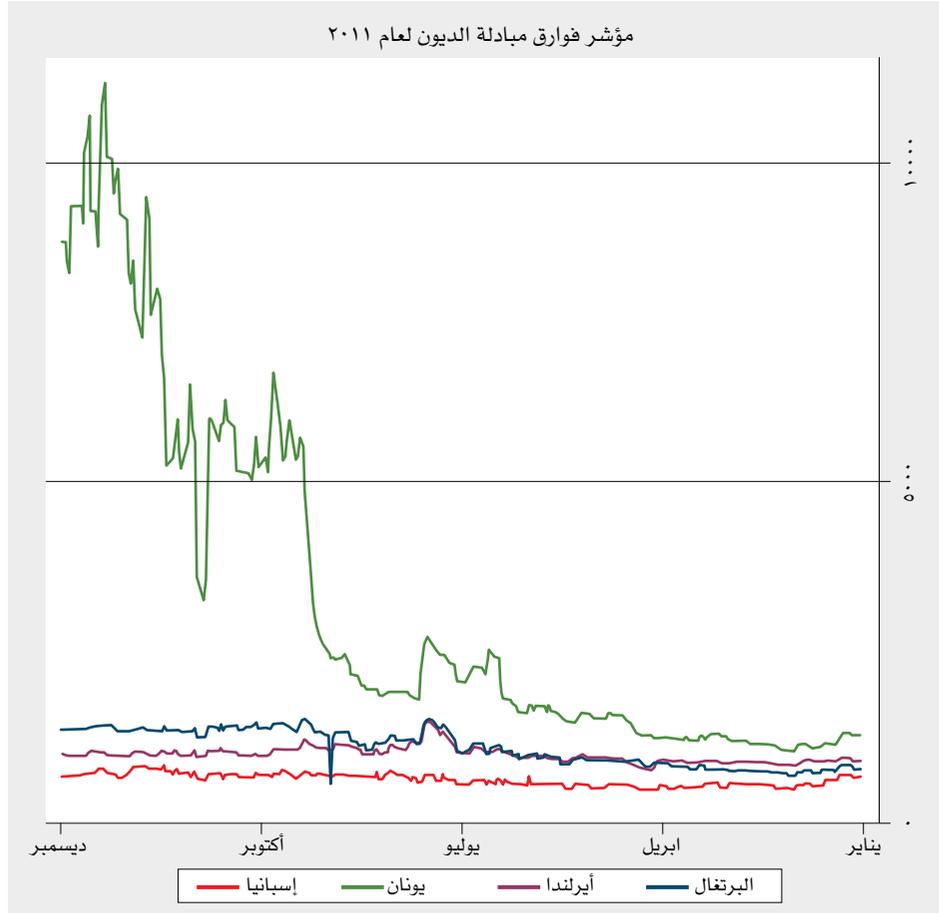
الاقتصاد العالمي

تأثر المشهد الاقتصادي العالمي خلال عام ٢٠١١ بأربع صدمات كبرى حدثت من وتيرة الانتعاش الاقتصادي العالمي وعززت من بواغث قلق الأسواق وفاقمت من حالة عدم اليقين. أما الصدمة الأولى فكانت كارثة مارس المزدوجة التي تمثلت في الزلزال وموجات التسونامي في اليابان والتي تسببت في حدوث إشعاع نووي وألحقت أضرارا جسيمة بالبنى التحتية الاجتماعية وقطاع الإسكان ورأس المال الثابت للشركات الخاصة بما يتراوح بين ٣,٣ بالمائة و ٥,٢ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي الياباني لسنة ٢٠١٠. ومن أجل إعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل وقوع هذه الأضرار، تعتمد الحكومة اليابانية بذل جهد هائل على صعيد إعادة الإعمار بتكلفة تبلغ ٥,٦ تريليون ين أي ما يعادل ١,١ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي.

وأما الصدمة الثانية فتمثلت في انتعاش الاقتصاد الأمريكي بوتيرة "بطيئة ومخيبة للأمال" نتيجة لبضعة عوامل بما فيها التفاوت الكبير في مستويات الدخل والثروة والتوزيعات الحضرية، والقطاع الخاص ذو الرافعة المالية العالية، إلى جانب تداعيات أزمة الديون وانسداد أفق الحل السياسي في الولايات المتحدة مما أدى إلى "خفض التصنيف الأمريكي الممتاز" من قبل وكالة ستاندارد آند بورز للتصنيف الائتماني مقرونا بنظرة مستقبلية سلبية. وأما الصدمة الثالثة فكانت أزمة الديون السيادية الأوروبية التي شكلت بامتياز (بالفعل) "قاتلا اقتصاديا" أدى بدوره إلى ارتفاع العوائد على ديون الاقتصاديات غير الرئيسية في الاتحاد الأوروبي وأثار توقعات بانتهاء اليورو في نهاية المطاف. وأخذت مشكلات الديون اليونانية على وجه الخصوص تمتد بوتيرة بطيئة إلى دول أخرى بما فيها إيطاليا ورفعت على نحو مثير تكاليف التمويل بالنسبة لليونان إلى مستويات لا يمكن ضبطها أو السيطرة عليها.

شكلت الديون السيادية لمنطقة اليورو والاضطرابات الاقتصادية عاملين قويين دفعا عمليات مبادلة الديون المتخلف عن سدادها إلى الارتفاع بشكل حلزوني إلى مستويات عالية على امتداد عام ٢٠١١. وسجلت اليونان الزيادة الأكبر بـ ١٠٧٠٠ نقطة أساس. ورغم التراجع التدريجي للمستويات مع اقتراب نهاية ديسمبر ٢٠١١، فقد ظلت أعلى بكثير من مستويات بداية العام. وكانت معدلات التغيير على أساس سنوي الأكثر حدة بالنسبة لليونان حيث ارتفعت بواقع عشرة أضعاف تقريبا، فيما سجلت البرتغال زيادة قدرها ١٥٢٪ وأيرلندا وإسبانيا ٢٤٪ و ٥٢٪ على الترتيب.

الشكل ١: مؤشر فوارق مبادلة الديون لاقتصاديات الاتحاد الأوروبي الغير رئيسية، من يناير حتى ديسمبر ٢٠١١



المصدر: بلومبيرغ.

الصدمة الرابعة والأخيرة فتمثلت في حالة عدم الاستقرار السياسي والتظاهرات الحاشدة التي باتت تعرف بـ "الربيع العربي" الذي نال المتظاهرون العرب بفضلها جائزة "رجل العام" من قبل مجلة التايم^١ والذي أدى في نهاية المطاف إلى تغيير النظام في كل من مصر وتونس وفجر نزاعاً شاملاً في ليبيا واليمن البلدين المنتجين للنفط كما أثار تظاهرات في البحرين. وتسببت هذه التطورات الجيوسياسية في تقلص نشاط الأسواق وهجرة رأس المال من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى جانب توقف العمل والإنتاج. وأدت المخاوف من خفض الإمدادات النفطية إلى ارتفاع قوي وراسخ لأسعار النفط ويقائها داخل نطاق يقترب من مستوى ١٠٠ دولار أمريكي للبرميل.

وأحاطت العوامل والقوى سائلة الذكر الاقتصاد العالمي بمستويات عالية من حالة عدم اليقين حدّت كثيراً من قدرته على تحقيق انتعاش مستدام خلال العام. وأدت حالة عدم اليقين هذه وكذلك عدم وضوح السياسات إلى عمليات تحول سلبي من الاقتصاد العالمي إلى أسواق عالمية والتي تجلت في تفاقم حالة عدم الاستقرار والقلق التي حدّت كثيراً من التدفقات المالية، فيما بقي التوسع الائتماني هزياً بوجه عام في الاقتصاديات الغربية.

وفي ظل افتقار السياسة إلى الحسم فضلاً عن الإجراءات التقشفية المطبّقة، انتهى عام ٢٠١١ بقضايا عالقة وبالغة التعقيد تشمل اختلالات على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. وعلى الرغم من ذلك، فقد واصلت الأسواق الناشئة بالمقابل النمو على نحو مرّن. ولكن بوتيرة أبطأ نسبياً. بسبب تراجع التجارة العالمية والتدفقات الاستثمارية بالإضافة إلى تقييد السياسات المحلية.

تراجع معدل نمو الاقتصاد العالمي بوجه عام من ٤,٤٪ في سنة ٢٠١٠ إلى ٣,٢٪ في سنة ٢٠١١. ويظهر النمو ربع السنوي الاتجاه ذاته حيث تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي من ٤,٧٪ في الربع الرابع من عام ٢٠١٠ إلى ١,٨٪ في الربع نفسه من عام ٢٠١١^٢. ونتج الركود العالمي بشكل رئيسي عن الضعف الحاد لنمو الاقتصاد الأمريكي الذي تراجع من ٣٪ في عام ٢٠١٠ إلى ١,٨٪ في عام ٢٠١١، فيما نما اقتصاد منطقة اليورو بواقع ١,٦٪^٣. وسجلت ألمانيا أكبر اقتصاديات الاتحاد الأوروبي نمواً قدره ٣٪، فيما سجلت فرنسا نمواً معتدلاً عند ١,٦٪ وإيطاليا حوالي ٠,٤٪ وإسبانيا ٠,٧٪. بينما تراجع نمو الاقتصادين اليوناني والبرتغالي بواقع ٥,٧٪ و ١,٧٪ على الترتيب^٤. وانكمش الاقتصاد الياباني بنسبة ٠,٩٪ في عام ٢٠١١ بعد نموه بنسبة ٤,٤٪ في عام ٢٠١٠. متأثراً بضعف الصادرات بسبب تعطل الإمدادات نتيجة لزلازل مارس. كما فقدت الصادرات اليابانية في وقت لاحق من العام المزيد من عناصر القدرة على المنافسة بسبب التراجع في الطلب الخارجي إلى جانب تعطلات جديدة نتجت عن فيضانات تايلاند واستمرار الصعود القوي للين.

وحافظت الاقتصاديات الناشئة على معدل نمو مرتفع عند ٦,٢٪ في عام ٢٠١١، مدعومة على نحو رئيسي بأداء الاقتصادين الصيني والهندي اللذين سجلا نمواً بلغ ٩,٢٪ و ٧,٤٪ على الترتيب. ورغم ذلك، فقد كان على العديد من هذه الاقتصاديات أن تتعامل مع التدفقات الرأسمالية غير المنتظمة (غير المستقرة) وأن تعاني من انخفاض معدل نمو الصادرات حيث حد تراجع أسعار السلع الأولية كثيراً من النمو ولا سيما في الدول ذات الدخل المتدني.

وإذا كان التضخم قد كبح في الاقتصاديات المتقدمة، فإنه صار مبعث قلق كبير في الاقتصاديات الناشئة، وخصوصاً في دول منطقة آسيا والمحيط الهادئ والدول الأعضاء في مجموعة "بريك". فقد ظل التضخم عاملاً داعمًا للنمو في الاقتصاديات المتقدمة حيث بلغ معدله ٣,٢٪ في الولايات المتحدة، و ٢,٧٪ في منطقة اليورو، و ٢,٣٪ في ألمانيا، و ٢,١٪ في فرنسا، بينما تقلص مؤشر أسعار المستهلكين بواقع ٠,٢٪ في اليابان. بالمقابل، ظل التضخم عائقاً للنمو في الاقتصاديات الناشئة حيث بلغ معدله ٨,٩٪ في روسيا، و ٨,٤٪ في الهند، و ٥,٤٪ في الصين، و ٦,٦٪ في البرازيل. وارتفع المعدل السنوي لأسعار المستهلكين في سنغافورة إلى ٥,٢٪. كما ارتفع هذا المؤشر بواقع ٤٪ في كوريا الجنوبية و بواقع ٥,٤٪ في إندونيسيا.

وظلت السياسة النقدية في الاقتصاديات المتقدمة توسعية بشكل كبير على امتداد العام حيث تراوحت أسعار الفائدة قصيرة الأجل بين ٠,٢٥٪ في الولايات المتحدة، و ٠,٥٠٪ في المملكة المتحدة، و ١٪ في منطقة اليورو. أما في الاقتصاديات الناشئة حيث يشكل التضخم مصدر تهديد، فقد بادرت البنوك المركزية إلى تشديد سياساتها النقدية من أجل مكافحة التضخم في بداية العام. ومع تراجع أسعار الطاقة والغذاء في وقت لاحق من العام، خففت السياسة النقدية في العديد من الاقتصاديات الناشئة على الرغم من بقاء مستويات أسعار الفائدة عالية عند ٥,٨٪ في المتوسط في آسيا و ٧,٣٪ في دول مجموعة "بريك". وبلغ سعر الفائدة المحدد من قبل البنك المركزي ٦,٦٪ في الصين، و ١١٪ في البرازيل، و ٨٪ في روسيا، و ٧,٥٪ في الهند. وبحلول نهاية العام، ارتفعت تكلفة الاقتراض قصيرة الأجل من ٠,٨٪ في عام ٢٠١٠ إلى ١,٤٪ في عام ٢٠١١ على الودائع المقومة باليورو من فئة الثلاثة أشهر، بينما ظلت هذه التكلفة عند ٠,٥٪ على الودائع المقومة بالدولار الأمريكي من فئة الستة أشهر و ٠,٤٪ على مثيلاتها المقومة بالين الياباني^٥.

^١ مجلة التايم: ٢ يناير ٢٠١١.

^٢ معهد التمويل الدولي، "رصد لحركة الاقتصاد العالمي"، ديسمبر ٢٠١١ / يناير ٢٠١٢.

^٣ صندوق النقد الدولي، تحديث للتوقعات بشأن أداء الاقتصاد العالمي، يناير ٢٠١٢.

^٤ مؤسسة كونسينسس إيكونوميكس: توقعات كونسينسس، ٩ يناير ٢٠١٢.

^٥ مؤسسة كونسينسس إيكونوميكس، ٩ يناير ٢٠١٢.

أما في منطقة مجلس التعاون الخليجي، فقد كان النمو الاقتصادي قويا على الرغم من بطء وتيرة النمو العالمي وضعف الانتعاش في الاقتصاديات المتقدمة. فقد حققت المنطقة بوجه عام نموا بمعدل كلي اقترب من مستوى ٧٪، حيث سجلت قطر أعلى معدل للنمو عند حوالي ١٥٪، تلتها المملكة العربية السعودية عند حوالي ٧٪. وتراوحت معدلات النمو بين ٤٪ و ٥،٥٪ في اقتصاديات الدول الأخرى الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي عدا البحرين التي سجلت معدل نمو معتدلا بلغ ١،٥٪. وتمثلت المحفزات الرئيسية للنمو الاقتصادي في أسعار النفط القوية والمستقرة، والنمو السريع للصادرات، والتوسع المالي على صعيد الاستثمارات الجارية والرأسمالية على السواء.

وعلى الرغم من التوسع المالي الهائل، فقد حققت اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي فوائض ضخمة في الميزانية، فيما أدت الزيادة السريعة في الصادرات إلى تحقيق فوائض كبيرة في الميزان التجاري وإلى تراكم احتياطيائض ضخمة من العملات الأجنبية. وكان لقطاعات البنى التحتية والخدمات والنقل نصيبها الكبير في القيمة الإجمالية لمشروعات البناء إلى جانب قطاع الإسكان ولا سيما في المملكة العربية السعودية.

ومضى القطاع المصرفي قدما في التوسع الائتماني بوجه عام حيث سجلت البنوك السعودية معدلات توسع أسرع بكثير من نظيراتها الخليجية الأخرى. ويحقق النمو الائتماني على وجه التحديد في المملكة العربية السعودية ارتفاعا مطردا منذ عام ٢٠٠٩ حيث بلغ ٨،٧٪ في أغسطس ٢٠١١. وشهدت دولة الإمارات العربية المتحدة زيادة هائلة في القروض المدومة كنسبة مئوية من العدد الإجمالي للقروض منذ عام ٢٠٠٨ حيث بلغت ٨٪ في عام ٢٠١١، مقارنة مع ٥،٦٪ في عام ٢٠١٠. وارتفع النمو الائتماني إلى ما يقرب من مستوى يتراوح بين ٢٪ و ٣٪. ومن أجل الاحتفاظ بقطاع مصرفي قوي، أعلن بنك الإمارات المركزي عن مجموعة جديدة من القواعد المتعلقة بالمخصصات ومتطلبات كفاية رأس المال من خلال تصنيف القروض كقروض متخلف عن سدادها بعد مرور ٩٠ يوما من موعد التخلف عن السداد بدلا من ٦ أشهر، ومن ثم زيادة مخصصات عام ٢٠١١ بما يقرب من ١٠٪ ومطالبة البنوك بتحقيق معدل قدره ١٢٪ لكفاية رأس المال. ٧،٦

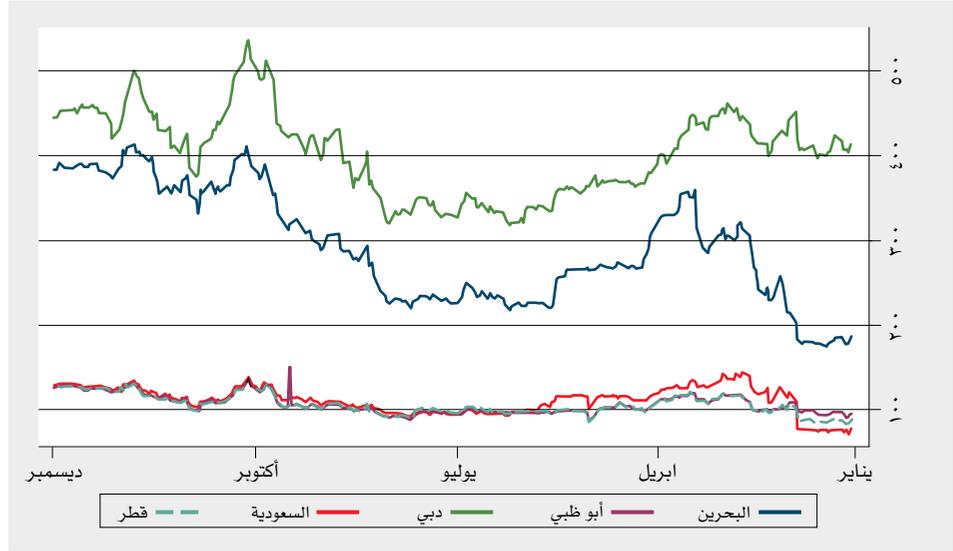
وظلت مخصصات خسائر القروض عالية في منطقة مجلس التعاون الخليجي حيث تصدرت عمان قائمة أعلى المخصصات للديون المدومة بنسبة ١٠،٤٪، تلتها الإمارات العربية المتحدة بـ ٩،٨٪ ثم قطر بـ ٩،٥٪. ومع ذلك، فلا تزال بنوك دول مجلس التعاون الخليجي تتمتع بمستويات عالية من الربحية والرسولة رغم الحقيقة المتمثلة في تقلص أرقام الربحية بسبب المخصصات العالية والديون المدومة. وكانت قطر في المقدمة من حيث العائد على الأصول (الموجودات) بـ ٢،٦، فيما ارتفع هذا العائد بالنسبة للكويت والإمارات وعمان ليبلغ ١،٢، و ١،٤، و ١،٨ على الترتيب. وارتفع العائد على حقوق الملكية على نحو مماثل للعائد على الأصول. فقد ارتفع العائد على حقوق الملكية في عمان من ١٠ إلى ١٢،٧، وفي الكويت من ٦،٨ في عام ٢٠١٠ إلى ٩،١ في عام ٢٠١١. وسجلت مؤشرات الربحية انخفاضا طفيفا بالنسبة للمملكة العربية السعودية في عام ٢٠١٠ ليبلغ ١،٨ من حيث العائد على الأصل و ١٤،٧ من حيث العائد على حقوق الملكية، مقارنة مع ١،٩ و ١٦،٤ على الترتيب في العام السابق.

وحققت اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي على صعيد فوارق مبادلة الديون المتخلف عن سدادها أداء أفضل من نظيراتها العالمية مثل الاتحاد الأوروبي. ورغم ذلك، فقد استمرت الزيادات الطفيفة من بداية العام حتى نهايته. ومن ثم، كانت الاقتصاديات الخليجية تتأثر سلباً بعناصر وعوامل خارجية مصدرها الديون السيادية لمنطقة اليورو وتفاقم حالة عدم اليقين. وسجلت دبي أعلى معدل لفوارق الائتمان على امتداد العام كله حيث أنهته عند مستوى ٤٤٥ نقطة أساس في ديسمبر. وحلت البحرين في المرتبة الثانية بـ ٣٨٣ نقطة أساس، بينما أظهرت أبوظبي والمملكة العربية السعودية وقطر اتجاهات مماثلة نسبيا تراوحت حول ١٢٨ نقطة أساس.

^٦ إيكونوميست إنتلجينس بونت، يونيو ٢٠١١: تقرير حول قطاعي الصناعة والخدمات المالية في الإمارات العربية المتحدة.

^٧ إيكونوميست إنتلجينس بونت، فبراير ٢٠١١: تقييم للسوق الإماراتية.

الشكل ٢: فوارق مبادلة الديون المتخلف عن سدادها في مجلس التعاون الخليجي خلال عام ٢٠١١



المصدر: بلومبيرغ.

ونخلص في هذا الصدد إلى أن عام ٢٠١١ شهد استمراراً للمخاطر نتيجة لتداعيات الربيع العربي وأزمة الديون السيادية الأوروبية. ومع ذلك، فقد استطاعت السياسات الحصيفة درء هذه المخاطر وليس القضاء عليها بشكل كامل رغم استخدام كل الوسائل لهذا الغرض. فقد أثرت هذه المخاطر على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وقيدت حركة الأسواق الخليجية وزادت من حدة تقلباتها بشكل عام. ورغم ذلك، فقد كان أداء الأسواق إيجابياً في مجمله.

سوق السندات

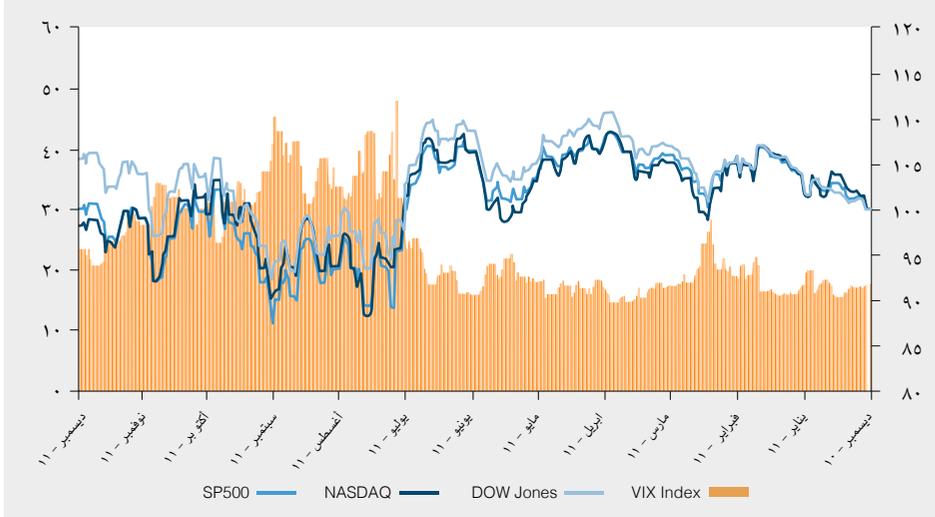
بحلول نهاية عام ٢٠١١، انخفض العائد على سندات الخزانة الأمريكية فئة العشر سنوات بواقع ٤٣٪ إلى ١,٨٨٪ من ٣,٣٪ في عام ٢٠١٠. وعلى نحو مماثل، شهدت منطقة اليورو انخفاض العائد على السندات الألمانية فئة العشر سنوات بواقع ٣٨,٢٪ من ٢٢,٩٦٪ في عام ٢٠١٠ إلى ١,٨٣٪ في عام ٢٠١١. وانخفض العائد على السندات البريطانية بواقع ٤١,٨٪ من ٣,٤٪ في عام ٢٠١٠ إلى ١,٩٨٪ في عام ٢٠١١. وفي اليابان، انخفض العائد بمقدار ١٤ نقطة أساس من ١,١٣٪ في عام ٢٠١٠ إلى ٠,٩٩٪ في عام ٢٠١١. وعكس هذا الانخفاض الكبير في عوائد سندات الخزانة عمليات شراء السندات من قبل البنوك المركزية للمساعدة على حفز الاقتصاديات المتباطئة والنمو الضعيف للائتمان الخاص ومعدلات البطالة المرتفعة. ونتج تعال في السندات عن الطلب المتزايد من المشتريين السياديين والشركات على أصول (موجودات) الملاذات الآمنة في أوقات تفاقم حالة عدم اليقين وعدم الاستقرار المالي. وفي منطقة اليورو، ارتفع العائد على السندات الإيطالية فئة العشر سنوات بواقع ٤٦,٢٪ من ٤,٨١٪ في عام ٢٠١٠ إلى ٧,٠٣٪ في عام ٢٠١١، وهو ما يعني بلوغ عتبة مرحلة التخلف عن سداد الدين السيادي. وفي إسبانيا، سجل العائد انخفاضا طفيفا بلغ أقل من ٠,٥٪ ليصل إلى ٥,٠٤٪ في عام ٢٠١١.

وفيما ظل التضخم مكبوحا على نطاق واسع في الاقتصاديات المتقدمة، واصلت سندات الخزانة أداءها الجيد وتفوقها على الأصول المرتبطة بالمخاطرة مثل الأسهم وسندات الشركات ذات العائد المرتفع والمنتجات المرتبطة بفوارق الائتمان. بالمقابل، شكل التضخم المتزايد في الاقتصاديات الناشئة موصلاً جيداً للأصول المرتبطة بالمخاطرة وخصوصاً في دول مجموعة "بريك" والعديد من الدول الآسيوية حيث ظلت عواملها الأساسية عنصراً داعماً ومحفزاً للأصول المرتبطة بالمخاطرة وذات مستويات التقييم المنخفضة. ففي دول مجموعة "بريك"، ارتفع العائد على السندات فئة العشر سنوات بالنسبة للبرازيل بواقع ٤٤ نقطة أساس ليبلغ ١٢,٦١٪ في عام ٢٠١١، وبواقع ٨ نقاط أساس في روسيا ليبلغ ٦٪، وبواقع ٦٣ نقطة أساس في الهند ليبلغ ٨,٥٥٪، بينما تراجع بواقع ٤٧ نقطة أساس في الصين ليعكس انحسار الضغوط التضخمية بحلول نهاية العام في ظل بطء النمو المالي. واستفادت سندات الأسواق الناشئة المطروحة بالعملات المحلية من عمليات تقييم العملات واكتسبت قوة دافعة خلال عام ٢٠١١ وخصوصاً في الأوقات التي تبلغ الأسواق فيها مستويات عالية من عدم الاستقرار حيث ظلت هذه الاقتصاديات أكثر سلامة وعافية من الاقتصاديات المتقدمة مع تراجع الدين كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي إلى ما دون ٤٠٪ في البرازيل والمكسيك أكبر مُصدرين لسندات الدين بين الدول النامية.

أسواق الأسهم

اجتاحت الأسواق العالمية إثر سحب درجة التصنيف الائتماني الممتاز "AAA" من السندات الحكومية بالتوازي والتزامن مع أزمة الديون السيادية والمخاوف من انهيار الاتحاد الأوروبي، وهي العوامل التي بددت مجتمعة المكاسب المتراكمة لأسواق الأسهم على امتداد عام ٢٠١٠ ودفعت أداء المؤشرات إلى مزيد من التدهور. ولم تتمكن سوى بضعة من مؤشرات الأسواق من استعادة عافيتها، وأبرزها المؤشرات الأمريكية التي كان أداءها جيدا إذا ما قورن بأداء نظيراتها في الأسواق الأخرى حيث أنهت تداولات عام ٢٠١١ عند مستويات قريبة جدا من مستويات نهاية عام ٢٠١٠. ويبين الجدول (٣) أداء مؤشرات الأسهم العالمية الكبرى بحلول نهاية عام ٢٠١١. وبالترادف مع ذلك، فقد قفز مؤشر معدل تقلبات الأسواق (VIX) خلال النصف الثاني من العام ليحقق مستويات مرتفعة سجل أعلاها قرب سبتمبر، واستمرت هذه المستويات حتى نهاية العام.

الشكل ٢: أداء مؤشرات الأسهم الأمريكية الكبرى ومؤشر تقلبات السوق للفترة من يناير حتى ديسمبر ٢٠١١



المصدر: بلومبيرغ

السلع الأولية

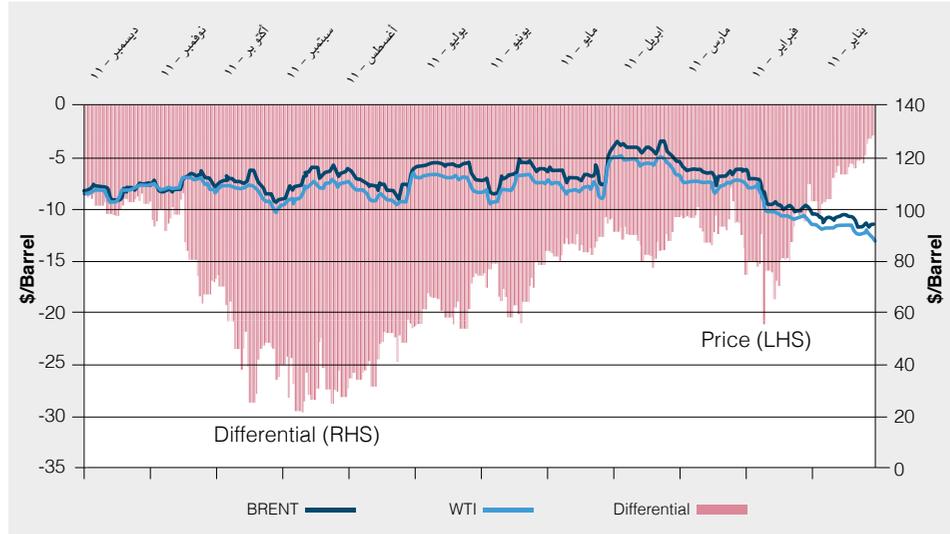
انخفض العائد الإجمالي على مؤشر جي بي مورغان المجمع لأسعار السلع بواقع ١,٧٪ لعام كامل في ٣١ يناير ٢٠١٢. ووفقا لهذا المؤشر المجمع، فقد فاق أداء قطاعي المعادن النفيسة والطاقة أداء المؤشر المجمع من حيث الحجم الإجمالي للعائدات بتسجيلهما عائدات قدرها ٢٤,٧٪ و ١,٩٪ على الترتيب. أما القطاعات الأكثر تكبدا للخسائر فكانت الزراعة بنسبة ١٤٪، والصناعة بنسبة ١١,٣٪، والقطاعات الأخرى التي لا تشمل قطاع الطاقة بنسبة ١,٤٪. واستعادت أسعار النفط مستوى المئة دولار أمريكي للبرميل في الأسابيع الأخيرة من عام ٢٠١١، فيما ارتفع متوسط الأسعار لعام ٢٠١١ بمجمعه بواقع ١٩,٦٪ مقارنة مع ٩٤,٩ دولار للبرميل لعام ٢٠١٠ بينما ارتفع الطلب العالمي على النفط بواقع ١,٠٤٪ على أساس سنوي في عام ٢٠١١ مدعوما بالطلب في الاقتصاديات الناشئة ولا سيما الصين. وكان للعوامل الجيوسياسية دور بارز في إبقاء أسعار النفط قوية ومستقرة. ودفعت الاضطرابات السياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في أوائل عام ٢٠١١ وتوقف الإنتاج النفطي الليبي على وجه التحديد أسعار خام نפט غرب تكساس الوسيط إلى مستويات عالية لتتجاوز حاجز المئة وعشرة دولارات للبرميل قبل أن تنهي تعاملات العام عند مستوى الثمانية وتسعين دولارا وثلاثة وثمانين سنتا بالنسبة لخام غرب تكساس الوسيط، وعند مستوى المئة وسبعة دولارات بالنسبة لخام برنت.^٩

وارتفعت أسعار النفط على امتداد عام ٢٠١١ رغم الركود الذي أصاب الاقتصاديات العالمية. فقد أنهى خام غرب تكساس الوسيط تعاملات العام على ارتفاع قدره ٨٪ ليبلغ ٩٨,٨٣ دولار للبرميل مقارنة مع ٩١,٣٨ دولار للبرميل في بداية العام، فيما ارتفع مزيج برنت بواقع ١٤٪ من ٩٤,٣ دولار للبرميل إلى ١٠٧,٥٨ دولار للبرميل. وبدأ سعرا خام غرب تكساس الوسيط ومزيج برنت بالتباعد منذ بداية عام ٢٠١١، كما وسع مزيج برنت فارق السعر الذي يتفوق به على خام غرب تكساس الوسيط إلى أعلى مستوى له عند ٢٩,٥٥ دولار للبرميل في سبتمبر ٢٠١١.

^٩ بلومبيرغ، مؤشر جي بي مورغان للسلع، ٣١ يناير ٢٠١٢.

^٩ بلومبيرغ، ٣١ يناير ٢٠١٢.

الشكل ٤: أسعار النفط الخام خلال الفترة من يناير حتى ديسمبر ٢٠١١



ملحوظة: تشير كلمة Differential إلى الفارق بين سعري خامي النفط القياسيين: غرب تكساس الوسيط وبرت.

وفي أسواق الصرف الأجنبي، ارتفع اليورو ميكرا مقابل الدولار الأمريكي حتى منتصف العام عندما بدأ الاتجاه السعودي ينحسر، كما بدأت العملة الأوروبية بالانخفاض قبل أن تعاود الارتفاع في نهاية العام بواقع ٢,٨٪ على أساس سنوي لتبلغ ١,٢٩٨ دولار أمريكي. وبحلول نهاية عام ٢٠١١، ارتفع الجنيه الاسترليني أمام الدولار الأمريكي بواقع ٠,٨٪ ليبلغ ١,٥٥٤ دولار، بينما سجل الين الياباني ارتفاعاً قدره ٥,٥٪ ليبلغ ٧٦,٩٤ دولار^١. بالمقابل أنهت عملات أسواق السلع الأولية مثل الدولار الكندي والدولار الاسترالي والدولار النيوزيلندي تعاملات عام ٢٠١١ على انخفاض مقابل الدولار الأمريكي حيث سجلت هذه العملات تراجعاً أمام العملة الأمريكية بلغ على الترتيب ١,٧٪ و ٠,٠٩٪ و ١,٢٪ على أساس سنوي. وأنهت عملات الاقتصاديات الناشئة مثل اليوان الصيني والروبية الهندية تعاملات العام عند مستويات متباينة حيث ارتفع اليوان بواقع ٤,٢٪ بينما تراجعت الروبية بواقع ١٨,٥٪ على أساس سنوي ليعكس زخم التضخم في الهند وتباطؤ النمو في الصين.

^١ مؤسسة كونسينس إيكونوميكس، ٩ يناير ٢٠١٢.

أداء أسواق الأسهم الخليجية لعام ٢٠١١

نظرة عامة

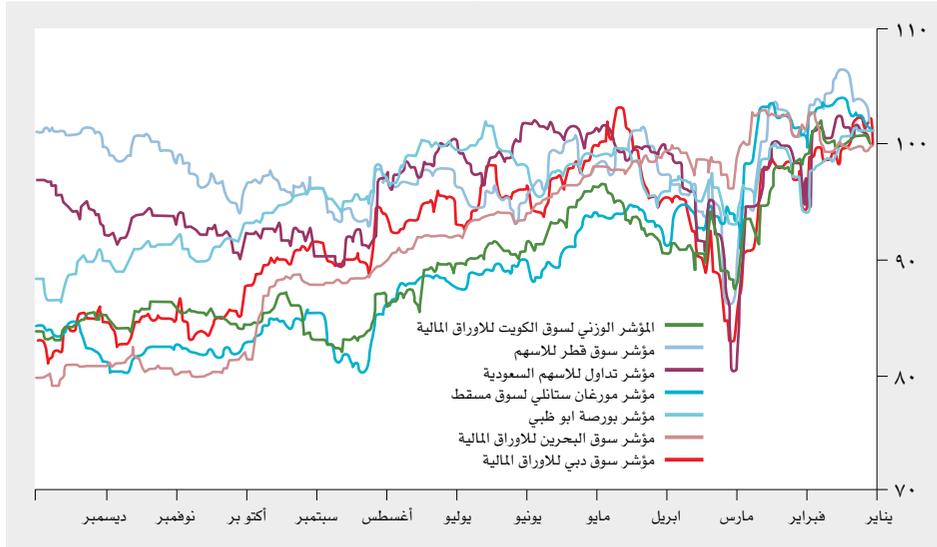
إستهلت أسواق مجلس التعاون الخليجي تداولات العام بشكل جيد في ظل انتعاش ملموس في معنويات المستثمرين ارتكز على متانة ورسوخ العوامل الأساسية الاقتصادية. ورغم ذلك، فقد تعرضت الأسواق لصدمة تمثلت في القوة والسرعة اللتين هز بهما "الربيع العربي" المشهد السياسي، متحديا الوضع القائم ومبددا ثقة المستثمرين.

وهدد تفاقم أزمة الائتمان العالمية بوقف مسيرة انتعاش الاقتصاد العالمي وإعادته مجددا إلى دائرة الخطر المتمثل في الركود لفترتين متعاقبتين. وعززت المؤشرات المتزايدة على تدهور الوضع المالي والاقتصادي في أوروبا من القدرة على رصد وإدراك عناصر المخاطرة ومن حالة عدم الاستقرار عبر معظم الأسواق العالمية.

وعلى الرغم مما تتمتع به منطقة مجلس التعاون الخليجي من عوامل أساسية اقتصادية قوية على غرار الاقتصاديات ذات الحجم الكبير، وعلى الرغم أيضا من القفزة الكبيرة لأسعار النفط نتيجة لحالة عدم اليقين الجيوسياسي، فقد ظلت حالة عدم الاستقرار في أسواق الأسهم الخليجية عند مستويات عالية. وكان للارتباط الوثيق بمؤشرات الأسهم العالمية تأثيره الواضح على أسواق الأسهم الخليجية حيث دفع مؤشر ستاندارد آند بورز للأسهم الخليجية إلى الانخفاض في حركة تصحيحية بواقع ٤,٥٪ للعام كله.

ومع استمرار تفاقم حالة عدم اليقين خلال العام، شهدت الأسواق تناوبا وتغيرا في مراكز القطاعات جاء في صالح القطاعات الدفاعية وكيانات الصناعة التي كانت منكشفة ومنفتحة على قطاعات الاقتصاد المحلي بما فيها قطاعات التجزئة والاستهلاك والاتصالات والإسمنت التي حققت بدورها أداء قويا فاق مستويات السوق في النصف الثاني من العام.

الشكل ٥: أداء مؤشرات اسواق دول مجلس التعاون الخليجي لعام ٢٠١٠

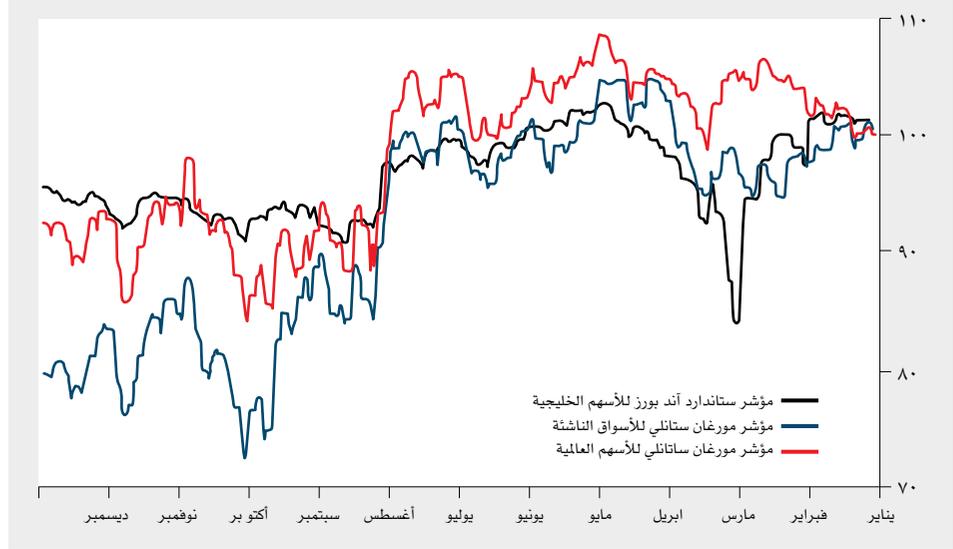


المصدر: وحدة أبحاث مؤسسة الخليج للاستثمار، بيانات بلومبيرغ.

الأداء النسبي لمؤشر ”ستاندارد آند بورز“ للأسهم الخليجية

سجل مؤشر ستاندارد آند بورز للأسهم الخليجية خلال عام ٢٠١١ خسائر صافية بلغت ٤,٥٪. ورغم ذلك، فقد تفوق المؤشر من حيث الأداء على مؤشر مورغان ستانلي للأسواق الناشئة ومؤشر مورغان ستانلي للأسهم العالمية اللذين تكبدا خسائر بلغت على الترتيب ٤,٢٪ و ٦,٧٪. وتفوق مؤشر ستاندارد آند بورز للأسهم الخليجية من حيث الأداء أيضا على مؤشر ستاندارد آند بورز للمجمع للأسهم العربية الذي تراجع بواقع ١٢,٧٪ للعام ذاته.

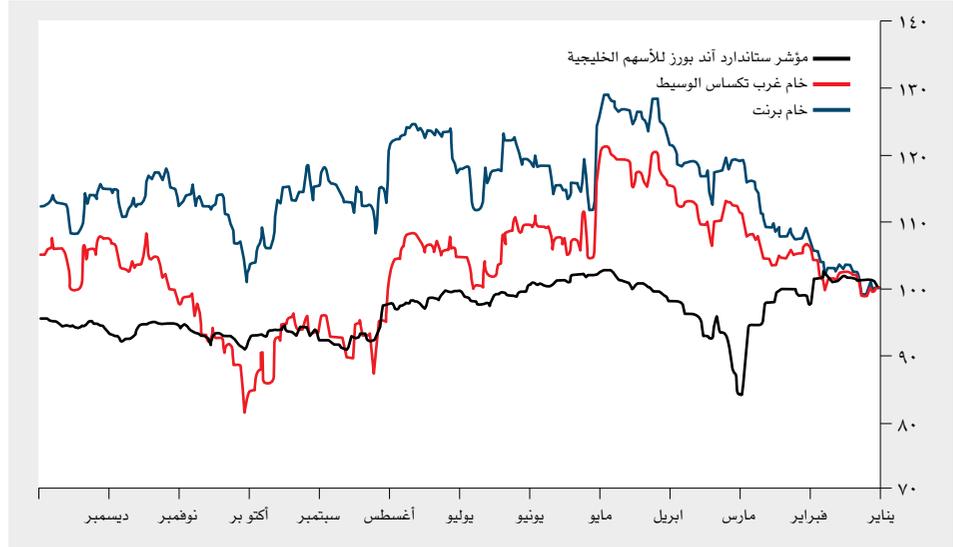
الشكل ٦: الأداء النسبي لمؤشر ستاندارد آند بورز للأسهم الخليجية لعام ٢٠١١



المصدر: وحدة أبحاث مؤسسة الخليج للاستثمار، بيانات بلومبيرغ.

على الرغم من تأثير عدم استقرار الوضع الاقتصادي العالمي على الطلب على النفط خلال عام ٢٠١١، فقد ظلت الأسعار عند مستويات عالية نتيجة لعوامل جيوسياسية في المقام الأول. وبلغ متوسط سعر خام برنت ١٠٩ دولارات للبرميل للعام كله كما أنهى تعاملات العام على صعود قدره ٤,٤٪.

الشكل ٧: الأداء النسبي لمؤشر ستاندارد آند بورز للأسهم الخليجية مقابل أسعار النفط



المصدر: وحدة أبحاث مؤسسة الخليج للاستثمار، بيانات بلومبيرغ.

أداء كل دولة على حدة

لم ينجح سوى واحد من بين مؤشرات الأسهم الخليجية السبعة في إنهاء تداولات العام على مكاسب بينما سجلت المؤشرات الستة الأخرى نتائج سلبية.

فقد كان مؤشر سوق قطر للأسهم الرابع الوحيد بالنسبة للعام كله حيث حقق مكاسب صافية قدرها ١,١٢٪، بينما ظل مؤشر سوق البحرين للأوراق المالية الأسوأ أداء حيث تراجع بواقع ٢٠,١٥٪ على أساس سنوي.

أما سوق دبي للأوراق المالية فقد سجل خسائر قدرها ١٧,٠٠٪، تلاه المؤشر الوزني لسوق الكويت للأوراق المالية بخسائر قدرها ١٦,٢٢٪ ثم مؤشر مسقط بخسائر قدرها ١٥,٦٩٪. وسجل مؤشر بورصة أبو ظبي خسائر قدرها ١١,٦٨٪، فيما كان مؤشر تداول للأسهم السعودية أفضل أداء حيث لم تبلغ خسائره للعام كله سوى ٣,٠٧٪.

الجدول ١: العوائد على مؤشرات الأسهم

النسبة المئوية للتغير	ديسمبر ٢٠١٠	ديسمبر ٢٠١١	مؤشر ستاندارد آند بورز للأسهم الخليجية
٤,٥-٪	١٢١,١٤	١١٥,٧٣	مؤشر ستاندارد آند بورز للأسهم العالمية
٧,٦-٪	١٠٢٨,٠٧	١٠١٨٢,٥٩	مؤشر ستاندارد آند بورز للمجمع للأسهم العربية
١٢,٧-٪	٧٣٢,٣١	٦٣٩,٠٧	مؤشر مورغان ستانلي للأسواق الناشئة
٢٠,٤-٪	١,١٥١,٣٨	٩١٦,٣٩	مؤشر البورصة القطرية
١,١+٪	٨,٦٨١,٦٥	٨,٧٩٩,٠٣	مؤشر تداول سعودي
٣,١-٪	٦,٦٢٠,٧٥	٦,٤١٧,٧٣	مؤشر بورصة أبو ظبي
١١,٧-٪	٢,٧١٩,٨٧	٢,٤٠٢,٢٨	مؤشر سوق مسقط للأوراق المالية
١٥,٧-٪	٦,٧٥٤,٩٢	٥,٦٩٥,١٢	المؤشر الوزني لسوق الكويت للأوراق المالية
١٦,٢-٪	٤٨٤,١٧	٤٠٥,٦٢	مؤشر سوق دبي المالية
١٧,٠-٪	١,٦٣٠,٥٢	١,٣٥٣,٣٩	مؤشر سوق البحرين للأوراق المالية
٢٠,١-٪	١,٤٣٢,٢٦	١,١٤٣,٦٩	

المصدر: وحدة أبحاث مؤسس الخليج للاستثمار: بيانات بلومبيرغ.

الجدول ٢: مؤشرات أداء الاقتصاديات العالمية الكبرى (التغير السنوي ٪)

البلد	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي			التضخم			البطالة		
	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
الولايات المتحدة	٣,٥-	٣,٠	١,٧	٠,٣-	١,٦	٣,١	٩,٣	٩,٦	٩,٠
اليابان	٥,٥-	٤,٥	٠,٩-	١,٣-	٠,٧-	٠,٣-	٥,١	٥,٠	٤,٦
ألمانيا	٥,١-	٣,٧	٣,١	٠,٤	١,١	٢,٣	٨,٢	٧,٧	٧,١
فرنسا	٢,٦-	١,٤	١,٧	٠,١	١,٥	٢,١	٩,١	٩,٤	٩,٣
المملكة المتحدة	٤,٤-	٢,١	٠,٩	٢,٢	٣,٣	٤,٥	٤,٧	٤,٧	٤,٨
منطقة اليورو	٤,٢-	١,٨	١,٥	٠,٣	١,٦	٢,٧	٩,٦	١٠,١	١٠,١
الصين	٩,٢	١٠,٤	٩,٢	٠,٧-	٣,٣	٥,٤	-	-	-
الهند	٦,٨	٨,٠	٨,٥	٩,٠	١٢,٤	١٠,٤	-	-	-

المصدر: مؤسسة كونسينسس إيكونوميكس: توقعات كونسينسس الخاصة بمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، يناير ٢٠١٢.

الجدول ٣: أداء مؤشرات الأسهم العالمية لعام ٢٠١١ (بالعملات المحلية)

المؤشر	٣١ ديسمبر ٢٠١٠	٣١ ديسمبر ٢٠١١	% التغير	أعلى مستوى في ٢٠١١	أدنى مستوى في ٢٠١١
داو جونز الصناعي	١١.٥٧٧,٥١	١٢.٢١٧,٥٦	٥,٥٣	٢٩ أبريل	١٠.٦٥٥,٣٠
ستاندارد أند بوزر ٥٠٠٠	١.٢٥٧,٦٤	١.٢٥٧,٦٠	٠,٠٠-	٢٩ أبريل	١.٠٩٩,٢٣
ناسداك المجمع	٢.٦٥٢,٨٧	٢.٦٠٥,١٥	١,٨٠-	٢٩ أبريل	٢.٣٣٥,٨٣
مورغان ستانلي	٨٩٧,٦٧	٨٢٩,٧٨	٧,٥٦-	٢٩ أبريل	٧٥٤,٧٢
راسل ٢٠٠٠	٧٨٣,٦٥	٧٤٠,٩٢	٥,٤٥-	١٨ فبراير	٦٠٩,٤٩
ستاندارد أند بوزر للأسهم الخليجية	١٢١,١٤	١١٥,٧٣	٤,٤٧-	٢٩ أبريل	١٠١,٧١
فاينانشيال تايمز ١٠٠	٥.٨٩٩,٩٤	٥.٥٧٢,٢٨	٥,٥٥-	٢٨ أبريل	٤.٩٤٤,٤٤
إكسترا داكس	٦.٩١٤,١٩	٥.٨٩٨,٣٥	١٤,٦٩-	٨ فبراير	٥.٠٧٢,٣٣
كالك ٤٠	٣.٨٠٤,٧٨	٣.١٥٩,٨١	١٦,٩٥-	٢ مايو	٢.٧٨١,٦٨
نيكاي ٢٢٥	١٠.٢٢٨,٩٢	٨.٤٥٥,٣٥	١٧,٣٤-	١٨ فبراير	٨.١٦٠,٠١
هانغ سنغ	٢٣.٠٣٥,٤٥	١٨.٤٣٤,٣٩	١٩,٩٧-	٢١ فبراير	١٦.٢٥٠,٢٧
				١٩ يناير	٤ أكتوبر ٢٠١١

المصدر: بلومبيرغ

الجدول ٤: معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدول مجلس التعاون الخليجي للفترة من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٢ (التغير السنوي %)

الدولة	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
البحرين	٦,٣	٣,١	٤,٥	٢,٢	٣,٣
الكويت	٤,٧	٤,٨-	٢,٩	٤,٤	٢,٨
عمان	١٢,٨	١,١	٤,١	٤,٤	٤,٥
قطر	١٧,٧	١٢,٠	١٦,٦	١٧,٨	٥,٧
السعودية	٤,٢	٠,٣	٣,٨	٦,١	٣,٤
الإمارات	٤,٨	٣,٥-	٣,٢	٤,٣	٢,١

المصدر: معهد التمويل الدولي، قاعدة بيانات دول مجلس التعاون الخليجي

الجدول ٥: مؤشر أسعار المستهلكين في دول مجلس التعاون الخليجي (التغير السنوي %)

الدولة	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
البحرين	٣,٥	٢,٨	١,٩	٠,٤-	٢,٢
الكويت	١٠,٦	٤,٠	٤,١	٤,٥	٣,٠
عمان	١٢,٤	٣,٥	٣,٣	٣,٨	٣,٤
قطر	١٥,٢	٤,٩-	٢,٤-	٢,٢	٣,٨
السعودية	٩,٩	٥,١	٥,٤	٥,١	٥,٦
الإمارات	١٢,٣	١,٨	٠,٦	٠,٩	٢,١

المصدر: معهد التمويل الدولي، قاعدة بيانات دول مجلس التعاون الخليجي

الجدول ٦: إيرادات دول مجلس التعاون الخليجي من (النفط والغاز) بمليارات الدولارات الأمريكية

الدولة	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
البحرين	١٣,٨	٨,٧	١١,٢	١٥,٧	١٥,٢
الكويت	٨٢,٦	٤٦,٦	٦١,٧	٩١,٠	٨٩,٠
عمان	٢٨,٧	١٨,١	٢٥,٧	٣٦,٥	٣٥,٩
قطر	٤٨,٣	٤٠,١	٥٩,٤	٨٦,٥	٨٣,٧
السعودية	٢٨١,٠	١٦٣,٣	٢١٥,٢	٣١٢,٧	٢٧٣,٠
الإمارات	١٠٢,٩	٦٨,٢	٨٥,٨	١٢٣,٣	١٠٨,٩

المصدر: معهد التمويل الدولي، قاعدة بيانات دول مجلس التعاون الخليجي.

الجدول ٧: العائد على سندات الخزينة الأمريكية (%)

لأجل ٣ أشهر	٣١ ديسمبر ٢٠١٠	٣١ ديسمبر ٢٠١١	% التغير السنوي
٠,١٢٧	٠,٠١٣	٨٩,٧-	
٢,٠٠٨	٠,٨٣٢	٥٨,٦-	
٣,٢٨٨	١,٨٧٦	٤٢,٩-	
٤,٣٣٦	٢,٨٩٤	٣٣,٣-	

المصدر: رويترز

الجدول ٨: أسعار الليبور

سعر الليبور الأمريكي لأجل ٣ أشهر	٣١ ديسمبر ٢٠١٠	٣١ ديسمبر ٢٠١١	% التغير السنوي
٠,٣٠٣	٠,٥٨١	٩١,٧	
٠,٧٨١	١,١٢٨	٤٤,٤	
٠,٩٣٩	١,٢٩٢	٣٧,٦	
١,٤٧٢	١,٩١٣	٣٠,٠	

المصدر: بلومبيرغ

الجدول ٩: أسعار النفط الخام التاريخية والفورية، المتوسط السنوي (دولار / برميل)

السنة	سلة أوبك		برنت		غرب تكساس الوسيط	
	التغير السنوي %	المتوسط	التغير السنوي %	المتوسط	التغير السنوي %	المتوسط
* ٢٠١١	%٣٨,٧٦	١٠٧,٤٧	%٢٢,٠٠	١١١,٦٧	%٦,١٩	٩٤,٦٧
٢٠١٠	%٢٦,٨٤	٧٧,٤٥	%٤٨,٣٩	٩١,٥٣	%٤٤,٠٧	٨٩,١٥
٢٠٠٩	%٣٥,٣٥-	٦١,٠٦	%٣٦,٦٥-	٦١,٦٨	%٢٨,١٢-	٦١,٨٨
٢٠٠٨	%٣٦,٧٣	٩٤,٤٥	%٣٤,٢١	٩٧,٣٧	%٢٨,٣٣	١٠٠,٠٠
٢٠٠٧	%١٣,١٠	٦٩,٠٨	%١١,٣٤	٧٢,٥٥	%٩,٤٦	٧٢,٢٩
٢٠٠٦	%٢٠,٦٠	٦١,٠٨	%١٩,٧٠	٦٥,١٦	%١٦,٩٠	٦٦,٠٤

* حتى ٢٦ ديسمبر ٢٠١١

المصدر: مجلة (ميس)، ديسمبر ٢٠١١.

التجارة الإلكترونية

تحليل صافي الدخل

حققت مؤسسة الخليج للاستثمار أرباحاً مجمعة صافية عن عام ٢٠١١ بلغ إجماليها ١٨١ مليون دولار أمريكي مقارنة مع ١٥١ مليون دولار عن عام ٢٠١٠. وتأتى هذه الأرباح بعد استقطاع مخصصات قدرها ٤٩ مليون دولار، مقارنة مع ٢٢ مليوناً في عام ٢٠١٠. ويعزى الجزء الرئيسي من هذه المخصصات إلى نتائج تقييم بعض الاستثمارات في صناديق الملكية الخاصة والسندات طبقاً لأسعار السوق فضلاً عن مساهمات في مشاريع.

ان النمو في الأرباح الصافية والذي بلغ ما يقرب من ٢٠٪ يرجع بشكل أساسي إلى نشاط المؤسسة الرئيسي المتمثل في الاستثمارات المباشرة في المشاريع، والذي يبرهن على صواب وفاعلية الاستراتيجية الاستثمارية طويلة الأمد المؤسسة الخليج للاستثمار. ويؤكد تحليل العناصر المساهمة في تحقيق هذه النتائج جودة الاستثمارات والأصول وفاعلية الاستراتيجية الاستثمارية للمؤسسة في ظل تحديات كبيرة.

إيرادات الفوائد

تتحقق إيرادات الفوائد من محفظة سندات الدين والأدوات المالية المركبة ومحفظة أسواق النقد والقروض.

ترجع إجمالي الدخل من الفوائد وغيرها من فئات الدخل المماثل بواقع ٥٪ ليسجل ٤١ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١١. ويعود هذا التراجع إلى الانخفاض المستمر لمستويات أسعار الفائدة في الاقتصاد العالمي فضلاً عن انخفاض حجم بعض الموجودات التي تحمل فائدة نتيجة الاستحقاق والتخارج الجزئي، وذلك في إطار خطة محكمة لإعادة هيكلة المحفظة الاستثمارية.

أرباح / خسائر الاستثمارات

تتمثل أرباح / خسائر الاستثمارات في عوائد بيع الموجودات المالية والربح الناتج عن تقييم الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

وقد حققت مؤسسة الخليج للاستثمار أرباحاً صافية قدرها ٣٣ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١١، مقارنة مع ٥٩ مليون دولار في العام السابق. وتتكون هذه الأرباح من ٢٧ مليون دولار تمثل أرباحاً محققة من محفظة الاستثمارات المتاحة للبيع، و٦ ملايين دولار من محفظة الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. أما الدخل المسجل عن عام ٢٠١٠ فشمّل ١٥ مليون دولار تحققت نتيجة التخارج المخطط من شركتين زميلتين خلال العام.

الدخل من توزيعات الأرباح

بلغ الدخل من توزيعات الأرباح ٢٤ مليون دولار، مقارنة مع ٢٠ مليوناً في عام ٢٠١٠. ويتكون هذا الدخل من عوائد حصلت عليها المؤسسة من صناديق الملكية الخاصة، ومحافظ وصناديق مدارة، ومساهمات في مشاريع. وبلغت عوائد الأرباح من صناديق الملكية الخاصة مليون دولار. فيما بلغت توزيعات المحافظ والصناديق المدارة ٥ ملايين دولار. وبلغت التوزيعات من المساهمات في مشاريع ١٨ مليون دولار.

حصة المؤسسة في نتائج الشركات الزميلة

بلغت حصة المؤسسة في نتائج الشركات التي تستثمر فيها خلال السنة ٢٢٧ مليون دولار بارتفاع كبير عن العوائد المحققة في السنة السابقة والبالغة ١٣٤ مليون دولار. ويمثل هذا البند حصة مؤسسة الخليج للاستثمار في أرباح شركات زميلة. ويعود الارتفاع المسجل خلال عام ٢٠١١ بدرجة كبيرة إلى الأرباح التي حققتها المؤسسة من المساهمة في مشاريع في قطاعات الكيماويات والطاقة والاتصالات. وقد أسهم الأداء الإيجابي لقطاع الكيماويات في تحقيق أرباح كبيرة خلال السنة المذكورة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه المحفظة تشمل أيضاً مشاريع جديدة لم تبلغ بعد مرحلة التشغيل لكن يتوقع لها أن تسهم بصورة كبيرة في تدعيم ربحية المؤسسة في الأعوام المقبلة مع نمو أنشطتها وازدهارها. وفضلاً عن ذلك، فمن المتوقع أن تلعب استثمارات المؤسسة في مشاريع عملاقة في قطاعات المرافق وإعادة التأمين وغيرها من القطاعات دوراً كبيراً في تعزيز النمو في أرباح المؤسسة مستقبلاً.

صافي الدخل من الأتعاب والعمولات

بلغ صافي الدخل من الأتعاب والعمولات ٢٠ مليون دولار أمريكي خلال سنة ٢٠١١ بارتفاع قدره ١٣ مليوناً مقارنة مع عام ٢٠١٠. وتمثل الجزء الرئيسي من الدخل من الأتعاب في عام ٢٠١١ في ١٣ مليون دولار حصلت عليها المؤسسة نظير تطويرها الناجح لمشروع كبير للطاقة في المملكة العربية السعودية. ويتحقق هذا الدخل من نشاط إدارة أموال الغير وتقديم الاستشارات المالية وكذلك تقديم خدمات الحفظ والإدارة للصناديق التي تديرها أطراف أخرى.

الإيرادات التشغيلية الأخرى

تمثل الإيرادات التشغيلية الأخرى إيرادات الشركات التابعة والمجمعة، وهي الإيرادات التي بلغت ٧ ملايين دولار في سنة ٢٠١١ بزيادة قدرها ١٧٪ تقريبا مقارنة مع السنة السابقة.

مصروفات الفوائد

ارتفعت مصروفات الفوائد بنسبة ١٨٪ مقارنة مع السنة السابقة، وهو الارتفاع الذي نتج أساسا عن ارتفاع أسعار الفائدة على الشرائح الجديدة للتمويل لأجل لتحل محل السندات التي حان أجل استحقاقها خلال السنة الحالية.

مصروفات التشغيل

تناسبا مع تنامي حجم أعمال المؤسسة، ارتفعت مصروفات التشغيل بنسبة ٢٢٪ تقريبا أو ١١ مليون دولار أمريكي على أساس سنوي لتبلغ ٦١ مليون دولار عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١.

مخصص انخفاض قيمة الموجودات وخسائر إعادة التقييم بأسعار السوق

بلغ صافي مخصصات انخفاض قيمة الموجودات والخسارة الناتجة عن إعادة التقييم بأسعار السوق ٤٩ مليون دولار في سنة ٢٠١١، مقارنة مع ٢٢ مليوناً في سنة ٢٠١٠. وتتعلق المخصصات الإضافية المكونة في عام ٢٠١١ بمحفظتي صناديق الملكية الخاصة والسندات كنتيجة لانخفاض القيمة السوقية فضلا عن المساهمة في مشاريع. واستمرت المؤسسة في تبني نهج محافظ فيما يتعلق بسياسة تكوين المخصصات على أساس التقييم بأسعار السوق حيثما كان ذلك ممكناً. ويتضمن الإيضاح رقم ٢٠ في البيانات المالية للمؤسسة تحليلاً تفصيلياً لهذه الأرقام.

تحليل الميزانية

اتخذت المؤسسة خطوات حثيئة لتعزيز وإعادة هيكلة الميزانية العمومية بهدف التوزيع الأمثل للموجودات على نحو يضمن تحقيق أعلى عائد في ظل مستويات المخاطرة المقبولة. وطُبِّقت مبادرات على صعيد الموجودات والالتزامات المالية مكنت بدورها المؤسسة من النجاح في تحقيق نمو بنسبة ١٣٪ في حقوق المساهمين في ظل المحافظة على مستويات مخاطر منخفضة وبالتوازي مع ذلك ارتفعت إجمالي الموجودات بشكل طفيف إلى ٥.٩ مليار دولار أمريكي.

وتستمر استراتيجية المؤسسة في التركيز على دول مجلس التعاون الخليجي وشركائها التجاريين الرئيسيين في الدول الصناعية الكبرى ويشمل الايضاح رقم ٢٢، ٣، ١ في البيانات المالية التوزيع الجغرافي لانكشاف المؤسسة على مخاطر الائتمان.

وتتضمن الأجزاء التالية من التقرير تفاصيل حول البنود الرئيسية للميزانية.

حقوق المساهمين

ارتفعت الحقوق الإجمالية للمساهمين بواقع ٢٧٢ مليون دولار أمريكي أي بنسبة ١٣٪ لتبلغ ٢.٢٨٩ مليون دولار في نهاية عام ٢٠١١، مقارنة مع ٢.١١٧ مليوناً في نهاية عام ٢٠١٠. وتشمل هذه الزيادة صافي الربح البالغ ١٨١ مليون دولار، والارتفاع في احتياطات تقييم الموجودات المالية المتاحة للبيع والحصص في احتياطات التقييم من الشركات الزميلة البالغة ٩١ مليون دولار.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

يشمل هذا البند الاستثمارات في الأسهم والصناديق والتي تبلغ ٥٠ مليون دولار أمريكي، وسندات الدين وصناديق أدوات الدين الأخرى البالغة ١٤٧ مليون دولار، والاستثمارات البديلة البالغة ٣٦٨ مليون دولار. وانخفضت قيمة المحفظة بواقع ٧٦ مليون دولار أي بنسبة ١٢٪ مقارنة مع العام السابق، وهو ما نتج بالدرجة الأولى عن عمليات تسهيل / استرداد صناديق الدين.

القروض

تماشياً مع القرار الاستراتيجي بإيقاف هذا النشاط باستثناء القروض المقدمة لبعض المشاريع ضمن الاستثمارات الرئيسية للمؤسسة، فقد بلغ صافي الرصيد القائم ٧٤ مليون دولار في نهاية عام ٢٠١١، وهو يمثل قرضاً بمعدل عائد تجاري مقدم إلى أحد المشاريع ضمن محفظة الاستثمارات المباشرة.

وكما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١، بلغ إجمالي مخصصات خسائر القروض بما فيها ضمانات القروض مليوني دولار أمريكي. وتشمل هذه المخصصات تلك المحددة الخاصة والمتعلقة بالأطراف المقابلة وكذلك المخصصات العامة وفق أنظمة بنك الكويت المركزي. وتم تكوين المخصصات المحددة بشأن قروض مساندة لاستثمارات في مشاريع. وتكون المخصصات المحددة للقروض بقيمة الخسارة المحتملة، بينما تم الإبقاء على مخصصات عامة لتغطية الخسائر المحتملة في المستقبل والتي لم يتم تحديدها على وجه الدقة بعد.

الموجودات المالية المتاحة للبيع

في ٣١ ديسمبر ٢٠١١، بلغ الحجم الإجمالي للموجودات المالية المتاحة للبيع ٢,٦٤٦ مليون دولار أمريكي بانخفاض قدره ٨٪ عن مستواها في العام السابق. وانخفضت سندات الدين وغيرها من السندات التي تحمل فائدة، والتي تشكل ٦١٪ من الموجودات المالية المتاحة للبيع، بواقع ٣٠٠ مليون دولار أو بنسبة ١٦٪ خلال العام حيث بلغ حجم الاستحقاقات والتخارجات حوالي ٥٧١ مليون دولار، وفي المقابل تمت عمليات شراء جديدة وتم إدراج أرباح التقييم بسعر السوق.

تتألف محفظة السندات بشكل رئيسي من سندات عادية ذات أسعار فائدة عائمة أو سندات ذات أسعار فائدة ثابتة يتم تحويلها إلى سندات ذات فائدة عائمة باستخدام عقود المبادلة لأسعار الفائدة. وتجري متابعة هذه المحفظة وتقييم وضعها وأدائها وفقاً لمعايير داخلية محددة لضمان المحافظة على مستوى عالٍ من الجودة. ويتألف الجزء الأكبر من هذه المحفظة من سندات عالية الجودة صادرة عن جهات ذات تصنيفات استثمارية، وسندات خليجية سيادية عالية الجودة. وقد تم الدخول للاستثمار حديثاً في سندات الأسواق الناشئة وصناديق الدين من أجل توزيع المخاطر ويتضمن الجزء المتعلق بإدارة المخاطر في هذا التقرير تحليلاً لمخاطر الائتمان المرتبطة بمحفظة السندات الاستثمارية.

وتشمل الموجودات المالية المتاحة للبيع أيضاً استثمارات في أسهم وصناديق قيمتها الإجمالية ١٥٩ مليون دولار، وحصص مساهمات بقيمة ٥٩٤ ملايين دولار، وصناديق ملكية خاصة عالمية وخليجية تبلغ قيمتها ٢٦٩ مليوناً. وارتفعت الاستثمارات في الأسهم والصناديق بنسبة ١٩٪ عن مستواها في نهاية العام السابق، وهو الارتفاع الذي نتج بشكل رئيسي عن ضخ استثمارات جديدة في محافظ الأسهم العالمية والخليجية.

تستثمر صناديق الملكية الخاصة بشكل رئيسي في مساهمات متمثلة في حصص ملكية في صناديق أسهم هيكلية خاصة مدارة خارجياً. وتستثمر هذه الصناديق أموالها أيضاً في استحواذات ممولة وأخرى غير ممولة، وعمليات خصخصة وإعادة هيكلة رأس المال، وشركات سريعة النمو، وتمويلات توسع، وعمليات ذات دورة استثمارية كاملة، وغيرها من عمليات المساهمة ذات الطبيعة الخاصة.

يتم إدراج الاستثمارات في صناديق الملكية الخاصة في الدفاتر بالقيمة العادلة. وتم تكوين مخصصات خلال عام ٢٠١١ قيمتها ١٢ مليون دولار وفقاً للتقييمات بسعر السوق.

يتضمن الإيضاح (٥) في البيانات المالية المجمعة بياناً بالموجودات المالية المتاحة للبيع.

الاستثمار في شركات زميلة

الشركة الزميلة هي الشركة التي تملك المجموعة تأثيراً كبيراً عليها. وتتمثل هذه الخاصية عادة في امتلاك حصة مساهمة وحق التصويت بأكثر من ٢٠٪ من رأس مال الشركة المستثمر فيها. وتتم المحاسبة بشأن المساهمة في الشركات الزميلة بدفاتر المؤسسة باستخدام طريقة "حقوق الملكية"، حيث يتم إثبات المساهمة مبدئياً بالتكلفة ثم تعدل هذه القيمة الدفترية بعد ذلك لتعكس أي تغيير يحدث في تاريخ لاحق لتاريخ الاستثمار في بند حقوق المساهمين للشركة المستثمر فيها.

يشكل الاستثمار المباشر في المشاريع الخليجية النشاط الرئيسي لمؤسسة الخليج للاستثمار التي صارت مع مرور السنين لاعباً أساسياً ومحركاً رئيسياً لمثل هذه المشاريع في القطاع الخاص. ويظل التركيز منصباً على قطاعات تتمتع فيها المؤسسة بخبرات متميزة مثل قطاعات المعادن والبتروكيماويات والمرافق والخدمات المالية ومواد البناء. وتجدر الإشارة إلى أن المؤسسة تتمتع بميزة تنافسية في هذه القطاعات.

وسجلت الاستثمارات في الشركات الزميلة زيادة قدرها ٢٨٪ لتبلغ ١,٥٩٧ مليون دولار، وهي الزيادة التي نتجت بشكل رئيسي عن ضخ رؤوس أموال في بعض المشاريع القائمة.

الموجودات الثابتة والأخرى

بلغ إجمالي الموجودات الثابتة والموجودات الأخرى ٤٠٣ مليون دولار في ٣١ ديسمبر ٢٠١١، منها ١١٨ مليون دولار تتعلق بال عقار والموجودات الثابتة الأخرى، بينما كان الجزء المتبقي والبالغ ٢٨٥ مليون دولار يتكون من فوائد ورسوم مستحقة ومكافآت نهاية الخدمة لموظفين والذمم المدينة والمصروفات المدفوعة مقدماً، والقيمة العادلة الموجبة لمشتقات أدوات مالية وموجودات متنوعة أخرى، حسيماً هو مبين في الإيضاح (٨) في البيانات المالية.

السيولة والتمويل

يتضمن الجزء التالي من هذا التقرير والذي يتعلق بإدارة المخاطر تحليلاً مفصلاً لعناصر السيولة والتمويل ومختلف المخاطر المرتبطة بأنشطة المؤسسة وملاءتها المالية.

إدارة

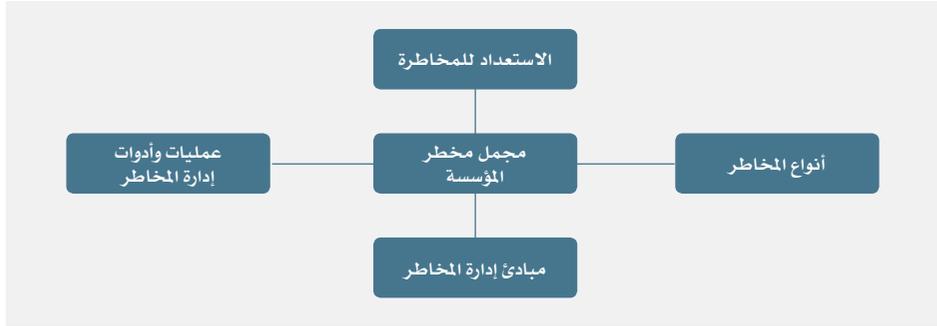
تشكل إدارة المخاطر جزءاً لا يتجزأ من الأهداف الإستراتيجية لمؤسسة الخليج للاستثمار. وفي إطار سعي المؤسسة لتحقيق أهدافها المالية التي تتمثل في تحقيق عوائد تنافسية وعلى نحو منتظم، فإن أنشطتها تنطوي حتماً على مخاطر. وإدراكاً منها للعلاقة الوثيقة جداً بين المخاطرة والعوائد، يكمن هدف إدارة المخاطر في فهم وتحليل وإدارة هذه المخاطر. وإلى جانب دورها الحيوي الذي يتمثل في حماية أعمال المؤسسة، تسعى إدارة المخاطر إلى المساهمة في نجاح المؤسسة من خلال كونها أيضاً عنصراً تمكينياً للأعمال.

إن النجاح الذي حققته مؤسسة الخليج للاستثمار خلال عام ٢٠١١ الذي كان حافلاً بالتحديات هو خير شاهد وبرهان على ما تتمتع به من قدرات هائلة في مجال الأعمال وما تملكه من إطار فعال لإدارة المشاريع على نحو سليم. فبالإضافة إلى تسجيلها معدل ربحية كبيراً، عززت المؤسسة كل المؤشرات تقريباً على صعيد القوة المالية خلال عام ٢٠١١. وجنت المؤسسة ثمار المبادرات المتعددة التي نفذتها عبر التحسينات الكبيرة في معدل كفاية رأس المال وجودة الموجودات والرافعة المالية (الاستثمار المعزز بالاقتراض) والعمليات الداخلية إلى جانب النمو المطرد للأرباح. وعلى هذه الخلفية التي لا تحتمل الشك أو الالتباس، تبقى مؤسسة الخليج للاستثمار مؤسسة مالية راسخة الجذور وتتمتع بالمرونة والقوة والاستقرار. وستظل إدارة المخاطر أحد العناصر المهمة لاستراتيجية المؤسسة، كما ستبذل قصارى الجهود من أجل ضمان تمتع هذه الإدارة بالقدرة على التكيف والفاعلية وتوفير قيمة إضافية.

إن هدف إدارة المخاطر ليس تفادي المخاطر بل فهمها وإدارتها.

إن الأنشطة المتعددة والمتنوعة لمؤسسة الخليج للاستثمار تُعرض المؤسسة لمجموعة واسعة من المخاطر، علماً بأن الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر هو التأكد من المحافظة على توازن ملائم بين الأنشطة التي تتطوي على المخاطرة والعائد المتوقع واستعداد المؤسسة لتقبل المخاطر.

تقوم إدارة مستقلة لإدارة المخاطر باعتماد إطار إدارة مخاطر المؤسسة الذي يشمل جميع أوجه الإدارة الحساسة للمخاطر من خلال سياسات وإجراءات وحدود تغطي كافة أنشطة المؤسسة. وتمكن هذه الأدوات إدارة المخاطر من التعرف على الفرص الاستراتيجية والحد من حالة عدم اليقين من الناحيتين التشغيلية والاستراتيجية، كما أنها تعزز من قدرة المؤسسة على إدارة المخاطر وتقييم الأداء وتخصيص المواد الرأسمالية.



يقوم إطار إدارة المخاطر بتحديد وتعريف مجموعة واسعة من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها أعمال وعمليات المؤسسة. وتشمل هذه المخاطر مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر التمويل، ومخاطر السيولة، ومخاطر التشغيل.

لقد أعطت مؤسسة الخليج للاستثمار أولوية قصوى لإدارة هذه المخاطر من خلال الاستثمار في المعرفة والأنظمة. فهناك مجموعة فريدة من الموظفين الذين يجمعون بين الكفاءة العالية والخبرات الواسعة ويملكون أدوات التحليل الكمي والاستثمار المتطور والمستمر في التكنولوجيا بوصفها موارد أساسية تستخدم في إدارة المخاطر على نحو فعال. ومن شأن الأساليب النوعية والكمية رفع العائد مقابل المخاطر، ومن مدخلاتها الرئيسية المعلومات عن الماضي والتوجهات الحالية لبيئة الأعمال والتوقعات المتعلقة بالمستقبل.

من المنظور التنظيمي، تبدأ عملية إدارة المخاطر بلجنة إدارة المخاطر التي تتألف من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا. وتقوم هذه اللجنة بتحديد مدى استعداد المؤسسة لتحمل المخاطر، وتليها عملية تتكون من ثلاث خطوات هي:

- (أ) تحديد وقياس المخاطر المتنوعة التي يمكن أن تنشأ،
- (ب) مراقبة ومتابعة والإبلاغ عن هذه المخاطر والسيطرة عليها،
- (ج) تحقيق المستوى الأمثل للعوائد مقابل المخاطر.

يعمل فريق إدارة المخاطر في مؤسسة الخليج للاستثمار كحلقة وصل هامة بين الإدارة والأقسام التي تتصدى للمخاطر، حيث يساعد الإدارة أولاً في تحديد استعدادها للمخاطرة ومدى هذا الاستعداد، ثم يقوم الفريق على نحو فعال بإبلاغ ما يخلص إليه من مرئيات ونتائج للجهات المعنية في المؤسسة حتى يتسنى لها التحقق من انحصار النشاط المعرض للمخاطر ضمن حدود المخاطر المقبولة لدى الإدارة.

إن المسؤولية عن إدارة المخاطر في إطار المؤسسة لا تنحصر في قسم واحد أو إدارة واحدة، حيث أن الفلسفة المعتمدة من قبل المؤسسة تقوم على تعزيز ثقافة الإدارة الحساسة للمخاطر عبر كافة وحدات العمل ومجالات الخدمات المساندة.

من منظور "الرقابة الداخلية" يجري تسهيل عملية إدارة المخاطر من خلال مجموعة من المهام أو الوحدات المستقلة إلى جانب إدارة المخاطر. وهذه الوحدات تتبع مباشرة الإدارة العليا وتشمل الرقابة المالية والتدقيق الداخلي والالتزام الرقابي. ويساعد هذا النهج ذو الجوانب المتعددة في تحقيق الإدارة الفعالة للمخاطر عبر تحديد ومراقبة المخاطر من مختلف الزوايا.

تتضمن الأقسام التالية من هذا التقرير مناقشة أكثر تفصيلاً لعملية إدارة فئات المخاطر سالف الذكر.

المخاطر الائتمانية

تعني المخاطر الائتمانية المخاطر المتمثلة في الخسارة الاقتصادية التي يمكن أن تنجم عن إخفاق الملتزم في الوفاء بالتزاماته التعاقدية.

كان عام ٢٠١١ بالنسبة لأسواق الائتمان العالمية عاما حافلاً بالأحداث بما فيها "الربيع العربي"، والكارثة الطبيعية (كارثة الزلزال) في اليابان وأزمة الديون في الولايات المتحدة الأمريكية، والأزمة المالية في أوروبا. وما زالت تداعيات معظم هذه الأحداث تلقي بظلالها وينسب متفاوتة على أكثر من صعيد. ونجت مؤسسة الخليج للاستثمار بشكل شبه تام من هذه المواقف بالغة الخطورة حيث خلا سجل أدائها من أية خسائر ائتمانية وذلك بفضل تدابيرها الحصيفة والفعالة وأطر السيطرة الصارمة والرقابة المستمرة. وفيما تشكل المحفظة الائتمانية للمؤسسة - والمؤلفة بشكل رئيسي من سندات الدين - جزءاً أكبر من القاعدة الكلية للموجودات، تضمن القواعد الإرشادية الداخلية الصارمة بشأن المخاطرة والإدارة الفعالة للمحفظة الإبقاء على مستوى عالٍ من الجودة على الدوام. وبفضل سياسات المؤسسة الصارمة والحصيفة بشأن المخصصات، لم تكن هناك حاجة في عام ٢٠١١ لتجنيد مخصصات كبيرة، وهو ما يعكس النوعية الجيدة للمحفظة. فقد حققت المحافظ الائتمانية لمؤسسة الخليج للاستثمار مكاسب تقييم بلغت ما يقرب من ١٢,٦ مليون دولار أمريكي خلال السنة موضوع هذا التقييم.

لقد شكلت السنة موضوع هذا التقييم تحدياً فريداً بالنظر إلى التمييز بين الائتمانات السيادية على أساس اعتبارات تعتمد على كبر الحجم. وطال التأثير السلبي الأكبر بعض الائتمانات السيادية الأوروبية حيث انعكست مستويات الديون المرتفعة بقوة على ائتماناتها. وعلى النقيض من ذلك، لم تتأثر مؤسسة الخليج للاستثمار إلى حد كبير بهذا الأمر حيث لم تتعرض المؤسسة لمثل هذه الأوضاع الأوروبية المضطربة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد استمرت مؤسسة الخليج للاستثمار في التركيز على أسواق الائتمان الإقليمية حيث يتمتع الفريق بفهم أفضل للمخاطر الكامنة، وهو ما ينتج عنه وضع معزز للعائد مقابل المخاطرة.

واستمر تقلص حجم السندات المعززة بالموجودات عالية الجودة نتيجة لتسريع وتيرة عمليات السداد المسبق وأجال الاستحقاق على نحو لا يؤثر فعلياً على الربحية والدخل مع الإسهام في التخفيض الكلي لحجم مخاطر الائتمان. وظلت المؤسسة مرنة ومستعدة للتكيف السريع مع أحداث لا يمكن التنبؤ بها، بالتوازي مع الاستخدام الفعال لأدوات إدارة المخاطر التقليدية بما فيها النماذج الرياضية والإحصائية.

شملت الأداة الرئيسية المستخدمة في إدارة مخاطر الائتمان مجموعة من سياسات وإجراءات الائتمان المحددة بدقة وعناية. فإلى جانب إبلاغ الجهات المعنية داخل مؤسسة الخليج للاستثمار بمدى استعداد المؤسسة لتقبل المخاطر وذلك من خلال اعتماد حدود لكل دولة يجري الاستثمار فيها وكل منتج وصناعة وملتزم، فقد أدرجت هذه السياسات على نحو مفصل عمليات القياس والمتابعة وإعداد التقارير ذات الصلة، علماً بأن إطار اعتماد الائتمان - والذي أعد ليطبق بشكل حازم - يوجب إجراء تقييم متشدد وشامل لجدارة كل ملتزم بالائتمان. وبعد ذلك، تقوم الإدارة باعتماد الحدود الائتمانية لكل ملتزم. وعلاوةً على ذلك، يتم وضع حدود لكل منتج ولكل صناعة بهدف ضمان التنوع الواسع لمخاطر الائتمان، كما أن سياسات وإجراءات الائتمان يجري تصميمها على نحو يتيح التعرف في مرحلة مبكرة على مستويات التعرض للمخاطر التي تتطلب متابعة ومراجعة أكثر تفصيلاً.

تستخدم عملية إدارة مخاطر الائتمان أساليب وطرقاً إحصائية أيضاً لتقدير الخسائر المتوقعة وتلك غير المتوقعة لمختلف أنشطة المؤسسة. وهذا النظام القائم على منهج القياس الائتماني يتيح إمكانية قياس المخاطر الائتمانية بدقة أكبر، سواء على أساس الانكشافات الفردية أو على أساس المحافظ. وتحسب الخسائر المتوقعة وتلك غير المتوقعة بناء على بيانات احتمال الإخلال (PD) والخسائر الناجمة عن الإخلال (LGD) والتي تنشرها وكالات التصنيف الرئيسية.

إن محفظة أسواق الديون الرأسمالية التي تشكلت أكبر فئات الموجودات والتي تمثل حوالي ٣١٪ من مجموع الميزانية. تخضع للمتابعة قياساً على حدود خاصة بقيمة الائتمان المعرضة للمخاطر (VaR) والمعتمدة من قبل مجلس الإدارة. إن حد الائتمان البالغ ١٩٠ مليون دولار والمعرض للمخاطر (درجة ثقة بنسبة ٩٦,٩٩٪ لسنة واحدة)، والذي يشكل إضافة إلى الحدود النظرية الحالية لهذه المحفظة، يقوم على أساس منهج قياس الائتمان الذي يستخدم "أساليب محاكاة مونت كارلو".

يبين الجدول أدناه أرقام قيم الائتمان المعرضة للمخاطر فيما يتعلق بمحافظ أسواق الديون الرأسمالية. وبلغت القيمة السوقية لهذه المحفظة ١٧٦٧,٤ مليون دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠١١، مقارنة مع ١٩٢٣,٦ مليون دولار في الأول من يناير ٢٠١١. وانخفض متوسط قيمة الائتمان المعرض للمخاطر كثيراً عن مستوى العام السابق حيث سجل في نهاية ٢٠١١ ارتفاعاً بنسبة ٦٪ أو ٨,٢ مليون دولار أمريكي مقارنة مع نهاية العام السابق. وجاء هذا الارتفاع متوافقاً مع استراتيجية المؤسسة التي ترمي إلى زيادة الانكشاف على السندات السيادية للأسواق الناشئة ذات الجودة العالية.

الجدول ١: قيم الائتمان المعرض للمخاطر لسنة ٢٠١١ - مستوى ثقة يعادل ٩٩,٩٦٪ لفترة حياة تبلغ سنة واحدة

بآلاف الدولارات الأمريكية	المتوسط	الحد الأدنى	الحد الأقصى	٢٠١١/١٢/٣١
محافظ الديون	١٢٩,٢٧٧	١١٦,٠٠٠	١٤٧,٣٤٢	١٤٧,٣٤٢

على الرغم من مسئولية وحدات العمل عن إبقاء الانكشافات ضمن الحدود المقررة، فإن الانكشافات الفعلية تخضع لمراقبة مستمرة من قبل إدارات رقابية مستقلة بما فيها إدارة المخاطر والرقابة المالية والالتزام الرقابي والتدقيق الداخلي. وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن التكنولوجيا تمثل عنصراً أساسياً في عملية المراقبة وذلك من خلال الاستخدام الفعال للنظم الحديثة القادرة على متابعة ومراقبة الأنشطة التي تطوي على مخاطر أولاً بأول وبشكل آني تقريباً.

يتضمن الشكل أدناه تحليلاً حسب نوع النشاط للمصادر الرئيسية لمخاطر الائتمان. وتنعكس النسب مدى تعرض كل منها للمخاطر، وتم احتسابها على أساس توجيهات بنك التسويات الدولية المتعلقة بكفاية رأس المال. ويتضمن القسم الخاص بالإفصاح في الجزء الخاص ببازل ٢ تفاصيل إضافية حول مسائل شتى بما فيها التعرض لمخاطر الائتمان حسب التصنيف والقطاع والموقع الجغرافي لفترة الائتمان.

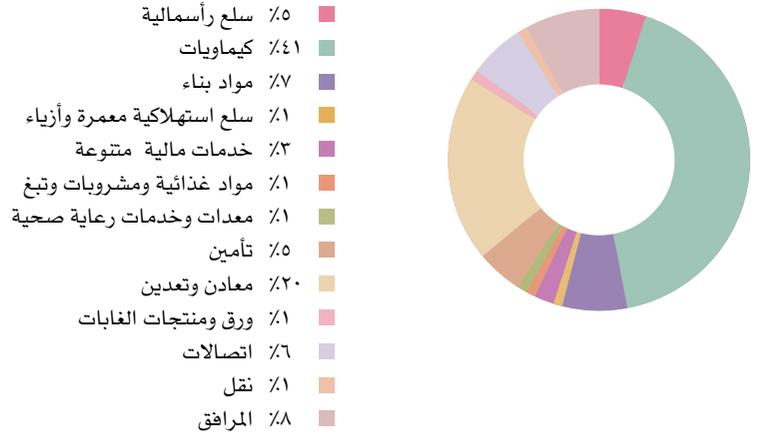
الشكل ١: مصادر مخاطر الائتمان (التعرض الوزني لمخاطر الائتمان)



تجدر الإشارة إلى أن الجزء الأكبر من إعادة الاصطفاف في الرسم التوضيحي للائتمان المعرض للمخاطر في نهاية عام ٢٠١١ - مقارنة مع العام السابق - كانت تتعلق بعمليات التوريق والاستثمارات والمشروعات الخاصة والأسهم الخاصة. وارتفع التعرض الوزني لمخاطر الائتمان بالنسبة للمشروعات والأسهم الخاصة من ٥٢,٠٪ من الإجمالي في عام ٢٠١٠ إلى ٦٠٪ في نهاية عام ٢٠١١، فيما انخفض بالنسبة للشركات من ٢٦,٥٪ من الإجمالي في نهاية عام ٢٠١٠ إلى ١٣,٨٪ في نهاية عام ٢٠١١. وارتفع التعرض الوزني لمخاطر الائتمان بالنسبة للبنوك من ٩,٠٪ من الإجمالي في عام ٢٠١٠ إلى ١٣,٠٪ في نهاية عام ٢٠١١. وكان العنصران الرئيسيان في مجمل مخاطر الائتمان هما الاستثمار في المشاريع وأسهم الشركات الخاصة، وسندات الدين الصادرة من قبل البنوك والشركات.

يركز نشاط المشاريع بشكل رئيسي على دول مجلس التعاون الخليجي انطلاقاً من فهمنا العميق لديناميكية بيئة هذه المنطقة حيث نتمتع بإدارة أفضل للمخاطر الكامنة. وتتم الاستثمارات بعد إجراء تحليل نوعي وكمي صارم وبعد تحقيق أهداف العائد على المخاطر. ويوضح الشكل رقم ٢ التنوع الواسع والصائب الذي يشمل مختلف قطاعات الصناعة ضمن هذه المحفظة. أما صناديق الأسهم الخاصة وصناديق الأسهم الأخرى فتتمثل الاستثمارات مع مديري صناديق أطراف ثالثة وخصوصاً في الولايات المتحدة وأوروبا والذين يجري اختيارهم بعد تقييم دقيق لسجل أدائهم وبعد إجراء استقصاءات شاملة.

الشكل ٢: المشروعات الاستثمارية الرئيسية حسب القطاع (الصناعة)



الأدوات المالية خارج بنود الميزانية العمومية

في السياق الطبيعي لنشاطها، تستخدم مؤسسة الخليج للاستثمار المشتقات وأدوات التعامل في أسواق الصرف لتلبية الاحتياجات المالية لعملائها وتحقيق إيرادات من عمليات التداول وإدارة انكشافاتها على مخاطر السوق.

وفيما يتعلق بتعاملاتها في مجال المشتقات وصفقات العملات، تطبق المؤسسة إجراءات مماثلة لإجراءات بنود الميزانية العمومية لقياس ومراقبة مخاطر الائتمان. وزاد التعرض الوزني لمخاطر الائتمان بالنسبة للبنود خارج الميزانية العمومية إلى حوالي ٦,٥% من إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان. ويمثل هذا الرقم أو النسبة التقييم بأسعار السوق أو عقود تكلفة الاستبدال. وفي نهاية عام ٢٠١١ كانت جميع المشتقات القائمة والمحتفظ بها لغرض التداول تتكون من عقود عملات أجنبية، منها ٥٥% قصيرة الأجل تستحق خلال أقل من سنة واحدة. وأما مبالغ مخاطر الائتمان الناشئة عن هذه المعاملات فتتعلق ببنوك رئيسية. وتشمل المعاملات خارج بنود الميزانية العمومية بنوداً طارئة متعلقة بالائتمان ومصممة على نحو يلبي المتطلبات المالية لعملاء المؤسسة. ويتضمن الإيضاحان ٢٣ و ٢٤ في البيانات المالية المجمعة تحليلاً مفصلاً لمخاطر الائتمان للبنود المرتبطة بالائتمان والمشتقات ومنتجات التعامل بالعملات.

ومع تصاعد حالة عدم اليقين والاضطراب التي تخيم على أسواق الائتمان العالمية، فإن المؤسسة ستواصل الالتزام بتطبيق آليات داخلية صارمة لاحتواء المخاطر.

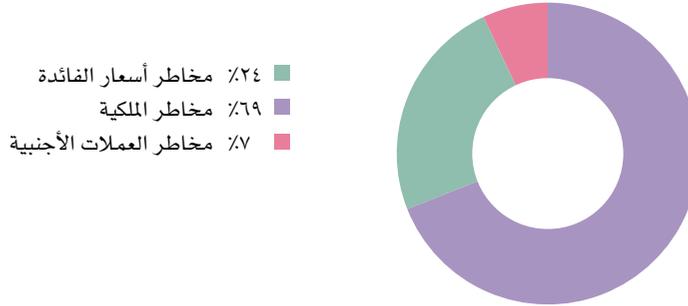
وفي ظل الاستمرار في تعزيز وتطوير آلية مراقبة والسيطرة على المخاطر، صارت مهمة إدارة المخاطر الآن أكثر انخراطاً في أنشطة وحدات الأعمال بعد أن تم إدخالها كجزء أساسي من عملية الاستثمار. وإلى جانب إدخال معلومات ائتمانية إضافية بما فيها أسعار شهادات الإيداع وأسعار الأسهم والتصنيفات المرتبطة بالسوق ضمن إطار تحليل الائتمان، زادت وتيرة أنشطة المراقبة والتقارير المنتظمة.

مخاطر السوق

تتمثل مخاطر السوق في إمكانية الخسارة نتيجة للتغيرات في قيمة الأدوات المالية الناجمة عن تغيرات عكسية في عوامل السوق.

وتتألف مخاطر السوق التي تتعرض لها مؤسسة الخليج للاستثمار من ثلاثة مكونات رئيسية، وهي مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر الملكية ومخاطر العملات الأجنبية. واستناداً إلى مكونات أو عناصر المخاطر، يعرض الشكل أدناه تحليلاً للأنشطة الاستثمارية المجمع وأنشطة الاستثمار ضمن مجموعة الأسواق العالمية وحدها (مع استبعاد مراكز الأسهم الاستراتيجية ضمن أعمال الاستثمار الرئيسية). وتعكس النسب المئوية المبينة في الشكل أدناه متوسط القيمة المعرضة للمخاطر (VaR) مدروسة كلا على حدة - دون النظر بعين الاعتبار إلى آثار التنوع عبر فئات المخاطر.

الشكل ٣: مكونات مخاطر السوق - عام



يجري قياس مخاطر السوق ومراقبتها وإدارتها سواء على أساس نظري أو باستخدام مفهوم القيمة السوقية المعرضة للمخاطر، وتطبق الأساليب الإحصائية الكمية مقرونة بالأحكام القائمة على الخبرة والموهبة المصقولة بالتجربة من أجل إدارة مخاطر السوق على نحو فعال. وهناك نظام من الحدود والإرشادات يقيد النشاط المعرض للمخاطر المرتبطة بالمعاملات الفردية وصافي المراكز والأحجام وأجال الاستحقاق والتركيزات والحد الأقصى المسموح به من الخسائر، مع التأكد من بقاء المخاطر ضمن المستويات المقبولة فيما يتعلق بالمبالغ النظرية. ويوفر النظام المرتكز على القيمة المعرضة للمخاطر معياراً أكثر ديناميكية لقياس مخاطر السوق بحيث يسجل في الوقت الملائم تأثير التغيرات في بيئة الأعمال على قيمة محفظة الأدوات المالية.

يتم احتساب القيمة السوقية للمخاطر (VaR) وإبلاغ الإدارة العليا بها يومياً وعلى مستويات مختلفة تشمل المحفظة ووحدة الأعمال والمؤسسة ككل.

يوضح الجدول التالي مبالغ القيمة المعرضة للمخاطر وفقاً لإحصائية مجموعة الأسواق العالمية لعوامل المخاطر كل على حدة. (يرجى ملاحظة أن القيمة الإجمالية المعرضة للمخاطر لمجموعة الأسواق العالمية تستثني استثمارات المساهمات الاستراتيجية ضمن عملية استثمار المبلغ الأصلي). وتقوم قياسات القيمة المعرضة للمخاطر على أساس مستوى ثقة يبلغ ٩٥٪ وفترة حياة مدتها ٢٥ يوماً واستخدام بيانات تاريخية موزونة.

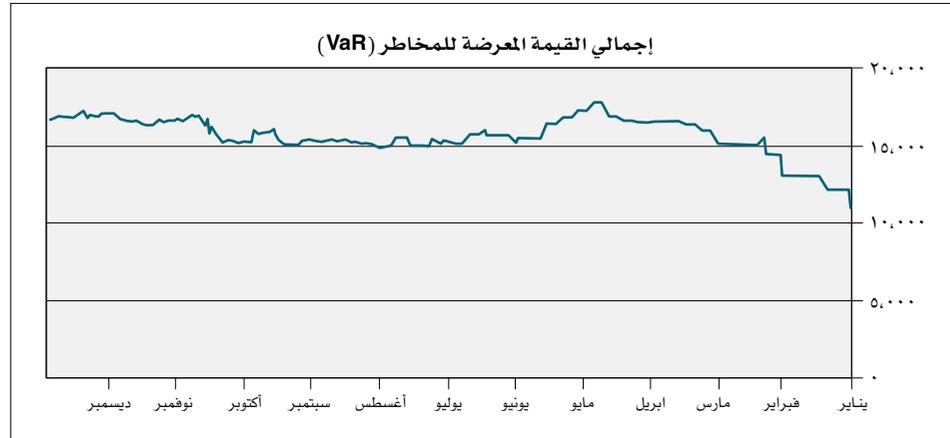
الجدول ٢: القيمة السوقية المعرضة للمخاطر (VaR) بمجموعة الأسواق العالمية فقط، مع فترة حياة مدتها يوماً ومستوى ثقة يبلغ ٩٥٪

٢٠١١				
٢٠١١/١٢/٣١	الحد الأقصى	الحد الأدنى	المتوسط	بآلاف الدولارات الأمريكية
٦.٢٧٧	٨.٠٢١	٢.٦٦٤	٥.٤٣٤	سعر الفائدة
١٥.٤٦٠	١٧.٤٣٠	١١.٥٥١	١٥.٣١٣	حقوق الملكية
٢.٥٩٧	٣.٥٣٨	٥٩٠	١.٦٣٦	العملات الأجنبية
١٦.٦٥٦	١٧.٧١٢	١٠.٨٥٩	١٥.٥٩٧	الإجمالي*
٢٠١٠				
٢٠١٠/١٢/٣١	الحد الأقصى	الحد الأدنى	المتوسط	بآلاف الدولارات الأمريكية
٢.٧٢٠	٢.٧٢٦	٧٦٨	١.٣٦٢	سعر الفائدة
١١.٥٩٣	١٤.٥٦٤	١٢.٢٠١	١٢.١١٦	حقوق الملكية
٣.٤٦٥	٤.٣٤٠	٩٢٤	٢.٢٢٩	العملات الأجنبية
١٠.٨٩٠	١٤.٢٤٠	١٠.٤٩٠	١١.٨٥٦	الإجمالي*

* إجمالي القيم المعرضة للمخاطر يشمل منافع التنوع .

لم يشهد عام ٢٠١١ سوى زيادة معتدلة في حالات الانكشاف على مخاطر السوق في ظل الاضطراب وعدم اليقين الذين خيما على معظم الأسواق، وهو ما انعكس في الارتفاع الطفيف لإجمالي القيمة المعرضة لمخاطر السوق ليتراوح بين ١٠.٩ مليون دولار أمريكي و١٧.٧ مليوناً، ولبيلغ متوسطها حوالي ١٥.٦ مليون دولار مقارنة مع ١١.٩ مليوناً في عام ٢٠١٠. وظلت القيمة الإجمالية المعرضة للمخاطر ضمن الحدود المعتمدة من قبل لجنة إدارة المخاطرة ومجلس الإدارة. ولا تزال القيمة المعرضة لمخاطر أسعار الأسهم (Equity VaR) العنصر الأكبر ضمن القيمة المعرضة لمخاطر السوق (VaR). ورغم ارتفاعها عن مستوى العام الماضي، تظل القيمة المعرضة لمخاطر أسعار الفائدة معتدلة بالنظر إلى كون المؤسسة تتحوط إلى حد كبير بشأن مراكز أسعار الفائدة. وستظل المؤسسة تراقب عن كثب وبشكل دقيق البيئة التشغيلية وتسعى إلى معالجة مسألة مخاطر السوق في الوقت الملائم.

الشكل ٤: بيان القيمة المعرضة للمخاطر، مع فترة حياة تبلغ ٢٥ يوماً ومستوى ثقة يبلغ ٩٥٪،
(القيمة المعرضة للمخاطر بالآلاف الدولارات الأمريكية):



يجب أن نلاحظ أن محافظ ومراكز معينة ليست مدرجة ضمن القيمة المعرضة لمخاطر السوق لأن القيمة المعرضة للمخاطر ليست الطريقة الأنسب لقياس المخاطر بالنسبة لهذه المحافظ التي تشمل استثمارات المشاريع الرئيسية في دول مجلس التعاون الخليجي ومحفظة صناديق الأسهم الخاصة الدولية. وتقاس مخاطر السوق المرتبطة بهذه الأسهم بمقياس حساسية يبلغ ١٠٪ - وهو انخفاض تقديري في قيم الموجودات. يمكن للقيم العادلة للمراكز الأساسية أن تكون لها حساسية تجاه التغيرات في عدد من العوامل بما فيها، على سبيل المثال لا الحصر، الأداء المالي للشركات والتوقيت المتوقع للتدفقات النقدية ومبالغها وأسعار الخصم والتوجهات ضمن القطاعات الاقتصادية ونماذج الأعمال الأساسية. وبين الجدول أدناه مقياس الحساسية لسنتي ٢٠١١ و ٢٠١٠، علماً بأن محافظ الاستثمارات الرئيسية وأسهم الشركات الخاصة مصنفة على أنها متاحة للبيع، ومن ثم فإن قياس الحساسية بنسبة ١٠٪ في الجدول التالي يعكس الأثر على حقوق المساهمين وليس على الأرباح.

الجدول ٣: قياس الحساسية للموجودات غير المشمولة بالقيمة المعرضة لمخاطر السوق (بالآلاف الدولارات الأمريكية)

فئات الموجودات	قياس الحساسية ١٠٪	قياس الحساسية ١٠٪ (الأثر على حقوق المساهمين)
الاستثمارات الرئيسية	٢٣١,١٧٥	٢٠١١/١٢/٣١
صناديق الأسهم الخاصة	٢٦,٨٧٧	٢٠١٠/١٢/٣١
قيمة الموجودات الأساسية	١٨٧,٨٠٩	
قيمة الموجودات الأساسية	٢٧,٦٠٢	

يشكل "تحليل السيناريوهات" عنصراً أساسياً في إدارة مخاطر السوق. وقد يصبح افتراض المسار الطبيعي الذي ترتكز عليه النماذج الإحصائية غير ساري المفعول نتيجة لتزامن أحداث معينة. أما سيناريوهات المستقبل التي ينتج عنها تحليل للسلوك التاريخي والعلاقات بين مكونات المخاطر الأساسية، فيتم تقديرها ثم تحديد مبالغ الخسائر المحتملة. ويشتمل معظم هذه السيناريوهات من أحداث الاقتصاد الكلي التي وقعت في الماضي، معدلة على نحو يتواءم مع ما قد يحدث في المستقبل.

إدارة مخاطر السيولة

تعني مخاطر السيولة العجز عن الوفاء بكافة الالتزامات المالية الحالية والمستقبلية في المواعيد المحددة لها ودون الحاجة إلى بذل جهود لا داعي لها، سواء كان ذلك في شكل نقصان في الالتزامات المالية أو زيادة في الموجودات. وقد تتزايد المخاطر نتيجة لعجز المؤسسة عن تدبير الأموال بتكلفة مقبولة لأداء التزاماتها في الموعد المحدد.

هناك مصدران لمخاطر السيولة تأخذهما المؤسسة بعين الاعتبار، وهما:

(أ) **ندرة سيولة التدفقات النقدية** والناجمة عن عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية أو الحصول على أموال بأسعار معقولة وللأجل المطلوبة.

(ب) **ندرة سيولة الموجودات** المرتبطة بافتقار السوق إلى السيولة في فترات يراد تسييل الموجودات خلالها قسرياً.

ترى المؤسسة أن رأس المال يلعب دوراً خاصاً في التخطيط للسيولة بقدر ما قد تنشأ مشكلات السيولة على المدى القصير إذا رأت السوق أن قيمة رأس المال قد انخفضت على نحو لا يمكن المؤسسة على المدى الطويل من الوفاء بالتزاماتها.

تتبنى مؤسسة الخليج للاستثمار في إدارة السيولة أسلوب الميزانية العمومية الشامل الذي يجمع بين كافة مصادر واستخدامات السيولة. وعلى وجه أكثر تحديداً، تغطي متطلبات السيولة مختلف الاحتياجات التي تنطرق إليها الإدارة العليا للمؤسسة. ومن بين هذه الاحتياجات ما يلي:

- استيفاء التدفقات النقدية اليومية،
- مواجهة التقلبات الموسمية لمصادر الأموال،
- مواجهة دورات التقلبات في الأحوال الاقتصادية التي قد تؤثر على مدى توافر الأموال،
- تخفيف الأثر السلبي للتغيرات المحتملة المستقبلية في ظروف السوق بما يؤثر على قدرة مؤسسة الخليج للاستثمار على التمويل الذاتي،
- تحمل وتجاوز عواقب فقدان الثقة التي قد تدفع الجهات التي تقدم الأموال إلى سحب التمويل المقدم إلى مؤسسة الخليج للاستثمار.

حدود السيولة

يوصفها جزءاً من خطة التمويل والسيولة، تحدد وتعتمد حدود السيولة ونسب السيولة ومحفزات السوق والافتراضات المتعلقة باختبارات التحمل الدورية. ويعتمد حجم الحدود على حجم الميزانية العمومية وعمق السوق ومدى استقرار الالتزامات المالية وسيولة الموجودات. وبشكل عام، توضع الحدود على نحو يتيح للمؤسسة التمويل الذاتي في حالة أسوأ السيناريوهات.

تشمل حدود السيولة التي تخضع للمتابعة المنتظمة ما يلي:

- الحد الأقصى للتدفقات النقدية اليومية بالعملة الرئيسية،
- الحد الأقصى للتدفقات النقدية التراكمية التي ينبغي أن تتضمن التدفقات الخارجة المحتملة والناجمة عن سحب الالتزامات، وغير ذلك،
- نسبة صافي الموجودات السائلة، وهي النسبة التي تحتسب بتبني النظرة المتحفظة إلى الموجودات السائلة القابلة للتداول، مع معدل خصم لتغطية تقلبات الأسعار وأي انخفاض في السعر في حالة البيع القسري. وتمثل هذه النسبة تناسب تلك الموجودات السائلة مع الالتزامات المالية المتبقية.

في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ كانت نسبة صافي الموجودات السائلة ١٧٠,٩٪. وقد روعيت في تحديد هذه النسبة المعايير التالية:

- يستخدم الاستحقاق المتبقي لمدة ثلاثة أشهر في وضع الحدود الزمنية القصوى التي يتم من خلالها تحديد بنود الميزانية العمومية على أساس كونها سائلة أو غير سائلة، مستقرة أو غير مستقرة.
- تطبيق أساليب "التشذيب" (haircut) المناسبة على الموجودات السائلة لتعكس خصومات السوق المحتملة.
- يتم الاحتفاظ بوضع "مجريات العمل المعتادة" في تأكيد مستوى الموجودات المراد تسييلها أو رهنها لتفادي إرسال إشارة خاطئة إلى السوق.

تدار محفظة الاستثمار الخاصة بالمؤسسة بحيث تعادل الأوراق المالية غير المرهونة والقابلة للتداول والتي تشمل الاحتياطي الاستراتيجي ما نسبته ٥٠٪ من الحد الأقصى التقديري للتدفقات النقدية التراكمية على مدى زمني يبلغ ٣٠ يوماً كحد أقصى. وفي نهاية ديسمبر ٢٠١١ كانت الاستثمارات في الأوراق المالية القابلة للتداول تعادل تلك النسبة، وبلغت قيمتها ٢,١ مليار دولار أمريكي تقريبا وتتكون هذه الاستثمارات بشكل أساسي من أوراق مالية بدرجة استثمارية.

تخضع كميات الأوراق المالية المرهونة لمراجعة دورية بحيث يمكن التحقق من أن كمية الأوراق المالية المرهونة لا تتجاوز المبالغ المطلوبة بالفعل لضمان التمويل أو لأغراض أخرى. وإلى جانب ذلك، وبأقصى قدر ممكن، يتم اختيار الأوراق المالية المراد رهنها بطريقة تسمح باستخدام الأوراق المالية الأطول أجلاً أو الأقل قابلية للتداول.

الدخول إلى السوق بحثاً عن السيولة

تشمل الإدارة الفعالة للسيولة تقييم عملية دخول السوق وتحديد خيارات التمويل المختلفة. ومن هذا المنطلق ترى مؤسسة الخليج للاستثمار أن من الأهمية القصوى الاحتفاظ بثقة السوق لتحقيق المرونة اللازمة للاعتماد على الفرص في توسيع نطاق الأعمال وفي حماية القاعدة الرأسمالية للمؤسسة.

إن الإدارة الإيجابية والفعالة والحصيفة للسيولة تتطلب هيكل تمويل مستقراً ومتنووعاً. ولتحقيق هذا الهدف، تسعى مؤسسة الخليج للاستثمار على الدوام إلى الاحتفاظ بمحفظة متوازنة بشكل جيد للالتزامات المالية بهدف تأمين تدفقات مستقرة للتمويل ولتوفير الحماية من حالات الانقطاع المفاجئة في السوق. وتؤكد المؤسسة، بقدر ما يكون ذلك متاحاً من الناحية العملية وبما يتسق مع أهدافها الأخرى، على تقليل الاعتماد على الأموال المقترضة قصيرة الأجل واستخدام عمليات الاقتراض متوسطة وطويلة الأجل بدلاً من التمويل قصير الأجل.

تستخدم المؤسسة مجموعة متنوعة من مصادر التمويل والعملات وأجال الاستحقاق للوصول عبر مدخل واسع إلى قاعدة المستثمرين. وخلال عام ٢٠١١ نفذت بنجاح مبادرات عديدة لتعزيز وضع المؤسسة المتعلق بالسيولة. وكان من أبرز هذه المبادرات جمع مبلغ ٥٥٠ مليون دولار أمريكي خلال العام في صورة تمويل متوسط الأجل. وفي شهر فبراير ٢٠١١، طرحت مؤسسة الخليج للاستثمار صكوكاً في ماليزيا من فئة الخمس سنوات بقيمة ٦٠٠ مليون رينجيت ماليزي. وأعقب هذا الإصدار الحصول على ١٠٠ مليون دولار أمريكي في صورة تمويل مدته ثلاثة أعوام من مستثمر إقليمي في الربع الأول. وإلى جانب ذلك، عمدت المؤسسة مرة أخرى إلى تدبير تمويل متوسط الأجل عبر طرحها في ماليزيا صكوكاً من فئة الخمس سنوات بقيمة ٧٥٠ مليون رينجيت ماليزي. ويعكس نجاح مؤسسة الخليج للاستثمار في تدبير هذا التمويل ذات الحجم الكبير والأجل الأطول بأسعار تنافسية في ظل الحالة المتردية للأسواق المالية مكانة وجودة الوضع الائتماني للمؤسسة. وفي ٢١ ديسمبر ٢٠١١ بلغ التمويل الإجمالي للمؤسسة ١,١٤١ مليون دولار أمريكي.

وبالإضافة إلى ذلك، نجحت المؤسسة في تعزيز تنوع مصادر قاعدة ودائعها في مؤشر واضح على ازدياد ثقة السوق. وفي نهاية عام ٢٠١١، بلغت قاعدة ودائع المؤسسة حوالي ١,٤٢٤ مليون دولار أمريكي، ٩٥٪ منها تقريباً عائدة إلى دول مجلس التعاون الخليجي. وقد أثبتت ودائع دول مجلس التعاون الخليجي على مدى السنين أنها مصدر مستقر وراسخ للأموال.

وتحصل المؤسسة على تمويل إضافي قصير الأجل عبر اتفاقيات إعادة الشراء المضمونة بمحفظة أوراق مالية عالية الجودة. وبلغ حجم هذا الأسلوب التمويلي ما يقارب ١٧٪ من إجمالي التمويل في نهاية عام ٢٠١١.

يتمضمّن الجدول التالي تفاصيل مقارنة لمصادر تمويل المؤسسة لعامي ٢٠١٠ و ٢٠١١

بملايين الدولارات الأمريكية	٢٠١١ (دولار)	٢٠١١ (%)	٢٠١٠ (دولار)	٢٠١٠ (%)
ودائع دول مجلس التعاون الخليجي	١,٣٤٦	٢٤%	١,٤١٩	٢٥%
ودائع دولية	٧٨	١%	١٠	-
تمويل إعادة شراء	٥٣٨	٩%	٨٥٦	١٥%
تمويل لأجل	١,١٤١	٢٠%	١,١٧٩	٢٠%
محافظ المساهمين وغيرها	٢,٦٣٢	٤٦%	٢,٣١٢	٤٠%
الإجمالي	٥,٧٣٥	١٠٠%	٥,٧٧٦	١٠٠%

خطة التمويل في حالات الطوارئ

تدير مؤسسة الخليج للاستثمار السيولة من خلال عملية محددة بوضوح للتأكد من استيفاء متطلبات التمويل على النحو السليم. وتتضمن هذه العملية خطة ملائمة لتمويل الحالات الطارئة (CFP).

إن من شأن خطة تمويل الطوارئ تهيئة وإعداد المؤسسة لمواجهة الأحداث غير المتوقعة فيما يتعلق بأزمات السيولة الناجمة عن التغيرات الكبيرة في أوضاع السوق المالية بما فيها انخفاض مستويات التصنيف الائتماني. تتضمن وثيقة السيولة لمؤسسة الخليج للاستثمار تفاصيل دقيقة حول خطة تمويل الطوارئ. وتشمل هذه الإجراءات ما يلي:

- (أ) سلسلة متنوعة من الإجراءات الواجب اتباعها في حال عدم حدوث أزمة سيولة بهدف تعزيز السيولة المتوفرة للمؤسسة في حال وقوع أي أزمة.
- (ب) تحديد المحفزات المعينة التي تستدعي تفعيل خطة تمويل الطوارئ.
- (ج) إرشادات محددة لإدارة أزمات السيولة.

وخلال عام ٢٠١١ الحافل بالتحديات، ظل وضع السيولة الخاصة بالمؤسسة في كل الأوقات كافياً لتلبية متطلبات الاستمرار في تطبيق استراتيجيتها.

مخاطر فجوات أسعار الفائدة

تدير مؤسسة الخليج للاستثمار على نحو فعال انكشافها على مخاطر أسعار الفائدة لتعزيز الدخل الصافي من الفائدة والحد من الخسائر المحتملة نتيجة للفجوات بين الودائع والاستثمارات والاقتراضات. وهذه هي إحدى المسؤوليات الرئيسية لمجموعة إدارة الخزينة. وتقاس فجوة أسعار الفائدة بمعادلات العقود الآجلة باليورو دولار. ومن المقبول على نطاق واسع أن النسبة المحتسبة من العقود الآجلة باليورو دولار لفترة قصيرة (لمدة تصل إلى سنتين) هي بالفعل سعر الفائدة الأجل على العقد الأساسي. أما عمليات التمويل أو الإيداع أو الاقتراض التي يزيد أجلها عن سنتين أو ينبغي إعادة تسعيرها لأجل يزيد عن سنتين، فيتم إبرام عقود مقابلة لها أو عقود تحوط بشأنها.

ونظراً لامتلاك مؤسسة الخليج للاستثمار أيضاً مراكز أسعار فائدة بعملة رئيسية أخرى غير الدولار الأمريكي، فإن الفجوات المتعلقة بمراكز تلك العملات تترجم إلى ما يعادلها بالدولار بهدف تقدير عدد عقود الأجل المقابلة لها باليورو دولار.

ويعتبر عقد الأجل بالنظر إلى سيولته وثيقته مقبولة لقياس مخاطر فجوات أسعار الفائدة على التمويل قصير الأجل. وتمثل مبررات اللجوء إلى هذا النوع من القياس - في حالة الضرورة - في كون الفجوات الإيجابية (أو السلبية) في نطاق زمني محدد يمكن تغطيته من خلال بيع (أو شراء) عقود الأجل باليورو دولار المعادلة للمبلغ النظري لتلك الفجوات. وتستحق العقود المرتقبة من الفترة الزمنية كل على حدة بشكل تراكمي لكل عملة، ثم يتم تجميعها لكافة العملات. ويبلغ الحد الأقصى لعدد العقود النظرية في الوقت الحالي ٣٥٠٠ عقد.

تضطلع الخزينة بالمسؤولية عن متابعة والتحقق من بقاء الانكشاف على مخاطر أسعار الفائدة قصيرة الأجل ضمن الحدود المصرح بها، إلا أن هناك إجراءات للإحالة إلى المستويات الإدارية الأعلى لمعالجة حالات الزيادة الحادة سواء المؤقتة أو الدائمة.

في ٣١ ديسمبر ٢٠١١، بلغت عقود الأجل باليورو ودولار ١١٧٢ عقدا فيما بلغت قيمتها التقديرية المعرضة للمخاطر ٥٥,٠ مليون دولار.

وضع الاستحقاق الخاص بالموجودات والالتزامات المالية

يتضمن الإيضاح رقم ٢٢ في البيانات المالية تفصيلا لوضع الاستحقاقات حسب فئة الموجودات أو الالتزامات المالية. وفي ٣١ ديسمبر ٢٠١١، كان حوالي ٥٣٪ من مجموع الموجودات واجب الاستحقاق خلال ٣ أشهر وذلك بناء على التقييم الداخلي لحقوق المؤسسة وقدرتها على تسييل تلك الأدوات. في مقابل ذلك، وتطبيقا للمبدأ نفسه، كان حوالي ٣٩٪ من إجمالي الالتزامات المالية في نطاق الفترة الزمنية ذاتها. وقد ساهمت المحفظة الكبيرة من الأوراق المالية القابلة للتداول وذات النوعية العالية في الارتفاع النسبي للموجودات السائلة. ويوضح أداء المؤسسة المتعلق بالمحافظة على الموجودات الخليجية أن الودائع ذات الأجل القصيرة من حكومات دول مجلس التعاون الخليجي والبنوك المركزية وغيرها من المؤسسات المالية الإقليمية تم تجديدها على نحو مستمر ومنتظم على امتداد السنوات الماضية. وبفضل نجاحها في تدبير تمويل متوسط الأجل، استطاعت المؤسسة إبقاء الفجوة بين الموجودات والالتزامات المالية المستحقة في النطاق الأمثل وخصوصا على المدين المتوسط والطويل.

التصنيف الائتماني

اتخذت وكالات التصنيف الائتماني خطوات إيجابية تجاه مؤسسة الخليج للاستثمار لتتوجها بحفاظة المؤسسة على أدائها الجيد على مدى الأعوام الثلاثة الأخيرة، وهو الأداء الذي انعكس في النمو المستمر للأرباح والقوة المالية المعززة ومستويات الرافعة المالية السليمة وتحسن السيولة والالتزامات المالية والوضع المالي بوجه عام. فقبل فترة قصيرة جدا، رفعت وكالة موديز مستوى التقييم المالي لمؤسسة الخليج للاستثمار طبقا لمعيار القوة المالية للبنوك (BFSR) من D- إلى D، مبقية على مستويات التصنيف طويل الأجل. وخلال عام ٢٠١١ أيضا، رفعت وكالة فيتش مستوى تصنيفها المتميز لمؤسسة الخليج للاستثمار من D/E إلى D كما أبقى على مستويات تصنيفها طويل الأجل للمؤسسة. وكما في نهاية سنة ٢٠١١، تتمتع ودائع مؤسسة الخليج للاستثمار طويلة الأجل بتصنيف بدرجة BBB من قبل وكالة فيتش وبدرجة Baa2 من قبل وكالة موديز. وتتضمن كل هذه التصنيفات نظرة مستقبلية (مستقرة). ولا تزال المؤسسة تتمتع بتصنيف بدرجة AAA من قبل وكالة التصنيف الائتماني الماليزية (RAM).

وكالة التصنيف الماليزية	فيتش	موديز	
RAM	F	M	
AAA	BBB	Baa2	ودائع طويلة الأجل
P1	F3	P2	ودائع قصيرة الأجل
		D	القوة المالية للبنوك

قوة رأس المال

يمثل رأس المال الاستثمار من قبل المساهمين، كما يشكل مصدرا استراتيجيا لتعزيز أنشطة المؤسسة المتلقية للمخاطر. وتماشيا مع الأهداف المالية للمؤسسة، تسعى الإدارة إلى استخدام هذا المصدر بطريقة فعالة ومنظمة تحقيقا للعوائد التنافسية. ويعكس رأس المال أيضا القوة المالية للمؤسسة والضمان لدائتيها ومودعيها. تعد إدارة رأس المال ضرورية لفلسفة إدارة المخاطر لدى مؤسسة الخليج للاستثمار، وتراعي المتطلبات الاقتصادية والرقابية.

وبلغ حجم القاعدة الرأسمالية ٤,٢ مليار دولار أمريكي مسجلا مستوى عاليا وتاريخيا بالنسبة للمؤسسة. وتبقى مؤسسة الخليج للاستثمار واحدة من أفضل المؤسسات المالية الإقليمية من حيث حجم القاعدة الرأسمالية.

رأس المال التنظيمي

طرح لجنة بازل للرقابة المصرفية إطارا معدلا لمعدل كفاية رأس المال يعزز تبني ممارسات أقوى لإدارة المخاطر ومتطلبات رأسمالية أكثر حساسية للمخاطر، والتي تعتبر سليمة من الناحية النظرية وتراعي في الوقت ذاته المزايا المحددة للنظم الرقابية والمحاسبية الراهنة في الدول الأعضاء.

وقد أصدر بنك الكويت المركزي توجيهات للبنوك المحلية لتطبيق هذه الاتفاقية المعدلة اعتباراً من ديسمبر ٢٠٠٥. وعلى الرغم من أن مؤسسة الخليج للاستثمار لا تعمل تحت إشراف بنك الكويت المركزي، إلا أنها ترى أن من الحكمة تنفيذ التوصيات المحددة بموجب الاتفاقية المعدلة وذلك تحقيقاً للأهداف الرئيسية التالية:

- أ) تقييد المؤسسة - ولا تزال - بمعايير اتفاقية بازل ١ (١٩٨٨) وبالتعديلات التي أدخلت عليها في عام ١٩٩٨ (مخاطر السوق). وكتطور طبيعي لمسارات العمل، فإن تبني المعايير المعدلة الواردة في اتفاقية رأس المال المعدلة يعزز التزام المؤسسة بالتوافق مع المعايير الدولية.
- ب) تدرك مؤسسة الخليج للاستثمار تماماً أهمية الأساليب الكمية والنوعية المحددة في اتفاقية بازل ٢ والتي تفرض الاجتهاد والانضباط بشأن تقييم كفاية رأس المال.
- ج) ينظر إلى تبني اتفاقية بازل ٢ بشأن رأس المال على أنه يعزز ثقافة المخاطر داخل المؤسسة كما يعزز صورة وسمعة مؤسسة الخليج للاستثمار في السوق، الأمر الذي يحسن بدوره التصنيفات الائتمانية الخارجية الممنوحة من قبل وكالات التصنيف الدولية، كما يؤدي بالتالي إلى ضمان استمرار الوصول إلى أسواق رأس المال.

ووفقاً لأحكام الاتفاقية الجديدة، بلغت نسبة رأس المال الإجمالي للمؤسسة ٢٠,٦٪ نهاية ديسمبر ٢٠١١. وظلت نسبة الشريحة الأولى كما هي، حيث تم خفض الحجم الصغير القائم من الشريحة الثانية من رأس المال إلى الصفر بعد الاستقطاعات. بالمقابل، بلغت نسبة إجمالي رأس المال والشريحة الأولى ٣٠٪ في السنة السابقة. ونتجت الزيادة الكبيرة الجديدة في معدلات كفاية رأس المال عن تعزيز القاعدة الرأسمالية الرئيسية. وإلى جانب ذلك، فإن الحد من الانكشاف على المخاطر كان له هو الآخر تأثير إيجابي على معدلات رأس المال. وتم استخدام الأسلوب القياسي لاحتساب رأس المال المطلوب لتغطية المخاطر الائتمانية والتشغيلية. من جهة ثانية، تم استخدام الأسلوب المركّز على القيمة المعرضة للمخاطر من أجل احتساب التغطية الرأسمالية لمخاطر السوق. ومواصلة مسيرتها، تسعى مؤسسة الخليج للاستثمار إلى الجمع بين رأس المال التنظيمي ورأس المال الاقتصادي من خلال تبنيها لأدوات أكثر تطوراً لقياس كفاية رأس المال. ويتضمن القسم المتعلق بالإفصاح في اتفاقية بازل ٢ من هذا التقرير السنوي تفاصيل احتساب نسبة رأس المال التنظيمي (الرقابي).

رأس المال الاقتصادي

إلى جانب الاحتفاظ بالاحتياطيات الرأسمالية المركّزة على المتطلبات التنظيمية، يتم تحديد مدى كفاية رأس المال الاقتصادي وفقاً للنماذج الداخلية، إن لعملية احتساب رأس المال الاقتصادي ثلاثة أهداف رئيسية وهي: تحديد مدى كفاية رأس المال الاقتصادي بالإضافة إلى كفاية رأس المال التنظيمي (الرقابي)، والمساعدة في قياس الأداء النسبي والمعياري للنشاط على أساس حقيقي (معدل حسب المخاطر)، والمساعدة في الوصول إلى الحد الأمثل من تخصيص الموارد تحقيقاً لمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE) المستهدف للمؤسسة والمعدل حسب المخاطر.

يعد رأس المال الاقتصادي مقياساً للمخاطر، كما يمكن تعريفه بأنه مقدار رأس المال المطلوب لتغطية الخسائر غير المتوقعة والنتيجة عن ممارسة النشاط، وهو مقدار رأس المال المطلوب لتحقيق التوازن بين العائد المتوقع ومخاطر الإفلاس. وتنشأ الحاجة إلى رأس المال الاقتصادي من عدم وضوح العوائد الإيجابية أو التدفقات النقدية في المستقبل، وذلك من الموجودات والانكشافات والمخاطر ووحدة العمل والمجموعات والكيانات. ويعكس رأس المال الاقتصادي عملية التحديد الكمي لمبالغ الخسائر غير المتوقعة والناجمة عن الأشكال الأربعة الأساسية للمخاطر، وهي: المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية.

إن أهداف تخصيص الموجودات وخصوصاً في إطار الاستثمارات في الأسواق العالمية تتحقق عبر الاعتماد على أساليب تقنية محكمة وقوية تستخدم مدخلات كمية ونوعية. ويتم تأسيس المحافظ بهدف تحقيق الحد الأقصى من كفاءة استخدام رأس المال مع ضمان بقاء المخاطر ضمن المستويات المقبولة.

المخاطر التشغيلية

المخاطر التشغيلية هي مخاطر خسارة الأرباح أو رأس المال الناجمة عن عدم كفاية أو قصور العمليات الداخلية أو الأفراد أو النظم، أو الناجمة عن الأحداث الخارجية والأحداث

غير المتوقعة وغير العادية وغير المتكررة.

يشمل هذا التعريف بوضوح عملية التخطيط للتعاي من الأزمات كعنصر آخر من عناصر إدارة المخاطر التشغيلية. ولهذا السبب ترى المؤسسة أنه من الحكمة تضمين إطارها المتعلق بإدارة المخاطر نفس الاعتبار - أي الأحداث الهامة غير المتوقعة (منخفضة التردد وعالية الشدة) وغير المعتادة التي تقع مرة واحدة مثل الأحداث المرتبطة بالأزمات. وتتعرض مؤسسة الخليج للاستثمار لأشكال أخرى من المخاطرة، وتشمل المخاطر الرقابية والمخاطر القانونية والمخاطر المرتبطة بالسمعة:

- المخاطرة الرقابية: تخضع للسيطرة من خلال إطار خاص بسياسات وإجراءات التقيد والالتزام.
- المخاطرة القانونية: تدار عبر التوظيف الفعال للمستشارين القانونيين داخليا وخارجيا.
- المخاطرة المرتبطة بالسمعة: تخضع للسيطرة من خلال عمليات الفحص الدورية للمسائل التي تعتبر ذات تداعيات تتعلق بالسمعة داخل مؤسسة الخليج للاستثمار، وذلك عبر إصدار إرشادات واضحة وشفافة وتبني سياسات ملائمة.

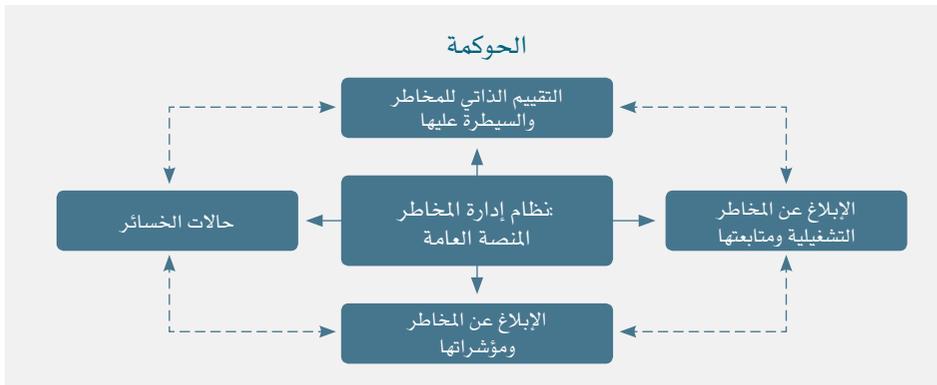
إن المخاطرة التشغيلية كامنة في كافة أنشطتنا بما فيها الممارسات وإجراءات السيطرة التي تتخذ بهدف إدارة المخاطر الأخرى.

تتمتع مؤسسة الخليج للاستثمار أصلا بثقافة فعالة للرقابة الداخلية ونظام جيد للمعلومات يساعدها في سرعة تحديد ومعالجة المخاطر التشغيلية الرئيسية. وهناك سياسات وإجراءات على أرض الواقع لمعالجة مسائل المخاطر التشغيلية المتعلقة بالإجراءات وضوابط النظم. تتضمن الضوابط المذكورة ما يلي:

- أ) الفصل السليم للواجبات من خلال تبني مفهوم "الفاحص - المنفذ" في إجراءات التشغيل،
- ب) عمليات المطابقة الموضوعية لتحديد البنود غير العادية،
- ج) تطبيق ضوابط أمن النظام،
- د) العناية الواجبة الدورية للتدقيق الداخلي للتحقق من تطبيق سياسات وإجراءات التشغيل بفاعلية،
- هـ) استمرار سريان مفعول الغطاء التأميني المناسب لتقليل الخسائر التشغيلية،
- و) صياغة خطة شاملة للتعاي من الأزمات وخطط لاستمرارية العمل،
- ي) وجود إطار سليم للإبلاغ عن المخاطر التشغيلية.

ولتلبية المتطلبات والممارسات المثلى الخاصة ببازل ٢، يتكون برنامج المخاطر التشغيلية الخاصة بالمؤسسة من أربعة عناصر لكل من مجالات عمل المؤسسة:

- (١) إطار التقييم الذاتي للمخاطر والرقابة،
- (٢) إطار حالات الخسارة،
- (٣) إطار خطط الإجراءات التصحيحية،



٤) إطار تقارير المخاطر التشغيلية.

إن من شأن المعلومات المجمعة من هذه البنود والمرتبطة ببعضها البعض عن طريق التصنيف التسلسلي الهرمي تسهيل إدارة عملية اتخاذ القرار على المستوى التنفيذي ومستوى الأعمال. ومن خلال توفير أساس لفهم المؤسسة للمخاطر التشغيلية، يعزز إطار العمل هذا ثقافة يدرك العاملون في ظلها المخاطر الكامنة في العمليات اليومية، الأمر الذي يحفزهم على العمل بنشاط نحو التعرف على المشكلات القائمة والمحتملة.

رصد وقياس المخاطر - إطار التقييم الذاتي للمخاطر والسيطرة عليها

تشكل إجراءات التقييم الذاتي للمخاطر والسيطرة عليها إطاراً منسقاً لوصف مجالات أنشطة المؤسسة وعملياتها والمخاطر وأدوات السيطرة ومراقبة واختبار أدوات السيطرة تلك وتقييمها، والإبلاغ عن نتائج عمليات المراقبة والتقييم. فهذه عملية تقييم شفاف للمخاطر وتحليل لمصادر قوة أو ضعف أدوات السيطرة والتحكم المعتمد لإدارة المخاطر.

ونخضع أية حالات مرصودة للانكشاف على مخاطر عالية لإجراءات علاجية وللمراقبة واختبار أدوات التحكم والسيطرة. ويشمل ذلك حالات الانكشاف التي يتم رصدها من خلال برنامجنا المتكامل للتقييم الذاتي للمخاطر والسيطرة عليها ومراقبتها، أو التدقيقات الداخلية، أو عمليات مراجعة مدى الالتزام بالمعايير المعتمدة، أو عمليات مراجعة مدى قابلية نشاط المؤسسة للاستمرار، أو الإبلاغ عن وجود مخاطر تشغيلية.

مراقبة المخاطر والسيطرة عليها - إطار حالات الخسارة

يتم إدراج حالات الخسارة التشغيلية في قاعدة بيانات مركزية. ويجري تجميع المعلومات الشاملة عن هذه الحالات والتي تشمل معلومات تتعلق بالكمية والحدوث وتاريخ الاكتشاف ومجال النشاط والمنتج والسلعة المعنية إلى جانب تحليل مفصل للأسباب الرئيسية.

ومن منطلق تقييدنا بتعريفنا الواسع للمخاطرة التشغيلية، فقد بدأنا خلال عام ٢٠٠٩ بتضمين أنشطتنا التجميعية والتحليلية بيانات الأحداث ذات التأثير غير النقدي وتلك المتعلقة بخسائر.

ويعتمد القياس الملائم للمخاطرة التشغيلية وما يقترن بها من رأسمال تنظيمي واقتصادي على بيانات دقيقة ومؤقتة عن حالات الخسارة.

مراقبة المخاطر والسيطرة عليها - إطار خطط العمل التصحيحية

تقوم لجنة إدارة المخاطر بالإشراف على وتوجيه البرامج المتعلقة بالمخاطر التشغيلية للمؤسسة. وتعتبر اللجنة أحد المكونات الأساسية لآلية الإدارة للتعرف على المسائل المحددة في أعمالنا وتوثيقها وحلها ولكي تثبت للتدقيق (الداخلي والخارجي) أن إدارة المؤسسة على علم بتلك المسائل وتعمل جدياً على متابعة حلها في الوقت المناسب. وسوف يتم إبقاء اللجنة على علم بالمسائل الهامة المتعلقة بالمخاطر التشغيلية التي تم التعرف عليها من قبل وحدات الأعمال أو من قبل وحدة التقييد أو إدارة المخاطر أو جهات التنظيم الخارجي أو مدققي الحسابات والسماح بالمتابعة الحثيثة، وتكون بذلك هيئة مركزية معنية بجميع الأمور التي يتوجب رصدها وتقيدها.

إطار الإبلاغ عن المخاطر التشغيلية

يتم الإبلاغ لضمان تصنيف جميع أنواع المخاطر والحالات التشغيلية والإبلاغ عنها بشكل مستمر وفقاً للتصنيفات المعتمدة من قبل بازل ٢. وسوف يساعد ذلك في تحقيق ما يلي:

- إصدار لغة مشتركة فيما يتعلق بالمخاطر التشغيلية في جميع أقسام وإدارات المؤسسة.
- تحسين أداء قناة الاتصال الخاصة بالمؤسسة والمتعلقة ببيئة إدارة المخاطر فيها.
- تسهيل التعرف على العلاقة التي تربط بين الأحداث المتشابهة وتحديد الأسباب (وليس الأعراض) الخاصة بالمخاطر داخل الإدارات وما بين جميع أقسام المؤسسة وإداراتها.
- ربط مختلف مكونات حالات المخاطر التشغيلية وتسهيل التقييد بالمتطلبات التنظيمية والإشرافية.

بازل ٢

مبادئ بازل:

تحقيق الانسجام والتناغم بين إدارة المخاطر المصرفية ورأس المال المطلوب

مع استمرار تطور اتفاقية بازل ٢، تقترب لجنة بازل من تحقيق هدفها المتمثل في التناغم بين المخاطر المصرفية وإدارتها لرأس المال المطلوب. ويتمثل الهدف الأساسي للاتفاقية الجديدة في تحسين السلامة والكفاءة في النظام المالي من خلال زيادة التركيز على الضوابط الداخلية في البنك وعمليات ونماذج إدارة المخاطر، وعملية المراجعة الرقابية ونظام السوق.

تحبذ اتفاقية بازل ٢ إدخال تحسينات مستمرة على عمليات تقييم المخاطر وتقليلها. وهكذا، وبمرور الوقت، تتيح الاتفاقية للبنوك فرصة الحصول على ميزة تنافسية من خلال تخصيص رأس المال للأنشطة المنتجة لنسبة عوائد إلى مخاطر مرتفعة. ومن أهم المزايا التي يمكن الحصول عليها من خلال الالتزام بالاتفاقية الجديدة ميزة تنافسية من خلال تخصيص رأس المال للأنشطة المنتجة لنسبة عوائد إلى مخاطر مرتفعة بالإضافة إلى تحقيق فهم أفضل للمكاسب مقابل المخاطر لرأس المال ودعم أعمال ومنتجات محددة.

بنية اتفاقية بازل ٢

المبادئ الثلاثة الرئيسية

مع صدور اتفاقية بازل ٢، تخلت لجنة بازل عن طريقها القياسية في احتساب الحد الأدنى لرأس المال الرقابي (التنظيمي) المطلوب وطرحت مفهوم يتكون من ثلاثة مبادئ أساسية تهدف إلى تحقيق الانسجام بين المتطلبات الرقابية والمبادئ الاقتصادية لإدارة المخاطر. في الوقت ذاته ومن خلال إدراج إدارة المخاطر التشغيلية على جدول أعمال كل بنك، فإن اتفاقية بازل ٢ تحث على التركيز بشكل جديد على إدارتها والممارسات السليمة والشاملة لحوكمة الشركات.

تعريف المبادئ الثلاثة الرئيسية

المبدأ الأول - الحد الأدنى لرأس المال المطلوب:

يعين المبدأ الأول الحد الأدنى لرأس المال الرقابي المطلوب، أي مقدار رأس المال الذي يجب على البنوك الاحتفاظ به مقابل المخاطر. ويشكل الإطار الجديد مجموعة متواصلة من الأساليب والمنهجيات الأساسية إلى المتقدمة لقياس كل من المخاطر الائتمانية والتشغيلية، ويوفر هيكلًا مرنا تقوم بموجبه البنوك وفقا للمراجعة الرقابية بتبني أساليب مناسبة تماما لمستوى تعقدتها ووضعها من حيث المخاطر، كما يعمد الإطار إلى ترسيخ حوافز لقياس المخاطر بشكل أقوى وأكثر دقة.

المبدأ الثاني - المراجعة الإشرافية:

يحدد المبدأ الثاني عملية المراجعة الإشرافية لإطار إدارة المخاطر لدى البنك وكفاية رأس ماله في نهاية المطاف ويحدد المسؤوليات الإشرافية لمجلس الإدارة والإدارة العليا مما يعزز مبادئ الضوابط الداخلية وممارسات حوكمة الشركات، وعليه يتولى المشرفون الماليون المسؤولية عن تقييم مدى صحة قيام البنوك بتقييم احتياجاتها من الملاءة الرأسمالية بالنسبة للمخاطر التي تتعرض لها، على أن تتم ممارسة عملية التدخل حيثما يستدعي الأمر.

المبدأ الثالث - نظام السوق:

يهدف هذا المبدأ إلى تعزيز نظام السوق من خلال قيام البنوك بعملية الإفصاح على نحو معزز. ويحدد هذا المبدأ أيضا متطلبات وتوصيات الإفصاح في عدة مجالات بما فيها طريقة احتساب البنك لمعدل كفاية رأس المال وطرق تقييم المخاطر. وتتمثل النتائج المنشودة في تعزيز الشفافية والمقارنة بالبنوك الأخرى.

مؤسسة الخليج للاستثمار ش.م.خ (المؤسسة) - إفصاح السوق

تدرج الأقسام التالية تفاصيل الإفصاح لدى مؤسسة الخليج للاستثمار وهي معدة وفقا لمتطلبات الاتفاقية الجديدة كما وردت في نسخة يونيو ٢٠٠٦ - الإطار المعدل للتوافق الدولي لقياس رأس المال ومعيار رأس المال. وبالتوافق مع سياساتها المتحفظة، تبنت المؤسسة المتطلبات الرأسمالية المتزايدة لمخاطر السوق كما اقترحتها لجنة بازل في يوليو ٢٠٠٩.

١ هيكل رأس المال

مؤسسة الخليج للاستثمار شركة استثمارية تأسست في دولة الكويت في ١٥ نوفمبر ١٩٨٣ كشركة خليجية مساهمة، وهي مملوكة بالتساوي لحكومات الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، وهي مملكة البحرين ودولة الكويت وسلطنة عمان ودولة قطر والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة. ليس للشركة أي شركات تابعة أو استثمارات كبيرة في مؤسسات مصرفية أو تأمينية أو في السندات أو في كيانات مالية أخرى.

يبين الجدول رقم ١ مصادر رأس المال الرقابي للمؤسسة للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ و ٣١ ديسمبر ٢٠١٠. ويبقى تعريف رأس المال الرقابي الوارد في الاتفاقيتين كما هو دون تغيير، إلا أن اتفاقية بازل ٢ تسمح بتحقيق المخصص العام (رغم خضوعه للحد الأقصى البالغ ٢٥٪ من متوسط الموجودات المتعلقة بالمخاطر الائتمانية) كجزء من الشريحة رقم ٢ من رأس المال في حين أن الجزء الخاص بالاستثمارات الرئيسية في الكيانات المالية والتجارية التي تتجاوز حدا معيناً والانكشاف على التوريق والتي تقع ضمن نطاق درجة مخاطر كبيرة يتم استقطاعها بنسبة ٥٠٪ من الشريحة رقم ١ و ٥٠٪ من الشريحة رقم ٢ من رأس المال على التوالي. أما بالنسبة لسنة ٢٠١١ اقتصر الاستقطاع من الشريحة رقم ٢ على مبلغ رأس المال المخصص للشريحة ٢، مع استقطاع أعلى نسبياً بالنسبة للشريحة رقم ١. وبلغ مجموع رأس المال الرقابي المؤهل ١٨٤٩,٩ مليون دولار أميركي في نهاية ديسمبر ٢٠١١، مقارنة مع ١٨٨٢,١ مليون دولار في ديسمبر ٢٠١٠. وجاءت زيادة رأس المال نتيجة الأداء المالي للمؤسسة ومكاسب تقييم كبيرة، وكإجراء تحفظي، تم خصم الاحتياطي بالقيمة العادلة والذي كان إيجابياً للسنة موضوع التقرير وذلك من رأس المال المؤهل لمستوى ٥٥٪. وقد تبنت المؤسسة سياسة محافظة لمعالجة احتياطي القيمة الصافية هذا، بحيث أنه إذا كان هذا الاحتياطي سلبياً، يتم خصم المبلغ الكامل من رأس المال المؤهل، وإذا كان إيجابياً، يدخل فقط ٤٥٪ من احتياطي القيمة العادلة ضمن رأس المال المؤهل.

الجدول رقم ١: رأس المال الرقابي المؤهل

٣١ ديسمبر ٢٠١٠	٣١ ديسمبر ٢٠١١	بملايين الدولارات الأمريكية
٢,١٠٠,٠	٢,١٠٠,٠	رأس المال المدفوع
٥٠٥,٣	٥٠٥,٣	الاحتياطيات المعلنة
(٥٦٦,٣)	(٣٨٥,١)	الأرباح المتحفظ بها
٣٨,٩	٣٩,٠	ناقصا: الشهرة
١١٨,٠	٣٣١,٣	ناقصا: الاستقطاعات
١,٨٨٢,١	١,٨٤٩,٩	الإجمالي للشريحة الأولى لرأس المال
٣٤,٨	٧٥,٧	احتياطي القيمة العادلة (خصم بنسبة ٥٥ في المئة)
٢,٤	٢,٠	المخصص العام
٣٧,٢	٧٧,٧	ناقصا: الاستقطاعات
-	-	الإجمالي للشريحة الثانية لرأس المال
١,٨٨٢,١	١,٨٤٩,٩	إجمالي رأس المال الرقابي المؤهل

٢ إدارة معدل كفاية رأس المال

تتضمن المبادئ الإرشادية للمؤسسة فيما يتعلق بإدارة معدل كفاية رأس المال لديها الاحتفاظ بقاعدة رأسمالية قوية من شأنها تعزيز النمو الحالي والمستقبلي في الأنشطة وتهدف في الوقت ذاته إلى الحفاظ على نسب رأسمالية مرضية وتصنيفات ائتمانية مرتفعة.

تبدأ عملية تقييم رأس المال المطلوب لدى مؤسسة الخليج للاستثمار بوضع خطة العمل السنوية من خلال وحدات العمل المختلفة، ثم يتم تجميعها في خطة الميزانية التقديرية السنوية للمؤسسة. وتتضمن خطة الميزانية التقديرية السنوية النمو الكلي التقديري في الموجودات وأثر ذلك على رأس المال والربحية المستهدفة للسنة

المالية التالية. وباستخدام التقديرات المالية المستمدة من خطة الميزانية التقديرية، يتم تخصيص رأس المال (RORAC) من خلال مختلف وحدات العمل بطريقة تحافظ على توافق التوزيعات الرأسمالية وكذلك العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر المطابق لها. يتم مراجعة هذه التوزيعات بصورة مستمرة خلال السنة التقديرية حتى يتسنى توزيع رأس المال على النحو الأمثل لتحقيق العوائد المستهدفة. ورغم أن المؤسسة تدرك فوائد ارتفاع القيمة للعائد على حقوق الملكية (ROE) إلا أنها تؤمن أيضا بميزة وفائدة الحفاظ على وضع رأسمالي قوي. وعلى ذلك فإن مؤسسة الخليج للاستثمار تحتفظ بحكمة بالتوازن بين المكونات الأساسية لرأس مالها. وتهدف السياسة الداخلية الحالية إلى الحفاظ على حد أدنى تبلغ نسبته ١٦٪ من إجمالي معدل كفاية رأس المال (CAR).

من جهة ثانية، فإن مجلس الإدارة يقوم على نحو حكيم بتحديد واقتراح سداد توزيعات الأرباح السنوية سعيا لتحقيق توقعات المساهمين مع التأكد من الاحتفاظ بقدر كاف من رأس المال لدعم النمو العضوي.

وأخيرا، تستهدف مؤسسة الخليج للاستثمار تصنيفا ائتمانيا بمرتبة "A" أو أعلى، مما يتيح الحصول بسهولة على رأس المال من السوق بسعر تنافسي إذا ما احتاجت لتمويل إضافي. إن مؤسسة الخليج للاستثمار إحدى المؤسسات المالية القليلة في المنطقة التي تحتفظ بتصنيفات ائتمانية عالية من قبل وكالتي التصنيف العالميتين الرئيسيتين (موديز وفيتش). وقد أدرجت تفاصيل هذه التصنيفات في "الصفحة ٤١" من هذا التقرير السنوي.

الجدول ٢: معدلات كفاية رأس المال

بملايين الدولارات الأمريكية	الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر	متطلبات رأس المال
مخاطر الائتمان	٣.٨٦٣,٤	٣٠٩,١
مخاطر السوق	١.٦٩٤,٩	١٣٥,٦
مخاطر التشغيل	٤٨٩,٦	٣٩,١
الإجمالي	٦.٠٤٧,٩	٤٨٣,٨
معدلات كفاية رأس المال		
مجموع نسبة كفاية رأس المال (CAR)	٣٠,٦٪	
نسبة الكفاءة للشريحة الأولى من رأس المال	٣٠,٦٪	

يبين الجدول ٢ تفاصيل الموجودات الموزونة بالمخاطر مع المتطلبات الرأسمالية المقابلة لها كما هي في ٣١ ديسمبر ٢٠١١. يتم احتساب إجمالي نسبة كفاءة رأس المال ونسبة الشريحة ١ من رأس المال على نحو مماثل. وقد نتجت الأرقام عن تطبيق الأسلوب القياسي للمخاطر الائتمانية والتشغيلية، بينما تم استخدام أسلوب النموذج الداخلي للتوصل إلى مركز مخاطر السوق. أما إجمالي الانكشافات الموزونة بالمخاطر البالغة ٦٠٤٧,٩ مليون دولار أمريكي كما هي في نهاية ديسمبر ٢٠١١، فتتطلب رأس مال رقابي يبلغ ٤٨٣,٨ مليون دولار للوفاء بالحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال البالغ ٨٪ وفقا لاتفاقية بازل ٢. وإذا ما تم رفع هذا الحد الأدنى لرأس المال المعرض للمخاطر إلى ١٦٪، وهو الهدف الداخلي المستهدف من قبل المؤسسة، فإن رأس المال الرقابي المطلوب يرتفع إلى ٩٦٧,٧ مليون دولار، علما بأن رأس المال الرقابي المؤهل المعلن والبالغ ١٨٤٩,٩ مليون دولار لا يزال يوفر حماية كافية لدعم مشاريع توسيع الأعمال.

الجدول رقم ٢: تفاصيل مخاطر الانكشاف

٣١ ديسمبر ٢٠١١	بملايين الدولارات الأمريكية
	مخاطر الائتمان (الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر) (RWA)
٩,٨	الالتزامات المالية على الدول
١٢,٨	الالتزامات المالية على مؤسسات القطاع العام
٥١٩,٣	الالتزامات المالية على البنوك
٥٥١,٩	الالتزامات المالية على الشركات
١١٠,٧	التوريق وأدوات الاستثمار المركبة
٢٥٠,٨	رأس المال المخاطر والشركات الخاصة
١,٩٤٨,٤	الاستثمارات في مؤسسات تجارية
٢٠٩,٠	استثمارات في صناديق أخرى وأسهم مقيدة
٢٥٠,٧	موجودات أخرى
٣,٨٦٣,٤	الإجمالي
٣,٠	مركز مخاطر أسعار الفائدة (RWA)
٣,٩	مركز مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية
٢٦,٦	مركز مخاطر الملكية
١٠٠,٩	إجمالي القيمة المعرضة للمخاطر ٣ ×
٣٤,٧	مركز مخاطر محدد
١٣٥,٦	إجمالي متطلبات رأس المال
١,٦٩٤,٩	إجمالي الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر (متطلبات رأس المال × ١٢,٥)
	مخاطر التشغيل (الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر) (RWA)
٣٩,١	المحمل على رأس المال لتغطية مخاطر التشغيل
٤٨٩,٦	إجمالي الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر (المحمل على رأس المال × ١٢,٥)

٣ هيكل إدارة المخاطر

حتى يتسنى لها التعامل مع بيئة العمل المعقدة والتي تشهد تغيرات مستمرة، تقوم المؤسسة بتهيئة عملية مرنة وفعالة لإدارة المخاطر. وتدرك الإدارة أنه لا ينبغي بالضرورة إزالة كافة المخاطر إلا أنه يجب تحديدها وقياسها على نحو منتظم لكي تدار بشكل سليم، ولهذا الغرض استحدثت المؤسسة هيكلًا فعالاً لإدارة المخاطر جعل بالإمكان تحقيق التوازن السليم بين المخاطر والمردود، وذلك من خلال زيادة الأرباح إلى الحد الأمثل والتأكد من حماية مؤسسة الخليج للاستثمار من الانكشافات غير المعززة التي يكون من شأنها تهديد مسيرة المؤسسة.

تشكل عملية إدارة المخاطر في المؤسسة جزءاً لا يتجزأ من ثقافتها وتتجسد في ممارسات المؤسسة وممارسات جميع الأفراد المسؤولين عن عملية إدارة المخاطر.

تشكل لجنة إدارة المخاطر (RMC) من قبل مجلس الإدارة. وتركز لجنة إدارة المخاطر على فاعلية وملاءمة الاستراتيجية الداخلية لإدارة المخاطر وإطار إدارة المخاطر وأدوات الرقابة والسيطرة على المخاطر (الإدارة الكلية للمخاطر المؤسسية).

تضم لجنة إدارة المخاطر أعضاء في مجلس الإدارة والإدارة العليا. وتتمثل أهدافها الرئيسية وأهداف قسم إدارة المخاطر (RMD) فيما يلي:

أ) مراجعة وتقييم هيكل الحوكمة الخاصة بإدارة المخاطر.

ب) مراجعة إطار إدارة المخاطر (التي تشمل قواعد قياس المخاطر والسياسات المتعلقة بالائتمان والسوق والسيولة وسعر الفائدة وإدارة المخاطر التشغيلية).

- (ج) الإشراف على السياسات وقواعد تحديد مستويات المخاطر الكبرى المرتبطة بأعمال المؤسسة ومراجعة مدى التقيد بهذه الحدود أو المستويات.
- (د) مراجعة معدل كفاية أنشطة مؤسسة الخليج للاستثمار بشأن التحصيل الرأسمالي بما في ذلك التجسيد الاقتصادي والرقابي للعائد على رأس المال بما يتوافق ومستوى المخاطرة.
- (هـ) مراجعة وتقييم اكتمال وكفاية قسم إدارة المخاطر بالمؤسسة.
- (و) تلقّي ومراجعة التقارير حول مسائل منتقاة ترتبط بالمخاطرة وفقاً لما تراه الإدارة ملائماً من حين إلى آخر.

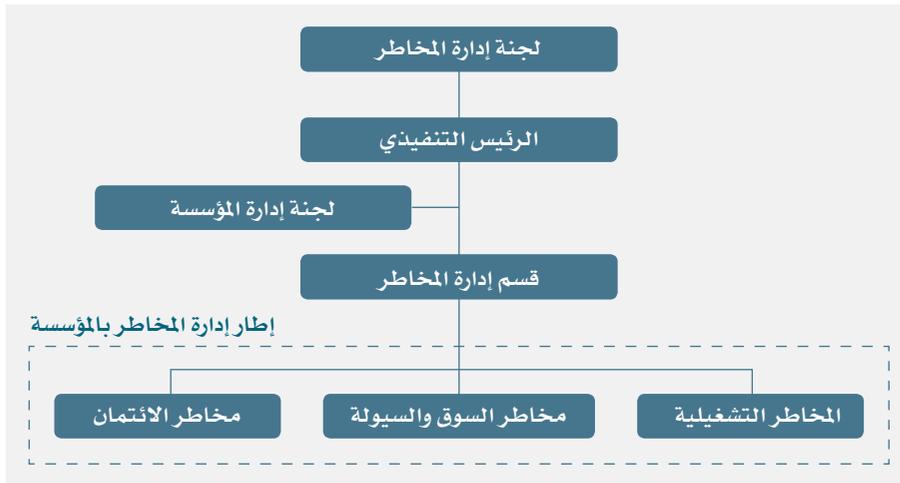
على كل من لجنة إدارة المخاطر (RMC) ومسؤولي المخاطر ومدراء الإدارات المساهمة في الإدارة الفعالة للمخاطر عبر المؤسسة. وتقوم لجنة إدارة المخاطر (RMC) بتحديد توقعاتها، ومن خلال إدارتها الإشرافية تحدد مدى الإنجاز الذي تحقّقه. ويتولى مجلس الإدارة المسؤولية النهائية عن إدارة المخاطر حيث يضع الملامح وغيرها من العناصر لإدارة المخاطر عبر المؤسسة.

يتولى مسؤولو المخاطر المسؤولية عن مراقبة مدى التقدم ومساعدة مدراء الإدارات في الإبلاغ عن المعلومات الهامة المتعلقة بالمخاطر. ويتحمل مديرو الإدارات المسؤولية المباشرة عن كافة مخاطر العمل التي تنشأ في مجالات عمل كل منهم. تساهم هذه العلاقة الفعالة بين الأطراف المعنية بشكل كبير في تحسين الممارسات الشاملة لإدارة المخاطر في المؤسسة حيث أن ذلك يؤدي إلى تحديد المخاطر وتسهيل استجابة المؤسسة على النحو الملائم.

- لهيكل قسم إدارة المخاطر (RMD) هوية مميزة، حيث يتمتع بالاستقلالية عن وحدات العمل. يعمل هذا القسم على التأكد من بقاء الانكشافات للمخاطر في نطاق المستويات المقبولة بالنسبة لرأس مال المؤسسة ومركزها المالي. يتبع هذا القسم مباشرة الرئيس التنفيذي، ويعمل فيه متخصصون في المخاطر من كافة المجالات للتعامل مع انكشاف النشاط للمخاطر المحددة في المؤسسة، وتتوزع مسؤولياته الأساسية على النحو التالي:
- (أ) تقييم وتحليل أوضاع المخاطر عبر المؤسسة من خلال تطوير أساليب لمراقبة المخاطر.
- (ب) وضع وتطوير المعايير لتعيين حدود المخاطر في المؤسسة فيما يتعلق بالمخاطر المختلفة.
- (ج) وضع وتطوير الأدوات اللازمة لقياس الأنواع المختلفة للمخاطر في المؤسسة.
- (د) التوصية بالاستراتيجيات والإجراءات المناسبة لتقليل المخاطر والتأكد من سلامة هيكل الموجودات المعرضة للمخاطر في المؤسسة.

فيما يلي الهيكل التنظيمي الموجز لإدارة المخاطر في مؤسسة الخليج للاستثمار:

البيان ١: هيكل إدارة المخاطر بالمؤسسة



تتولى لجان الإدارة التالية المسؤولية والصلاحيه على الأنشطة اليومية لإدارة المخاطر في المؤسسة وتمارس هذه الصلاحيات ضمن حدود الأهداف والسياسات المعتمدة من قبل لجنة إدارة المخاطر (RMC).

(أ) لجنة الإدارة وتغطي بشكل أساسي مسائل الإدارة العامة بما فيها مراجعة الأداء فيما يتعلق بالميزانية التقديرية وتقييم الوضع الراهن مقابل خطة العمل الاستراتيجية.

(ب) لجنة الإدارة العامة للاستثمار وتترجم توجهات استراتيجية الاستثمار إلى إرشادات لتوزيع الموجودات، وتوصي بعروض الاستثمار، وتراجع محافظ الاستثمار، كما تعمل هذه اللجنة كجنة لإدارة موجودات وخصوص المؤسسة.

(ج) لجنة الاستثمارات الرئيسية وتقوم بتقييم عروض الاستثمار وتوزيع الموجودات والتأكد من الالتزام بمعايير الاستثمار وكذلك إجراءات الاستثمار في كل مرحلة من مراحل عملية الاستثمار.

(د) لجنة إدارة المنتجات في الأسواق العالمية وتحدد فرص تطوير المنتجات، وتوصي بعمليات طرح المنتجات وتتابع أداءها. يتم من خلال هذه اللجنة حل المسائل المتعلقة بأداء وتشغيل المنتجات.

(هـ) لجنة توجيه النظم وتوفر ملتقى لمناقشة الوظائف والمهام. وبالمثل، تقوم اللجنة بمراجعة بنية تقنية المعلومات وشروطها لاستيفاء متطلبات العمل الحالية والمستقبلية.

(و) لجنة التدقيق وتقدم التأكيدات حول مدى كفاية الضوابط الداخلية ومدى دقة التقارير وعمليات الإبلاغ.

(ي) لجنة الموارد البشرية وتتعامل مع المخاطر، وتغطي توزيع المستويات الإدارية للموظفين والتخطيط والإحلال وكذلك مراجعة الأداء وتحديد المنح والحوافز.

ويتضمن القسم الخاص بإدارة المخاطر تفاصيل حول أهداف وسياسات إدارة المخاطر في كيفية قياسها والإبلاغ عن المجالات الرئيسية للمخاطر أي المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية ومخاطر أسعار الفائدة، ويبرز القسم نفسه الأسلوب المتبع من قبل المؤسسة لإدارة تلك المخاطر والحد منها.

٤ الانكشاف للمخاطر الائتمانية

تتبع المؤسسة كلا من الأسلوبين النوعي والكمي في إدارة المخاطر الائتمانية. وقد ورد هذان الأسلوبان بوضوح في وثيقة السياسة الائتمانية للمؤسسة والتي تهدف إلى تعزيز البنية القوية لإدارة المخاطر الائتمانية وتتضمن إجراءات وعمليات الائتمان. تحدد هذه السياسة مجالات ونطاق الأنشطة الاستثمارية التي تتولاها المؤسسة، ولا ينحصر هدفها الأساسي في تجنب الخسائر بل يتجاوز ذلك إلى التأكد من تحقيق النتائج المالية المستهدفة وبدرجة عالية من الثقة. تركز إدارة المخاطر الائتمانية في المؤسسة على العلاقة المرنة والتفاعلية بين المراحل الثلاث للائتمان وهي استراتيجية وخطط المحافظ، وإطلاق الاستثمار والاحتفاظ به، وتقييم الأداء والإبلاغ عنه. وفيما يلي عرض موجز لكل من هذه المراحل.

إستراتيجية وخطط المحافظ

يتم خلال مرحلة التخطيط تحديد النتائج المالية المنشودة بوجه عام وإستراتيجية المحفظة لكل من وحدات العمل والمعايير الائتمانية المطلوبة لتحقيق الأهداف، ويتم وضع إستراتيجيات العمل بطريقة تتيح تضمين المخاطر، ومواجهة العوائق المحددة فيما يتعلق برأس المال المعدل وفقاً للعائد على المخاطر. وتحدد إدارة المحافظ أهداف التكوين، وتتابع نتائج تلك الإستراتيجيات المتنوعة المتعلقة باستمرارية العمل، وتسمح للمؤسسة بإدارة التركيزات التي يمكن أن تنتج عن الأنشطة التي يبدو أنها غير ذات صلة. بالإضافة، تشمل مهمة إدارة المحافظ على وجه الخصوص وضع حدود التركيز حسب الأبعاد القياسية بحيث لا تؤدي أية فئة من الموجودات أو أي بعد من أبعاد المخاطر إلى إلحاق الضرر الجسيم بالأداء العام للمؤسسة. وقد وضع مجلس الإدارة حدوداً معينة للمقترضين من الأفراد والمجموعات وللشرائح الجغرافية والقطاعات الاقتصادية. وتراعي هذه الحدود الائتمان الفردي لمختلف الأطراف المقابلة وكذلك المخاطر الكلية للمحفظة.

تقوم لجان الاستثمار باعتماد عروض الاستثمار ومراجعة تركيزات المحافظ فيما يتعلق بالقطاعات الاقتصادية وفئات الموجودات. وتتم مراجعة هذه الحدود سنويا للتأكد من عدم وجود أي تركيزات متجاوزة في أي قطاع أو فئة من فئات الموجودات ومن بقاء الحدود في نطاق المستويات التي تحددها المؤسسة. وفيما يتعلق بحدود الأطراف المقابلة مثل الحدود الخاصة بالبنوك والمؤسسات المالية تعتمد عملية الموافقة على حدود الائتمان إجراءات صارمة من حيث مراجعة الائتمان مع تفويض مسؤولي الائتمان الأوائل بالصلاحيات المناسبة. أما بالنسبة لحدود الفجوات للمتاجرة بالعملات الأجنبية وأسعار الفائدة جنباً إلى جنب مع حدود الفرعية (مثل الحدود للنهار ذاته والحدود لليلة واحدة وحدود إيقاف الخسائر، الخ)، فتقوم إدارة الخزينة باقتراحها لمراجعتها من قبل إدارة المخاطر ومن ثم الموافقة النهائية عليها من قبل لجنة إدارة المخاطر (RMC). ويقوم قسم إدارة المخاطر (RMD) بوضع التحديد الكمي لمستوى مخاطر الائتمان التي ترغب المؤسسة بتحملها وذلك بما ينسجم مع الاستراتيجية الكلية للمؤسسة. ويطبق هذا القسم عملية تخصيص رأس المال للمحفظة الواحدة على مستوى الانكشاف الكلي لمخاطر الائتمان التي تتعرض لها كل وحدة أعمال في المؤسسة. ويتم تقييم الاستخدام الفعلي لرأس المال من قبل وحدة الأعمال مقارنة بالميزانية التقديرية، ثم يتم الإبلاغ عن التباينات بالطريقة المناسبة إلى الإدارة العليا.

بدء ومتابعة الاستثمار

تقوم وحدات الأعمال بقبول وتقييم وإدارة الانكشاف لمخاطر الائتمان طبقاً للاستراتيجيات ومعايير المحفظة الموضوعية خلال مرحلة إعداد استراتيجية وخطة المحفظة. وتباشر الاستثمارات ضمن معايير محددة بوضوح وهيكل منتجات محدد ثم تعتمد بناء على تقييم المخاطر والعائد. وتشتمل العمليات ضمن نشاط متابعة الائتمان على مراجعة وإصدار المستندات ومراجعة وضع الانكشافات، ويتم خلال هذه المرحلة البدء بعمليات الاستثمار وتعهداتها للتوزيع على المستثمرين، وتظل وحدات الأعمال في المؤسسة هي الجهة الراعية والمديرة للمخاطر الرئيسية التي تنطوي عليها هذه المقترحات، في حين أن فريق إدارة المخاطر يقوم وعلى نحو مستقل بمراجعة المقترحات الاستثمارية / المنتجات المقترحة قبل منح الموافقة بما يمن بقاء المقترحات ضمن مستوى المخاطر منسجمة مع سياسة المؤسسة وذلك قبل صرف الأموال.

تقييم الأداء والتقارير

تسمح مرحلة تقييم الأداء ورفع التقارير بشأنه لكل من الإدارة العليا ووحدات الأعمال بمراقبة النتائج وتحسين الأداء على أساس مستمر، حيث تتم مراقبة اتجاهات وعمليات المحفظة بما يسمح بإدخال التعديلات المناسبة وفي الوقت المناسب على استراتيجيات العمل ومعايير المحفظة وسياسات الائتمان والممارسات المتعلقة ببدء متابعة الاستثمارات. وتعتمد هذه المرحلة من عملية الائتمان على المعلومات المستمدة من داخل المؤسسة وعلى معايير خارجية للمساعدة في تقييم الأداء. ويتمثل الهدف من تقييم الأداء في الوصول إلى محفظة متوازنة من الموجودات تكون جيدة التنوع وتحقق العوائد المنسجمة مع الأهداف الموضوعية. ويتم تقييم أداء الائتمان من خلال تحليل ما يلي:

- أ) تركيزات المحفظة حسب المدين والقطاع ودرجة تصنيف المخاطر والاستحقاق وفئات الموجودات وغيرها من الأبعاد.
- ب) العائد المحقق على رأس المال المستخدم.
- ج) القيمة الاقتصادية الإضافية الناشئة عن كل مشروع على حدة.
- د) الاستثناءات من معايير قبول المخاطر.
- هـ) الاستثناءات الأخرى من السياسات المعتمدة.

ومن الخصائص المتأصلة في نشاط المحفظة وجود "مخاطر المحفظة"، وهي مخاطر تنشأ كلما كان هناك ارتباط إيجابي مرتفع بين المحافظ الائتمانية المنفردة، ولمعالجة هذه المخاطر بعينها، تستخدم المؤسسة نظام مدير الائتمان الذي طورته وترعاه "مؤسسة ريسك ماتريكس" التابعة لمورغان ستانلي. وهذا النظام عبارة عن برنامج يستند إلى الأسلوب الكمي الذي يتم بموجبه قياس وضبط القيمة المعرضة لمخاطر الائتمان للمحفظة الكلية. ويقوم هذا النموذج باحتساب القيمة المعرضة لمخاطر الائتمان استناداً إلى التصنيف الائتماني للمقترضين واحتمالات التخلف عن السداد، والتأخر عن السداد الناتج عن الخسارة، وأسعار السوق السائدة للتسهيلات الائتمانية، مع الأخذ في الاعتبار تأثير الارتباط بين مختلف أنواع الائتمان في المحفظة. وبهدف تأسيس لغة مشتركة لفهم مخاطر الائتمان ووضع أبعاد لها تشمل مختلف استثمارات المؤسسة في المشاريع، فإن قسم إدارة المخاطر (RMD) يعكف على تطوير نظام تقييم داخلي لمخاطر الائتمان سيكون من شأنه أن يساعد الإدارة في تحديد مستويات تخصيص رأس المال وغيرها من الخطط الاستراتيجية المطبقة على التصنيف

الائتماني للاستثمار. ومن الطبيعي أن هذا النموذج سوف يستخدم أيضا لوضع المعيار المناسب للعائد المطلوب قياسا بمستوى معين من المخاطر. وإضافة إلى ذلك، سيتم لاحقا استخدام نتائج التقييم كمدخلات قيمة على "نظام مدير الائتمان" السابق ذكره.

مخاطر الائتمان حسب الأسلوب القياسي لبازل ٢

بموجب الأسلوب القياسي لاحتساب مخاطر الائتمان، يتم فرز فئات مخاطر الائتمان إلى مخاطر معيارية تخضع لمقياس محدد لاحتساب أوزان المخاطر بالاستناد إلى الخصائص القياسية لطبيعة المقترض وإلى التقييم الخارجي للائتمان من قبل وكالات التصنيف الائتماني العالمية حيثما كان ذلك متاحا. وتستخدم مؤسسة الخليج للاستثمار درجات التصنيف الائتماني الممنوحة من قبل وكالة موديز ووكالة ستاندر أند بورز ووكالة فيتش لهذه الأغراض. وعندما يتوفر أكثر من تقييم ائتماني واحد للطرف المقابل في التعامل مع المؤسسة تسترشد المؤسسة بإرشادات بازل ٢ بشأن التقييم متعدد المصادر. بهدف توفير منصة مشتركة يمكن للمؤسسة أن ترتب وتنظم فيها مختلف المفاهيم المستخدمة من قبل مؤسسات التصنيف الائتماني سابقة الذكر، تستخدم المؤسسة مقياسا موحدًا لدرجات تصنيف جودة الائتمان. وتتمثل هذه الدرجات في الأرقام من ١ إلى ٥ أو ٦ لتمثيل أوزان مقاييس منفصلة لقياس أوزان المخاطر لكل محفظة قياسية. وتعد معايير منفصلة لوزن المخاطر للإصدارات طويلة وقصيرة الأجل على السواء.

الجدول رقم ٤: مصفوفة درجات تصنيف جودة الائتمان

درجات تصنيف جودة الائتمان للشركات	ستاندر اند بورز	موديز	فيتش
١	AAA	Aaa	AAA
	AA+	Aa1	AA+
	AA	Aa2	AA
	AA-	Aa3	AA-
٢	A+	A1	A+
	A	A2	A
	A-	A3	A-
٣	BBB+	Baa1	BBB+
	BBB	Baa2	BBB
	BBB-	Baa3	BBB-
٤	BB+	Ba1	BB+
	BB	Ba2	BB
	BB-	Ba3	BB-
٥	B+	B1	B+
	B	B2	B
	B-	B3	B-
٦	CCC+	Caa1	CCC+
	CCC	Caa2	CCC
	CCC-	Caa3	CCC-
	CC	Ca	CC
	C	C	C
	D	D	D

ويمثل الجدول رقم (٤) عينه نموذجية لترتيب مفاهيم وكالات التصنيف الائتماني وتحولها إلى درجات الائتمان بالنسبة لمطالبات المؤسسة على الشركات. وكما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ شكلت الانكشافات لمخاطر الائتمان المصنفة ما يزيد عن ٢٢٪ من إجمالي الانكشافات لمخاطر الائتمان لدى المؤسسة. ويرجى ملاحظة أن الأرقام الواردة في الجدول قد جاءت بعد تطبيق أوزان المخاطر المعادلة (بعد تطبيق معامل التحويل الائتماني) كما هو منصوص عليه في اتفاقية بازل ٢. في الوقت ذاته بلغ حجم الانكشاف لمخاطر الموجودات المصنفة ما نسبته ٣٩٪ تقريبا من إجمالي الانكشافات لمخاطر الائتمان. وتشكل الموجودات المصنفة بدرجة "A" أو أعلى ما نسبته ٧٩٪ من إجمالي الانكشافات الائتمانية.

الجدول رقم ٥: الانكشافات لمخاطر الائتمان (بعد تطبيق معادل التحويل الائتماني)

٣١ ديسمبر ٢٠١١			بملايين الدولارات الأمريكية
الإجمالي	غير مصنفة	مصنفة	
٩,٨	-	٩,٨	الالتزامات المالية على الدول
١٢,٨	-	١٢,٨	الالتزامات المالية على مؤسسات القطاع العام
٥١٩,٣	٣,٨	٥١٥,٥	الالتزامات المالية على البنوك
٥٥١,٩	٣٤٨,١	٢٠٣,٨	الالتزامات المالية على الشركات
٢٤٩,٣	٩٦,٨	١٥٢,٥	التوريق والأدوات الاستثمارية المركبة
٢٥٠,٨	٢٥٠,٨	-	رأس المال المخاطر والشركات الخاصة
١,٩٤٨,٤	١,٩٤٨,٤	-	الاستثمارات في مؤسسات تجارية
٢٠٩,٠	٢٠٩,٠	-	استثمارات في صناديق أخرى وأسهم مقيدة
٢٥٠,٧	٢٥٠,٧	-	موجودات أخرى
٤,٠٠٢,٠	٣,١٠٧,٦	٨٩٤,٤	الإجمالي
%١٠٠,٠	%٧٧,٧	%٢٢,٣	النسبة المئوية

الجدول رقم ٦: الانكشافات لمخاطر الائتمان (قبل تطبيق معادل التحويل الائتماني)

٣١ ديسمبر ٢٠١١			بملايين الدولارات الأمريكية
الإجمالي	غير مصنفة	مصنفة	
٧٠,٧	-	٧٠,٠	الالتزامات المالية على الدول
٢٣,١	-	٢٣,١	الالتزامات المالية على مؤسسات القطاع العام
١,٣٢٦,٢	٧,٥	١,٣١٨,٧	الالتزامات المالية على البنوك
٧١٧,٦	٣٤٨,١	٣٦٩,٥	الالتزامات المالية على الشركات
٣٢١,٨	٩٦,٨	٢٢٥,٠	التوريق والأدوات الاستثمارية المركبة
٢٥٠,٨	٢٥٠,٨	-	رأس المال المخاطر والشركات الخاصة
١,٩٤٨,٤	١,٩٤٨,٤	-	الاستثمارات في مؤسسات تجارية
٢٠٩,٠	٢٠٩,٠	-	استثمارات في صناديق أخرى وأسهم مقيدة
٢٥٠,٧	٢٥٠,٧	-	موجودات أخرى
٥,١١٨,٣	٣,١١١,٣	٢,٧٠٠,٠	الإجمالي
%١٠٠,٠	%٦٠,٨	%٣٩,٢	النسبة المئوية

يعرض الجدولان (٥)، (٦) تحليلاً للانكشافات على المخاطر قبل وبعد تحويل الائتمان.

الجدول رقم ٧: إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان قبل تخفيف مخاطر الائتمان

٣١ ديسمبر ٢٠١١			بملايين الدولارات الأمريكية
الإجمالي	غير ممولة	ممولة	
٧٠,٧	-	٧٠,٧	الالتزامات المالية على الدول
٢٣,١	-	٢٣,١	الالتزامات المالية على مؤسسات القطاع العام
١,٣٢٦,٢	٢٤,٠	١,٣٠٢,٢	الالتزامات المالية على البنوك
٧١٧,٦	٣١٠,٨	٤٠٦,٨	الالتزامات المالية على الشركات
٣٢١,٨	-	٣٢١,٨	التوريق والأدوات الاستثمارية المركبة
٢٥٠,٨	-	٢٥٠,٨	رأس المال المخاطر والشركات الخاصة
١,٩٤٨,٤	-	١,٩٤٨,٤	الاستثمارات في مؤسسات تجارية
٢٠٩,٠	-	٢٠٩,٠	استثمارات في صناديق أخرى وأسهم مقيدة
٢٥٠,٧	-	٢٥٠,٧	موجودات أخرى
٥,١١٨,٣	٣٣٤,٨	٤,٧٨٣,٥	الإجمالي
%١٠٠,٠	%٦,٥	%٩٣,٥	النسبة المئوية

من حيث نوع التسهيلات (الجدول ٧)، هناك تمويل بقيمة ٤,٧٨٣,٥ مليون دولار أمريكي أو حوالي ٩٤٪. وتعزى النسبة المتبقية إلى الكفالات الصادرة والالتزامات المتولدة من قبل المؤسسة والانكشافات الائتمانية بشأن معاملات آجلة وصفقات تبادلية "سواب" مع البنوك.

الجدول رقم ٨: إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب التوزيع الجغرافي

٣١ ديسمبر ٢٠١١					بملايين الدولارات الأمريكية
الإجمالي	آسيا	أمريكا الشمالية	أوروبا	مجلس التعاون الخليجي	
٧٠,٧	-	-	٥,٠	٦٥,٧	الالتزامات المالية على الدول
٢٣,١	-	-	-	٢٣,١	الالتزامات المالية على مؤسسات القطاع العام
١,٣٢٦,٢	٣٦,٨	٢٨٧,٣	٢٢٧,٥	٧٧٤,٦	الالتزامات المالية على البنوك
٧١٧,٦	٢٠,٦	١٤٩,٨	١٦٠,٤	٣٨٦,٨	الالتزامات المالية على الشركات
٣٢١,٨	-	٢٠٤,٣	١١٧,٥	-	التوريق والأدوات الاستثمارية المركبة
٢٥٠,٨	٢٣,٧	١٣٢,٣	٧٠,٨	٢٤,٠	رأس المال المخاطر والشركات الخاصة
١,٩٤٨,٤	-	٩٢,٢	-	١,٨٥٦,٢	الاستثمارات في مؤسسات تجارية
٢٠٩,٠	٢٦,٧	٣٥,٠	٤٢,٤	١٠٤,٩	استثمارات في صناديق أخرى وأسهم مقيدة
٢٥٠,٧	-	٦٥,٦	٣٧,٢	١٤٧,٩	موجودات أخرى
٥,١١٨,٣	١٠٧,٨	٩٦٦,٥	٦٦٠,٨	٣,٣٨٣,٢	الإجمالي
%١٠٠,٠	%٢,١	%١٨,٩	%١٢,٩	%٦٦,١	النسبة المئوية

ويوضح الجدول رقم (٨) أن التوزيع الجغرافي يستند إما إلى الغرض الأساسي من الانكشاف أو على موطن تأسيس الجهة المصدرة لورقة الدين أو موطن تأسيس مدير الصندوق. ويوضح الجدول أيضا أن جزءا كبيرا من الانكشاف لمخاطر الائتمان يتركز في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي ويبلغ ٣٣٨٣,٢ مليون دولار أمريكي أو ما نسبته ٦٦,١٪ من الإجمالي، ويليه على نفس المنوال الانكشاف لمخاطر الائتمان في أمريكا الشمالية وأوروبا بنسبة ١٨,٩٪ و ١٢,٩٪ على التوالي. وهذه الانكشافات ناشئة في معظمها عن استثمارات المؤسسة في الأوراق المالية والصناديق العالمية ذات الأفكار الاستثمارية المختلفة.

الجدول رقم ٩: إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب القطاع الصناعي

٣١ ديسمبر ٢٠١١						بملايين الدولارات الأمريكية
الإجمالي	أخرى	المؤسسات والهيئات الحكومية	المرافق العامة	التجارة والتصنيع	البنوك والمؤسسات المالية	
٧٠,٧	-	٧٠,٧	-	-	-	الالتزامات المالية على الدول
٢٣,١	-	٢٣,١	-	-	-	الالتزامات المالية على مؤسسات القطاع العام
١,٣٢٦,٢	-	-	-	-	١,٣٢٦,٢	الالتزامات المالية على البنوك
٧١٧,٦	٢٧,٤	-	٢٦٨,٩	٣٥٥,٩	٦٥,٤	الالتزامات المالية على الشركات
٣٢١,٨	-	-	-	-	٣٢١,٨	التوريق والأدوات الاستثمارية المركبة
٢٥٠,٨	-	-	-	-	٢٥٠,٨	رأس المال المخاطر والشركات الخاصة
١,٩٤٨,٤	٥٩,٥	-	٢٨٣,٩	١,٤٥٩,٣	١٤٥,٧	الاستثمارات في مؤسسات تجارية
٢٠٩,٠	-	-	-	-	٢٠٩,٠	استثمارات في صناديق أخرى وأسهم مقيدة
٢٥٠,٧	٨,٩	-	٧,١	٧٩,٧	١٥٥,٠	موجودات أخرى
٥,١١٨,٣	٩٥,٨	٩٣,٨	٥٥٩,٩	١,٨٩٤,٩	٢,٤٧٣,٩	الإجمالي
%١٠٠,٠	%١,٩	%١,٨	%١٠,٩	%٣٧,٠	%٤٨,٤	النسبة المئوية

أما الجدول رقم (٩) الذي يعرض توزيع القطاعات حسب نصيب كل منها عن إجمالي الانكشاف على مخاطر الائتمان، فهو يظهر وجود تركزا في الالتزامات المالية على البنوك والمؤسسات المالية، والتي تبلغ ٤٨,٤٪ من إجمالي الانكشافات، وهذا بدوره يعزى إلى استثمارات المؤسسة في أوراق الدين والصناديق باعتبار أنها تعمل على تنوع فئات موجوداتها بعيدا عن كونها حصص أسهم فقط. في الوقت ذاته، وانسجاما مع التزام مجلس التعاون الخليجي بتشجيع النمو الصناعي في منطقة الخليج، فإن استثمارات المؤسسة المباشرة في رأسمال المؤسسات التجارية تتركز في قطاعي التجارة والتصنيع.

الجدول رقم ١٠: إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب فترة الاستحقاق التعاقدية المتبقية

٣١ ديسمبر ٢٠١١					بملايين الدولارات الأمريكية
الإجمالي	أكثر من ٥ سنوات	من سنة واحدة إلى ٥ سنوات	من ٣ أشهر إلى سنة واحدة	خلال ٣ أشهر	
٧٠,٧	٢٥,٦	٤٥,١	-	-	الالتزامات المالية على الدول
٢٣,١	-	٢٣,١	-	-	الالتزامات المالية على مؤسسات القطاع العام
١,٣٢٦,٢	٩١,٧	٥٣٤,٥	٣٦,٧	٦٦٣,٣	الالتزامات المالية على البنوك
٧١٧,٦	١٣٦,٨	٤٧٩,٢	٥٣,٦	٤٨,٠	الالتزامات المالية على الشركات
٣٢١,٨	١٠٧,٣	١٠٨,٤	٦٣,٦	٤٢,٥	التوريق والأدوات الاستثمارية المركبة
٨٥٠,٨	٢٥٠,٨	-	-	-	رأس المال المخاطر والشركات الخاصة
١,٩٤٨,٤	١,٩٤٨,٤	-	-	-	الاستثمارات في مؤسسات تجارية
٢٩٠,٠	٢٩٠,٠	-	-	-	استثمارات في صناديق أخرى وأسهم مقيدة
٢٥٠,٧	١٤١,٨	١٤,٩	٣٠,٥	٦٣,٥	موجودات أخرى
٥,١١٨,٣	٢,٩١١,٤	١,٢٠٥,٢	١٨٤,٤	٨١٧,٣	الإجمالي
%١٠٠,٠	%٥٦,٩	%٢٣,٥	%٣,٦	%١٦,٠	النسبة المئوية

يتم تحليل فترة الاستحقاق المتبقية لإجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب الانكشاف القياسي لمخاطر الائتمان كما هو مبين في الجدول رقم (١٠). ويقع جزء كبير من الانكشاف لمخاطر الائتمان ضمن الفترة الزمنية الأطول التي تزيد عن ٥ سنوات، وبنسبة ٥٧٪.

رصد الانخفاض في قيمة الموجودات

تقوم المؤسسة في تاريخ كل ميزانية عمومية بتقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على حدوث انخفاض في قيمة أصل مالي ما. وتعتبر الاستثمارات منخفضة القيمة عندما يكون هناك انخفاض ملموس أو على مدى فترة زمنية طويلة في القيمة العادلة للأصل إلى ما دون سعر التكلفة، أو عندما يكون هناك دليل موضوعي آخر على وجود انخفاض في قيمة الأصل، علماً بأن اتخاذ القرار بشأن تحديد ما هو انخفاض "ملموس" أو انخفاض "على مدى فترة زمنية طويلة"، هو أمر يتطلب قدرًا كبيراً من الحكمة والتقدير. إضافة إلى ذلك، تقوم المؤسسة بتقييم عوامل أخرى، ومن بينها التقلب المعتاد في سعر السهم بالنسبة للأسهم المسعرة والتدفقات النقدية المستقبلية ومعامل الخصم بالنسبة للمشاريع والأوراق المالية غير المسعرة. وتقوم المؤسسة أيضاً بمراجعة القروض والسلف المتعثرة والاستثمارات في أوراق الدين وذلك في كل تاريخ لإعداد التقارير، لتقييم ما إذا كان من المتعين إدراج مخصص للانخفاض في القيمة في بيان الدخل، وبصفة خاصة، يتطلب الأمر من إدارة المؤسسة ممارسة قدر كبير من الحكمة والتمييز لتقدير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية عند تحديد مستوى المخصصات المطلوبة. وتستند هذه التقديرات بالضرورة إلى افتراضات حول العديد من العوامل التي تتطوي على درجات متفاوتة من التقدير وعدم اليقين. وبالتالي فإن النتائج الفعلية قد تأتي مختلفة ومؤدية إلى تغييرات مستقبلية في هذه التخصيصات. تجدر الإشارة أيضاً إلى أن المؤسسة قد اتخذت قرارات استراتيجية بتصفية أنشطتها في مجال الإقراض. وقد تم تكوين مخصص كامل لمبلغ ليس ذي أهمية من الموجودات المتعثرة الناشئة عن قرض لتمويل مشروع مقدم إلى شركة صناعية مقرها في منطقة الخليج.

٥ أنشطة التوريد

ينشأ انكشاف المؤسسة لمخاطر التوريد من خلال استثماراتها في المنتجات المشتركة التي يمكن أن تكون مصنفة عموماً تحت بند التوريد المركب. وتطبق المؤسسة في توفير التغطية الرأسمالية لانكشاف لمخاطر التوريد الأسلوب "المستند إلى التصنيفات الائتمانية" المقترح في الإرشادات المتعلقة بكفاية رأس المال في اتفاقية بازل ٢. وعلى هذا الأساس، فإن المؤسسة تأخذ في الاعتبار التصنيفات الائتمانية الخارجية الممنوحة إما من وكالة موديز أو من وكالة ستاندرد اند بورز عند تحديد أوزان مخاطر الائتمان لانكشافات التوريد.

الجدول رقم ١١: الانكشاف لمخاطر التوريد وأدوات الاستثمار المركبة

٣١ ديسمبر ٢٠١١		بملايين الدولارات الأمريكية
الانكشاف بعد تطبيق معاملة التحويل الائتماني	إجمالي الانكشاف	
٣٠,٥	١٥٢,٧	درجة تصنيف جودة الائتمان ١
٢١,٨	٤٣,٧	درجة تصنيف جودة الائتمان ٢
١٢,٢	١٢,٢	درجة تصنيف جودة الائتمان ٣
٤٦,٢	١٣,٢	درجة تصنيف جودة الائتمان ٤
	-	درجة تصنيف جودة الائتمان ٥
(التخفيض من رأس المال)	٣,٢	درجة تصنيف جودة الائتمان ٦
	٩٦,٨	غير مصنفة
١١٠,٧	٣٢١,٨	الإجمالي

يبين الجدول رقم (١١) توزيع التصنيف الائتماني لاستثمارات المؤسسة في التوريد وفي الأدوات الاستثمارية المركبة، علماً بأن الانكشافات المصنفة في درجة تصنيف جودة الائتمان رقم ٥ فما دون تخصم مباشرة من رأس المال الرقابي.

٦ مخاطر السوق

يركز هذا القسم على احتسابات كفاية رأس المال على أساس قياس القيمة المعرضة للمخاطر لمحفظه المتاجرة. ويتضمن القسم المخصص لإدارة المخاطر في هذا التقرير السنوي مزيداً من التفاصيل حول القيمة المعرضة للمخاطر ومتابعة مخاطر السوق. ويتم احتساب معدلات كفاية رأس المال الرقابي بما يشمل المحمل على رأس المال لتغطية مخاطر السوق، حسب التعديل الذي أدخلته لجنة بازل للرقابة المصرفية في يونيو عام ٢٠٠٦ على اتفاقية معادل التمويل الائتماني ومعيار رأس المال، وزيادة رأس المال بما يتوافق ومستويات المخاطرة وفقاً لما تنص عليه وثيقة لجنة بازل المعدلة بشأن مخاطر السوق في يوليو ٢٠٠٩. وتتبع مؤسسة الخليج للاستثمار "أسلوب النماذج الداخلية" من أجل التقدير الكمي للمبلغ المحمل على رأس المال والمترابط بمخاطر السوق ضمن محفظة المتاجرة.

وتستخدم المؤسسة نظام "مدير المخاطر" الذي طورته مؤسسة "ريسك ماتريكس" التابعة لمورغان ستانلي. وهو نظام يستخدم طريقة حسابية معيارية تستند إلى مفهوم التباين - المشترك. وانسجاماً مع اتفاقية معيار كفاية رأس المال، فإن المعايير المستخدمة في الوصول إلى القيمة المعرضة للمخاطر هي فترة حيازة لمدة ١٠ أيام عمل ومعدل ثقة ٩٩٪. ويتجاهل أسلوب الاحتساب ميزة الارتباط بين الأنواع الثلاثة من المخاطر (مخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر أسعار الأسهم، ومخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية)، حيث تكون القيمة الإجمالية المعرضة (لمخاطر السوق) مساوية للنتائج الحسابية لهذا العناصر الثلاثة. ويتم تحديد المبلغ المحمل على رأس المال لتغطية مخاطر السوق لكل المحافظ المصنفة على أنها محافظ متاجرة (محفظة المتاجرة)، (والتي تشمل المحافظ الثانية). (يرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم ٤ حول البيانات المالية لعام ٢٠١١).

٢٠١٠	٢٠١١	مليون دولار أمريكي
٣٥٢	٢٧٥	أسهم وصناديق إدارة
٢٨٩	٢٩٠	استثمارات بديلة في الأسهم
٦٤١	٥٦٥	

وقد وردت بالتفصيل في الإيضاح رقم (٢) حول البيانات المالية السياسات المتعلقة بإدراج وتصنيف وقياس القيمة العادلة واحتساب الأرباح والخسائر. وتعتقد مؤسسة الخليج للاستثمار أن من الحكمة توفير دعم رأسمالي صريح لمخاطر الأسعار التي تتعرض لها المؤسسة. فمخاطر الخسارة هذه والناجمة عن التغييرات السلبية في متغيرات السوق توجد بصورة رئيسية ضمن محفظة المتاجرة. ويشمل المحمل على رأس المال لتغطية مخاطر السوق ضمن المؤسسة ثلاثة فئات رئيسية: مخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر أسعار الأسهم (ضمن محفظة المتاجرة)، ومخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية على مستوى المؤسسة ككل.

ويمثل مفهوم القيمة المعرضة للمخاطر أساساً سليماً للاحتساب الكمي لمخاطر السوق، كما أن منهج التباين - التباين المشترك يناسب وبصورة ملائمة أنواع موجودات المؤسسة. فمعظم الانكشافات ضمن محفظة المتاجرة تستتبع قدراً ضئيلاً جداً من الاختيار وهي في معظمها انكشافات طولانية مستقيمة بطبيعتها. كما يوفر النظام المستند إلى القيمة المعرضة للمخاطر أداة قياس حيوية لمخاطر السوق ويحدد، في التوقيت المناسب، تأثير التغييرات في بيئة السوق على قيمة محفظة الأدوات المالية. وتستخدم المؤسسة نموذج القيمة المعرضة للمخاطر كأداة إحصائية تستند إلى تسيط الافتراضات، وبالتالي يخضع هذا النموذج لقيود معينة (مثل: وقوع "أحداث جسام" والتوزيعات غير الاعتيادية، وكون الماضي لا يشكل تقديراً تقريبياً جيداً للمستقبل، إلخ) وتتم معالجة هذه القيود إلى حد كبير من خلال إجراء الاختيار المساند واستخدام عامل المضاعفة ذي العلاقة وتستخدم المؤسسة نفس منهج التباين - التباين المشترك لكل المحافظ الفرعية ضمن محفظة المتاجرة لغرض احتساب القيمة المعرضة للمخاطر، التي يتم احتسابها على أساس يومي طبقاً للمعايير الموصوفة أعلاه.

ويشكل تحليل السيناريوهات واختيار التحمل عنصراً أساسياً في إطار عمل إدارة مخاطر السوق. وقد يصبح افتراض الحالة الاعتيادية التي تستند إليها النماذج الإحصائية افتراضاً غير صالح نتيجة لوقوع أحداث معينة. كما يتم توقع السيناريوهات أو البدائل المستقبلية التي ينتج عنها تحليل للسلوك التاريخي للعلاقات بين مكونات المخاطر، ثم يتم تقرير مبالغ الخسائر المحتملة. معظم هذه الاحتمالات والبدائل مستخلصة من الأحداث الاقتصادية الكلية الماضية، معدلة بالتوقعات المستقبلية.

الاختبار المساند

يهدف "الاختبار المساند" إلى قياس / التحقق من دقة النموذج الداخلي لاحتساب القيمة المعرضة للمخاطر. ويتناول "الاختبار المساند" بصورة أساسية عملية مقارنة النتائج للمتاجرة مع قياسات المخاطر المستخلصة من النموذج (أي التقديرات). ويتم إجراء الاختبار المساند طبقاً لـ "مستند الإطار الإشرافي" الصادر عن لجنة بازل للرقابة المصرفية، وعلى أساس المعايير التالية: فترة حياة لיום عمل واحد، ومعدل ثقة ٩٩٪ وينظر كليا إلى برنامج الاختبار المساند على أنه اختبار إحصائي خالص لتكامل عناصر عملية احتساب القيمة المعرضة للمخاطر، وبالقدر ذاته ارتأب المؤسسة أنه من المناسب استخدام أسلوب "المحفظة الافتراضية". وطبقاً لهذا الأسلوب، يتم إنشاء محفظة نموذجية افتراضية ساكنة بخصائص مشابهة للمحفظة الحقيقية، ثم يتم احتساب التغير اليومي في القيمة السوقية استناداً إلى المشاهدات الفعلية لتحركات السعر. وتحتسب القيمة المعرضة للمخاطر لهذه المحفظة الساكنة باستخدام النموذج أيضاً، ثم يتم إجراء المقارنات بين النتائج الفعلية وتقديرات النموذج. تتمثل ميزة هذا الأسلوب في أن نتائج قيمة التغير "لا تتأثر" بالتغيرات في المحفظة (وهي التغيرات التي يمكن أن تحدث لو تم استخدام المحفظة الفعلية).

استخدام عامل المضاعفة ٣ في احتساب رأس المال تماشياً مع توجيهات بازل.

يقرر التحميل الرأسمالي بشأن مخاطر السوق على أساس المعادلة التالية:

التحميل الرأسمالي (مخاطر السوق) = الحد الأقصى + متوسط اختبار التحمل للقيمة المعرضة للمخاطر
محفظة المتاجرة خلال الـ ٦٠ يوم عمل الماضية اختيار التحمل للقيمة المعرضة للمخاطر في محفظة المتاجرة في نهاية الفترة × عامل المضاعفة، وهو ٣ تماشياً مع توجيهات بازل وبناء على نتائج الاختبار المساند.

الجدول رقم ١٢: القيمة المعرضة للمخاطر في محفظة المتاجرة (بالآلاف الدولارات الأمريكية) - بفترة حياة ١٠ أيام عمل، و معدل ثقة ٩٩٪ لفترة آخر ٦٠ يوم عمل في ٢٠١١

بملايين الدولارات الأمريكية	مخاطر أسعار الفائدة	مخاطر أسعار الأسهم	مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية	الإجمالي
الحد الأقصى	١,٠	٨,٦	٤,١	١٣,٧
الحد الأدنى	٠,٨	٧,٥	٣,٠	١١,٣
المتوسط	٠,٩	٧,٩	٣,٦	١٢,٤
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١	٠,٤	١١,٨	١,٩	١٤,١
القيمة المعرضة للمخاطر وفق اختبار التحمل	٢,٧	١٤,٨	٢,٠	١٩,٥

٧ مخاطر التشغيل

تتبنى المؤسسة حالياً الأسلوب القياسي الموحد في تقييم رأس المال الرقابي لدعم التعرض للمخاطر التشغيلية المحتملة.

ووفقاً لتوجيهات الاتفاقية، يقرر الدخل الإجمالي من كل خط أعمال باستخدام أسلوب تسعير التحويل المستخدم من قبل المؤسسة. ويبين الجدول ١٣ خطوط الأعمال المحددة وقطاعات أعمالها الرئيسية.

الجدول رقم ١٣: مجالات النشاط لأغراض احتساب مخاطر التشغيل

مجالات النشاط	الشرائح الرئيسية للنشاط	مجموعات الأنشطة
الاستثمارات الرئيسية	استثمارات ومساهمات رأسمالية	رأس المال المخاطر استثمارات، وليدة عمليات الدمج والتملك عمليات، الخسخصة، المساهمات الرأسمالية، عروض الاكتتاب العامة الأولية، الاكتتاب الخاصة الثانوية.
أسواق الدين الرأسمالية	الاستثمارات في أوراق الدين	أوراق مالية لشركات دولية، ديون سيادية، إصدارات سندات في دول مجلس التعاون، سندات قابلة للتحويل، سندات إسلامية، سندات بسعر فائدة متغير، أدوات استثمار مركبة، أدوات تمويل مركبة، صناديق أئتمانية، ديون الأسواق الناشئة، الدين ذات العائد المرتفع، سندات التداول والمشتقات.
الاستثمارات في الأسهم	محفظة الاستثمارات في صناديق الأسهم والصناديق الخاصة بالمؤسسة	أسهم خليجية، محافظ أسهم، صناديق إسلامية
الاستثمارات البديلة	محفظة الاستثمارات في مجموعة مختلفة من فئات الموجودات والصناديق المدارة	صناديق التحوط، العقار، الصناديق المدارة، أسهم الشركات الخاصة، الأسهم العالمية
الخزينة	المبيعات	أدوات الدخل الثابت، أسهم المتاجرة بالعملات الأجنبية، السلع، الائتمان، التمويل مراكز التعامل بأوراق مالية لحساب المؤسسة، الاقتراض واتفاقيات إعادة الشراء، المشتقات المالية
	صنع الأسواق	
	مراكز تعامل لحساب المؤسسة	
تمويل الشركات	الأعمال المصرفية التجارية الخدمات الاستشارية	عمليات الدمج والتملك، تعهد الإصدارات، عمليات الخسخصة، البحوث، أوراق الدين، (الحكومية، مرتفعة العائد)، التسهيلات المشتركة، عروض الاكتتاب العامة الأولية، الاكتتاب الخاصة الثانوية
إدارة الموجودات	إدارة الصناديق بسلطات تقديرية	الموجودات المدارة جماعياً، الموجودات المدارة إفرادياً، موجودات التجزئة، موجودات المؤسسة الموجودات لمدة ثابتة، الموجودات لمدة مفتوحة
	إدارة الصناديق بدون سلطات تقديرية	الموجودات المدارة جماعياً، الموجودات المدارة إفرادياً، موجودات التجزئة، موجودات المؤسسة الموجودات لمدة ثابتة، الموجودات لمدة مفتوحة
المقر الرئيسي للمؤسسة	يتم تصنيف الإيرادات بالنسبة للمقر الرئيسي للمؤسسة حسب طريقة تسعير تحويلات الأموال الداخلية، في حين أن الإيرادات الأخرى لا يمكن تصنيفها في أي مجال من مجالات النشاط	الإيرادات من رأس المال الحر، إيرادات الإيجارات، إيرادات أخرى الخ

يتم التحميل بشأن مخاطر رأس المال لكل خط أعمال يجري احتسابه وإعداد تقرير بشأنه على أساس ربع سنوي. ويعرض الجدول التالي (رقم ١٤) متطلبات رأس المال لكل خط أعمال والقيود الرأسمالي الخاص به.

الجدول رقم ١٤: مخاطر التشغيل المحملة على رأس المال

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١			بملايين الدولارات الأمريكية
المحمل على رأس المال	معامل بيتا	متوسط إجمالي الدخل لثلاث سنوات	
٢٨,٠	%١٨	١٥٥,٥	الاستثمارات الرئيسية
٠,٣	%١٨	١,٦	أسواق رأس المال لأوراق الدين
١,٧	%١٨	٩,٧	الاستثمارات في الأسهم
٧,٨	%١٨	٤٣,١	الاستثمارات البديلة
(٠,١)	%١٨	(٠,٤)	الخزينة
١,٧	%١٢	١٤,٣	إدارة الموجودات
(٠,٥)	%١٨	(٢,٧)	تمويل الشركات
٠,٢	%١٨	١,٣	المقر الرئيسي للمؤسسة
٣٩,١		٢٢٢,٤	الإجمالي
٤٨٩,٦			الانكشاف مرجحا بأوزان المخاطر

وتطبق المؤسسة أعلى مستوى معامل بيتا والذي يبلغ %١٨ على كافة مجالات النشاط فيما عدا نشاط "إدارة الموجودات" الذي يطبق على معامل بيتا بمعدل %١٢ حسبما أوصت اتفاقية بازل الجديدة حول معيار كفاية رأس المال.

وتدرك المؤسسة أن الاتفاقية الجديدة تعرض سلسلة الأساليب بدءا من أسلوب المؤشر الأساسي الأبسط إلى أساليب القياس الأكثر تطورا. وفي إطار سعيها لتبني أسلوب أكثر حصافة وحساسية بشأن استشعار ورصد المخاطر وإدارة مخاطر رأس المال التشغيلي، تعترم المؤسسة تطبيق طريقة أكثر انضباطا، هي طريقة "من القاعدة حتى القمة" والتي تعتمد على بيانات موضوعية عن الخسائر. ولتطبيق مثل هذا الأسلوب، سيتم اتباع برنامج من أربع مراحل كما يلي:

- (١) إطار عمل التقدير الذاتي لمخاطر والرقابة.
- (٢) إطار عمل حالات الخسارة.
- (٣) إطار عمل خطط العمل التصحيحي.
- (٤) إطار عمل تقارير المخاطر التشغيلية.

٨ مخاطر أسعار الأسهم في المحفظة المصرفية

تصنف الاستثمارات في الأسهم ضمن المحفظة المصرفية لدى تملكها كأوراق مالية لغرض تحقيق مكاسب رأسمالية أو أوراق مالية مشتراة كاستثمارات استراتيجية، ويتم التوصل إلى القرار بشأن تصنيف هذه الاستثمارات بعد دراسة عوامل هامة من ضمنها المزايا الاستراتيجية التي تحققها هذه الأوراق المالية للمؤسسة، ومبلغ الاستثمارات المخططة، وتتطلب كل القرارات الاستثمارية موافقة لجنة الاستثمار، أو اللجنة التنفيذية، اعتمادا على مبلغ هذه الاستثمارات. فالاستثمارات التي تملكها بغرض تحقيق إيرادات وأرباح من ارتفاع قيمة رأس المال تتم مراجعتها بصورة دورية وتباع عندما تحين الظروف المناسبة. وفي الوقت ذاته، تتم مراجعة محافظ الاستثمارات الاستراتيجية استنادا إلى التطورات في قطاع السوق وإلى التطورات الاقتصادية، حيث تقرر المؤسسة ما إذا كانت ستقوم بتصنيف هذه الاستثمارات أو زيادتها. تماشيا مع المعايير الدولية للتقارير المالية، يتم تصنيف مراكز الاستثمار في الأسهم ضمن المحفظة المصرفية على أنها "أوراق مالية متاحة للبيع" ويتم تحديد القيمة العادلة لهذه الاستثمارات بصورة دورية، كما يتم اعتبار أرباح / خسائر إعادة التقييم على أنها تغيرات تراكمية في القيمة العادلة للورقة المالية. أما بالنسبة للاستثمارات في الأسهم المدرجة في أسواق مالية منظمة، فإن قيمتها العادلة تتحدد بالرجوع إلى أسعار العرض المعلنة، في حين أن القيم العادلة

للاستثمارات في الأسهم غير المدرجة تتحدد باستخدام تقنيات تقييم مثل الصفقات المتاحة عن قرب، أو الرجوع إلى القيمة السوقية لاستثمارات مشابهة، أو مضاعف الأرباح أو التدفقات النقدية المخصومة المتوقعة، أو غيرها من نماذج التقييم الملائمة، وبالنسبة للاستثمارات في الأسهم التي لا يمكن تقدير قيمتها العادلة بدقة، فهي تدرج بالتكلفة ناقصا الانخفاض في القيمة، إن وجدت. وقد ورد مزيد من التفاصيل حول المعالجة الحسابية للاستثمارات في الأسهم تحت بند "السياسات المحاسبية الهامة" في الجزء الخاص بالإيضاحات حول البيانات المالية المجمعة.

تمثل الاستثمارات في الأسهم المتداولة عموما أوراقا مالية مسعرة ومتداولة في الأسواق المالية المحلية والدولية. أما الاستثمارات الخاصة فتمثل الاستثمارات في مؤسسات ومشاريع غير مدرجة في تلك الأسواق. ولقد بلغت القيمة الإجمالية للاستثمارات في الأسهم ضمن المحفظة المصرفية في نهاية ديسمبر ٢٠١١ ما مجموعه ١,٠١٦ مليون دولار أمريكي صافية بعد المخصصات (يرجى الرجوع إلى الجدول رقم ١٥). وبلغت الأرباح التراكمية المحققة من بيع أو من تبادل الأوراق المالية والاستثمارات في المشاريع المتاحة للبيع ٢٥,٦ مليون دولار أمريكي، ومنها جزء كبير من مساهمات في صناديق ملكية خاصة. في الوقت ذاته، بلغ مجموع الأرباح غير المحققة في الأسهم ٣٣٥,٣ مليون دولار أمريكي تم إدراجه في الشريحة الثانية من رأس المال لأغراض احتساب معدل كفاية رأس المال.

الجدول ١٥: المساهمات ضمن المحفظة المصرفية

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١			بملايين الدولارات الأمريكية
الإجمالي	ملكية خاصة	عامة مدرجة	
١,٠١٦,٠	٣٩٣,٩	٦٢٢,١	القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم
٢٥,٦	٢٠,٢	٥,٤	الأرباح المحققة المدرجة في حساب الأرباح والخسائر
٣٣٥,٣	٥٤,٩	٢٨٠,٤	الأرباح غير المحققة المدرجة في حقوق المساهمين
١٥٠,٩	٢٤,٧	١٢٦,٢	٤٥٪ ربح غير محقق في الشريحة الثانية من رأس المال

٩ مخاطر أسعار الفائدة في المحفظة المصرفية

تقوم إدارة الخزينة بإدارة الفجوات قصيرة الأجل لأسعار الفائدة على مدى ٢٤ شهرا قادمة، كما هي مقاسة بما يعادلها بالعقود الآجلة باليورو والدولار. ولا يسمح للخزينة بعدم ضمان التطابق والاتساق بين مراكز التعامل على مدى سنتين ما لم يتم الحصول على الموافقة اللازمة من الإدارة. فأي تمويل أو توظيفات أو عمليات اقتراض لها استحقاق أو سجل إعادة تسعير يزيد عن سنتين يستدعى إما مطابقتها أو التحوط لها بأدوات حماية. والسعر المحتسب من العقود الآجلة قصيرة الأجل باليورو والدولار (لغاية سنتين) هو فعليا سعر الفائدة الآجل للودائع ذات العلاقة، أي الودائع باليورو والدولار. ويتم فرز إجمالي التوظيفات بالدولار الأمريكي والعقود التي أبرمتها الخزينة ضمن فترات زمنية بدءا من أسبوع واحد إلى شهر ومن ثم لغاية ٢٤ شهرا. ويتم تطبيق نفس الأجراء بالنسبة للعملاء الرئيسية الأخرى غير الدولار الأمريكي، بحيث تتم ترجمة الفجوات في مراكز هذه العملات إلى ما يعادلها بالدولار الأمريكي وذلك للتحقق من الرقم المعادل للعقود الآجلة باليورو والدولار لكل عملة من العملات الرئيسية على حدة.

ويتم حاليا تطبيق حد أقصى قدره ٣,٥٠٠ عقد باليورو ودولار بالحد الأقصى للقيمة المعرضة لمخاطر يبلغ ٣,٠٨ مليون دولار أمريكي. ويتم التوصل إلى احتساب المعادل للقيمة المعرضة للمخاطر من متوسط الثلاثين يوما من التقلب المفترض لأسعار العقود الآجلة باليورو ودولار والتي يبلغ أجل استحقاقها ثلاثة أشهر. وتم تعديل العائد الحالي بمتوسط درجة التقلب قبل تطبيقه على قيمة مركز التعامل، ثم رفع الرقم الناتج بنسبة تصاعدية إلى معدل ثقة ٩٥٪.

وتم احتساب قيمة مراكز تعامل المؤسسة بالعقود الآجلة باليورو د ولار كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ على أساس ١,١٢٢ عقدا للمخاطر تم تقديرها (VAR) بمبلغ ٠,٥٥ مليون دولار أمريكي.

البيانات المالية



المجمعة

٣١ ديسمبر ٢٠١١

قائمة المحتويات

٦٧

تقرير مراقب الحسابات المستقلين

٦٨

بيان المركز المالي المجمع

٦٩

بيان الدخل المجمع

٧٠

بيان الدخل الشامل المجمع

٧١

بيان التغييرات في حقوق الملكية المجمع

٧٢

بيان التدفقات النقدية المجمع

٧٣

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين إلى حضرات السادة مساهمي مؤسسة الخليج للاستثمار ش.م.خ.

تقرير حول البيانات المالية المجمعة

لقد دققنا البيانات المالية المجمعة المرفقة لمؤسسة الخليج للاستثمار ش.م.خ. ("المؤسسة") وشركاتها التابعة (يشار إليها معاً بـ "المجموعة") والتي تتكون من بيان المركز المالي المجموع كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ وبيانات الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المجمعة المتعلقة به للسنة المنتهية بذلك التاريخ وملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

مسئولية الإدارة عن البيانات المالية المجمعة

إن إدارة المؤسسة هي المسؤولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية المجمعة بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت وعن أدوات الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية مجمعة خالية من الأخطاء المادية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ.

مسئولية مراقبي الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه البيانات المالية المجمعة استناداً إلى أعمال التدقيق التي قمنا بها وفقاً لمعايير التدقيق الدولية التي تتطلب منا الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية المجمعة خالية من أخطاء مادية.

يشتمل التدقيق على تنفيذ إجراءات للحصول على أدلة تدقيق حول المبالغ والإفصاحات التي تتضمنها البيانات المالية المجمعة. تستند الإجراءات المختارة إلى تقدير مراقبي الحسابات، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة سواء كانت تلك الأخطاء بسبب الغش أو الخطأ. عند تقييم هذه المخاطر، يأخذ مراقبو الحسابات في الاعتبار أدوات الرقابة الداخلية المتعلقة بإعداد المؤسسة للبيانات المالية المجمعة والعرض العادل لها، وذلك من أجل وضع إجراءات تدقيق تتناسب مع الظروف، ولكن ليس بغرض التعبير عن رأي حول فاعلية أدوات الرقابة الداخلية للمجموعة. ويشتمل التدقيق أيضاً على تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة وصحة التقديرات المحاسبية الهامة التي أجرتها الإدارة، وكذلك تقييم العرض الشامل للبيانات المالية المجمعة.

باعتمادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأي التدقيق.

الرأي

في رأينا أن البيانات المالية المجمعة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت.

تقرير حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

في رأينا أيضاً أن المؤسسة تحتفظ بدفاتر محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية المجمعة والبيانات الواردة في تقرير مجلس إدارة المؤسسة فيما يتعلق بهذه البيانات المالية المجمعة متفقة مع ما هو وارد في هذه الدفاتر، وأننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق، كما أن البيانات المالية المجمعة تتضمن كافة المعلومات التي يتطلبها قانون الشركات التجارية لعام ١٩٦٠ والتعديلات اللاحقة له والنظام الأساسي للمؤسسة وأنه قد أجري الجرد وفقاً للأصول المرعية. حسبما وصل إليه علمنا واعتقادنا لم تقع خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ مخالفات لقانون الشركات التجارية لعام ١٩٦٠ والتعديلات اللاحقة له أو النظام الأساسي للمؤسسة على وجه قد يكون له تأثير مادي على نشاط المؤسسة أو مركزها المالي.

نبين أيضاً أنه خلال تدقيقنا لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات مادية لأحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ والتعديلات اللاحقة له في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١.



وليد عبد الله العصيمي

سجل مراقبي الحسابات رقم ٦٨ فئة أ
من العيان والعصيمي وشركاهم
عضو في إرنست ويونغ

٢٣ فبراير ٢٠١٢
الكويت

بيان المركز المالي المجموع

في ٣١ ديسمبر ٢٠١١

٢٠١٠	٢٠١١	إيضاحات	(مليون دولار أمريكي)
الموجودات			
٢٢	٥٠		النقد والت نقد المعادل
٦٣٢	٥٤٦	٣	ودائع لدى البنوك
٦٤١	٥٦٥	٤	موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
٢.٨٧٠	٢.٦٤٦	٥	موجودات مالية متاحة للبيع
١.٢٥٠	١.٥٩٧	٦	استثمار في شركات زميلة
٧٤	٧٤	٧	قروض وسلف
٢٨٧	٤٠٣	٨	موجودات أخرى
<u>٥.٧٧٦</u>	<u>٥.٨٨١</u>		مجموع الموجودات
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
١.٤٢٩	١.٤٢٤	٩	ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى
٨٥٦	٥٣٨	١٠	أوراق مالية مبيعة مع حق إعادة الشراء
١.١٧٩	١.١٧١	١١	تمويل لأجل
١٩٥	٣٤٣	١٢	مطلوبات أخرى
<u>٣.٦٥٩</u>	<u>٣.٤٧٦</u>		إجمالي المطلوبات
حقوق الملكية			
٢.١٠٠	٢.١٠٠	١٣	رأس المال
٥٨٢	٧٠٩	١٣	الاحتياطيات
(٥٦٥)	(٤٢٠)		خسائر متراكمة
<u>٢.١١٧</u>	<u>٢.٣٨٩</u>		حقوق الملكية الخاصة بمساهمي المؤسسة
-	١٦		الحصص غير المسيطرة
<u>٢.١١٧</u>	<u>٢.٤٠٥</u>		إجمالي حقوق الملكية
<u>٥.٧٧٦</u>	<u>٥.٨٨١</u>		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

إن الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٠ تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة.


هشام عبد الرزاق الرزوقي
الرئيس التنفيذي


د. زكريا أحمد هجرس
رئيس مجلس الإدارة

بيان الدخل المجموع

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١

٢٠١٠	٢٠١١	إيضاحات	(مليون دولار أمريكي)
٤٣	٤١	١٤	إيرادات فوائد
٥٩	٣٣	١٥	صافي الأرباح من الاستثمارات
٢٠	٢٤	١٦	إيرادات توزيعات أرباح
١٣٤	٢٢٧	٦	حصة في نتائج شركات زميلة
٧	٢٠	١٧	صافي إيرادات رسوم وعمولات
٤	(١)		(خسارة) ربح تحويل عملات أجنبية
٢٦٧	٣٤٤		إجمالي الإيرادات
(٥٠)	(٥٩)	١٨	مصروفات فوائد
٦	٧	١٩	إيرادات تشغيل أخرى
٢٢٣	٢٩٢		صافي إيرادات التشغيل
(٣٤)	(٤٢)		تكاليف موظفين
(٢)	(٢)		تكاليف مباني الإدارة
(١٤)	(١٧)		مصروفات تشغيل أخرى
(٢٢)	(٤٩)	٢٠	خسائر انخفاض القيمة
١٥١	١٨٢		ربح السنة
			الخاص بـ:
١٥١	١٨١		مساهمي المؤسسة
-	١		الحصص غير المسيطرة
١٥١	١٨٢		

إن الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٠ تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان الدخل الشامل المجمع

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١

٢٠١٠	٢٠١١	إيضاحات	(مليون دولار أمريكي)
١٥١	١٨٢		ربح السنة
			إيرادات شاملة أخرى:
			موجودات مالية متاحة للبيع:
٢٠٨	٧٧		- صافي الأرباح غير المحققة الناتجة خلال السنة
(٨)	(٢٧)	١٥	- المحول إلى بيان الدخل المجمع من البيع
١٩	٥٠	٢٠	- المحول إلى بيان الدخل المجمع من انخفاض القيمة
(٣)	(٩)		حصة في الخسائر الشاملة الأخرى لشركات زميلة
٢١٦	٩١		إيرادات شاملة أخرى للسنة
٣٦٧	٢٧٣		إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة
			الخاصة بـ:
٣٦٧	٢٧٢		مساهمي المؤسسة
-	١		الحصص غير المسيطرة
٣٦٧	٢٧٣		

إن الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٠ تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمعة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١

مجموع حقوق الملكية	الحصص غير المسيطرة	الإجمالي	خسائر متراكمة	الاحتياطيات			رأس المال	(مليون دولار أمريكي)
				احتياطي إعادة تقييم استثمارات	احتياطي اختياري	احتياطي إجباري		
٢,١١٧	-	٢,١١٧	(٥٦٥)	٧٧	١٨٩	٣١٦	٢,١٠٠	الرصيد كما في ١ يناير ٢٠١١
١٨٢	١	١٨١	١٨١	-	-	-	-	ربح السنة
٩١	-	٩١	-	٩١	-	-	-	إيرادات شاملة أخرى للسنة
٢٧٣	١	٢٧٢	١٨١	٩١	-	-	-	إجمالي الإيرادات الشاملة
١٥	١٥	-	-	-	-	-	-	النتائج من تجميع شركات تابعة (إيضاح ٣٠)
-	-	-	(٣٦)	-	١٨	١٨	-	المحول إلى الاحتياطي الإجباري والاختياري
٢,٤٠٥	١٦	٢,٣٨٩	(٤٢٠)	١٦٨	٢٠٧	٣٣٤	٢,١٠٠	الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١
١,٧٥٠	-	١,٧٥٠	(٦٨٦)	(١٣٩)	١٧٤	٣٠١	٢,١٠٠	الرصيد كما في ١ يناير ٢٠١٠
١٥١	-	١٥١	١٥١	-	-	-	-	ربح السنة
٢١٦	-	٢١٦	-	٢١٦	-	-	-	إيرادات شاملة أخرى للسنة
٣٦٧	-	٣٦٧	١٥١	٢١٦	-	-	-	إجمالي الإيرادات الشاملة
-	-	-	(٣٠)	-	١٥	١٥	-	المحول إلى الاحتياطي الإجباري والاختياري
٢,١١٧	-	٢,١١٧	(٥٦٥)	٧٧	١٨٩	٣١٦	٢,١٠٠	الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

إن الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٠ تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان التدفقات النقدية المجمع

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١

٢٠١٠	٢٠١١	إيضاحات	(مليون دولار أمريكي)
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل:			
١٥١	١٨٢		ربح السنة
تعديلات لـ:			
٢٢	٤٩	٢٠	خسائر انخفاض القيمة
(٨)	(٢٧)	١٥	أرباح محققة من موجودات مالية متاحة للبيع
(١٥)	-	١٥	أرباح محققة من بيع شركات زميلة
(١٣٤)	(٢٣٧)	٦	حصة في نتائج شركات زميلة
(٢)	(١)		إطفاء صافي خصم / علاوة إصدار أوراق الدين
(٢٠)	(٢٤)	١٦	إيرادات توزيعات أرباح
(٦)	(٤٨)		
التغيرات في موجودات ومطلوبات التشغيل:			
٣٩٨	٨٦		النقص في الودائع لدى البنوك
(٤٠)	٧٦		النقص (الزيادة) في موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
٥٠٩	٣٠٣		النقص في موجودات مالية متاحة للبيع
١١	-		النقص في القروض والسلف
٦٩	(٥)		(النقص) الزيادة في الودائع من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
(١٤١)	٢٦		الحركة في الموجودات والمطلوبات الأخرى، (بالصافي)
٢٠	٢٤	١٦	إيرادات توزيعات أرباح مستلمة
٨٢٠	٤٦٢		صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار:			
١١	١٣		توزيعات أرباح من شركات زميلة
٢٩	-		المحصل من بيع استثمار في شركات زميلة
(١١٠)	(١٣٦)		مساهمة إضافية في شركات زميلة
(٧٠)	(١٢٣)		صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة الاستثمار
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل:			
(٣٥٥)	(٣١٨)		النقص في أوراق مالية مبيعة بموجب اتفاقيات إعادة شراء
٢٩٢	٥٤٧		تمويل لأجل مستلم
(٧٠٠)	(٥٥٥)		تمويل لأجل مسدد
(٧٦٣)	(٣٢٦)		صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التمويل
(١٣)	١٣		الزيادة (النقص) في النقد والنقد المعادل
-	١٥		الحصص غير المسيطرة الناتجة من التجميع (إيضاح ٣٠)
٣٥	٢٢		النقد والنقد المعادل في ١ يناير
٢٢	٥٠		النقد والنقد المعادل في ٣١ ديسمبر

إن الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٠ تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠١١

١ التأسيس والأنشطة

مؤسسة الخليج للاستثمار ش.م.خ. ("المؤسسة") هي شركة استثمارية مسجلة في دولة الكويت كشركة مساهمة خليجية في ١٥ نوفمبر ١٩٨٣. إن المؤسسة مملوكة بالتساوي من قبل حكومات الدول الستة الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي وهي البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة. تتمثل أغراض المؤسسة في مختلف أنشطة الاستثمار والتمويل بما في ذلك تقديم استشارات الاستثمار وخدمات إدارة الأصول.

يقع مقر المؤسسة في دولة الكويت وعنوان مكتبها المسجل هو شارع جابر المبارك، الشرق - الكويت.

تم التصريح بإصدار البيانات المالية المجمعة للمؤسسة وشركاتها التابعة (يشار إليها معاً بـ "المجموعة") للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ وفقاً لقرار مجلس الإدارة بتاريخ ٢٣ فبراير ٢٠١٢. إن الجمعية العمومية للمساهمين لها الحق في تعديل هذه البيانات المالية المجمعة بعد إصدارها.

٢ السياسات المحاسبية الهامة

٢.١ بيان الالتزام

تم إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة وفقاً لتعليمات حكومة دولة الكويت لمؤسسات الخدمات المالية التي تخضع لرقابة بنك الكويت المركزي. تتطلب هذه التعليمات تطبيق كافة المعايير الدولية للتقارير المالية باستثناء متطلبات معيار المحاسبة الدولي ٣٩ حول المخصص المجمع حيث يتعين بدلاً منها التقييد بمتطلبات بنك الكويت المركزي حول الحد الأدنى للمخصص العام، كما هو مبين في السياسة المحاسبية حول انخفاض قيمة الموجودات المالية. كما أن البيانات المالية المجمعة للمؤسسة قد تم إعدادها وفقاً لمتطلبات عقد التأسيس والنظام الأساسي للمؤسسة. كما أن البيانات المالية المجمعة للمؤسسة قد تم إعدادها وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية الكويتي لسنة ١٩٦٠ والتعديلات اللاحقة له، ووفقاً لمتطلبات القرار الوزاري رقم ١٨ لسنة ١٩٩٠ وعقد التأسيس والنظام الأساسي للمؤسسة.

٢.٢ أساس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية المعدل ليتضمن إعادة تقييم الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والموجودات المتاحة للبيع والأدوات المالية المشتقة، والموجودات المالية التي تشكل جزءاً من القيمة الفعلية لعلاقات التغطية باستثناء تلك التي لا يتوفر لها قياس موثوق منه لقيمتها العادلة.

تم عرض البيانات المالية المجمعة بالدولار الأمريكي، مع تقريب كافة المبالغ إلى أقرب مليون.

التغيرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات

إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد هذه البيانات المالية المجمعة مماثلة لتلك المستخدمة في السنة السابقة، باستثناء تطبيق معايير مجلس معايير المحاسبة الدولية وتفسيرات لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية التي تسري اعتباراً من ١ يناير ٢٠١١. ولكن، لم يكن لتطبيق معايير مجلس معايير المحاسبة الدولية وتفسيرات لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة تأثيراً جوهرياً على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠١١

٢ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٢.٢ أساس الإعداد (تتمة)

التغيرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات (تتمة)

معيار المحاسبة الدولي ٢٤ معاملات الطرف ذي علاقة (تعديل)

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلاً على معيار المحاسبة الدولي ٢٤ والذي يوضح تعريف الطرف ذي علاقة. يركز التعريف الجديد على الرؤية المتماثلة للعلاقات مع الطرف ذي علاقة كما يبين الظروف التي يمكن فيها للموظفين وموظفي الإدارة العليا أن يؤثروا على علاقة الطرف ذي علاقة بالمنشأة. إضافةً إلى ذلك، يقدم التعديل إعفاءً من متطلبات الإفصاح العامة للطرف ذي علاقة بشأن المعاملات مع الحكومة والشركات التي تسيطر عليها نفس الحكومة أو تمارس عليها سيطرة مشتركة أو تأثيراً ملموساً كمنشأة تقوم بإعداد تقارير. إن تطبيق التعديل لم يكن له أي تأثير على المركز أو الأداء المالي للمجموعة.

معيار المحاسبة الدولي ٢٢: الأدوات المالية: العرض - تصنيف حقوق الإصدار

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلاً ينفخ تعريف الالتزام المالي في معيار المحاسبة الدولي ٣٢ حتى يمكن المنشآت من تصنيف إصدار حقوق وبعض الخيارات أو الكفالات كأدوات حقوق ملكية. يسري التعديل على الحالات التي يتم إعطاء الحقوق حسب الحصة إلى كافة المالكين الحاليين من نفس الفئة لأدوات حقوق الملكية غير المشتقة بالبنك، أو حيازة عدد ثابت من أدوات حقوق ملكية المنشأة مقابل مبلغ ثابت بأي عملة. إن تطبيق التعديل لم يكن له أي تأثير على المركز أو الأداء المالي للمجموعة حيث لا يوجد لدى المجموعة هذه الفئات من الأدوات.

تحسينات المعايير الدولية للتقارير المالية (صادرة في مايو ٢٠١٠)

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في مايو ٢٠١٠ المجموعة الثالثة من التعديلات على بعض المعايير حيث يهدف بصورة رئيسية إلى إزالة حالات عدم التوافق وتقديم التوضيحات حول نصوص هذه المعايير. توجد أحكام انتقالية منفصلة لكل معيار. لقد نتج عن تطبيق التعديلات التالية تغييرات في السياسات المحاسبية، ولكن ليس له تأثير على المركز أو الأداء المالي للمجموعة.

- المعيار الدولي للتقارير المالية ٣ - دمج الأعمال
- المعيار الدولي للتقارير المالية ٧ - الأدوات المالية: الإفصاحات
- معايير المحاسبة الدولي ١ - عرض البيانات المالية
- معايير المحاسبة الدولي ٢٧ - البيانات المالية المجمعة والمستقلة
- معايير المحاسبة الدولي ٣٤ - البيانات المالية المرهقة
- تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية ١٣ - برامج ولاء العملاء

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٢١ ديسمبر ٢٠١١

٢ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٢.٢ أساس الإعداد (تتمة)

معايير صادرة ولكن لم تسر بعد

فيما يلي المعايير الصادرة ولكن لم يسر مفعولها بعد حتى تاريخ إصدار البيانات المالية المجمعة للمجموعة. إن هذه المعايير هي المعايير والتفسيرات الصادرة والتي تتوقع المجموعة بصورة معقولة أن يكون لها تأثير على الإفصاحات والمركز والأداء المالي عند تطبيقها في المستقبل. تعتمزم المجموعة تطبيق تلك المعايير عند سريان مفعولها.

معييار المحاسبة الدولي ١: عرض البيانات المالية - عرض بنود الإيرادات الشاملة الأخرى
المعييار الدولي للتقارير المالية ٧: الأدوات المالية - الإفصاحات - متطلبات الإفصاحات المحسنة للاستبعاد
المعييار الدولي للتقارير المالية ٩: الأدوات المالية: التصنيف والقياس
المعييار الدولي للتقارير المالية ١٠: البيانات المالية المجمعة
المعييار الدولي للتقارير المالية ١١: الترتيبات المشتركة
المعييار الدولي للتقارير المالية ١٢: الإفصاح عن الحصص في الشركات الأخرى
المعييار الدولي للتقارير المالية ١٣: قياس القيمة العادلة

معييار المحاسبة الدولي ١ عرض البيانات المالية - عرض بنود الإيرادات الشاملة الأخرى
يسري التعديل على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يوليو ٢٠١٢. يغير التعديل طريقة تجميع البنود المعروضة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى. يتم عرض البنود التي يمكن إعادة تصنيفها (أو "إعداد إدراجها") إلى بيان الدخل المجمع في فترة مستقبلية (على سبيل المثال، عند الاستبعاد أو التسوية) بصورة منفصلة عن البنود التي لا يمكن تصنيفها. يؤثر التعديل على العرض فقط ولكن ليس له تأثير على المركز أو الأداء المالي للمجموعة.

المعييار الدولي للتقارير المالية ٧ الأدوات المالية: الإفصاحات - متطلبات الإفصاحات المحسنة للاستبعاد
يسري التعديل على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يوليو ٢٠١١. يتطلب المعيار المعدل إفصاحات إضافية حول الموجودات المالية التي تم تحويلها ولكن لم يتم استبعادها لكي يتمكن مستخدمو البيانات المالية للمجموعة من إدراك العلاقة بين تلك الموجودات التي لم يتم استبعادها والمطلوبات المرتبطة بها. إضافة إلى ذلك، يتطلب التعديل إفصاحات حول استمرار السيطرة على الموجودات المستبعدة حتى يتمكن مستخدم البيانات المالية من تقييم طبيعة استمرار المجموعة في السيطرة على تلك الموجودات المستبعدة والمخاطر المرتبطة بها. إن التعديل له تأثير على الإفصاحات فقط وليس له تأثير على المركز أو الأداء المالي للمجموعة.

المعييار الدولي للتقارير المالية ٩ الأدوات المالية: التصنيف والقياس
يعكس المعيار الدولي للتقارير المالية ٩ عند إصداره المرحلة الأولى من عمل مجلس معايير المحاسبة الدولية لاستبدال معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ ويسري على تصنيف وقياس الموجودات المالية كما هو محدد في معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩. يسري المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٥. يقوم مجلس معايير المحاسبة الدولية في المراحل اللاحقة بمعالجة تصنيف وقياس المطلوبات المالية ومحاسبية التغطية وعدم التحقق. إن تطبيق المرحلة الأولى من المعيار الدولي للتقارير المالية ٩ سوف يكون له تأثير على تصنيف وقياس الموجودات المالية للمجموعة. سوف تقوم المجموعة بتحديد التأثير فيما يتعلق بالمراحل الأخرى، عند الإصدار، لعرضها بصورة شاملة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٢١ ديسمبر ٢٠١١

٢ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٢.٢ أساس الإعداد (تتمة)

معايير صادرة ولكن لم تسر بعد (تتمة)

المعيار الدولي للتقارير المالية ١٠ البيانات المالية المجمعة

يحل المعيار الدولي للتقارير المالية ١٠ محل جزء من معيار المحاسبة الدولي ٢٧ البيانات المالية المجمعة والمستقلة الذي يعالج المحاسبة عن البيانات المالية المجمعة. ويتضمن المعيار أيضاً الأمور التي تم إثارتها في لجنة التفسيرات الدائمة - ١٢ التجميع - المنشآت ذات الأغراض الخاصة. يقدم المعيار الدولي للتقارير المالية ١٠ نموذج رقابة ينطبق على كافة الشركات بما في ذلك الشركات ذات الأغراض الخاصة. سوف تتطلب التغييرات المقدمة من قبل المعيار الدولي للتقارير المالية ١٠ من الإدارة أن تقوم باتخاذ أحكاماً هامة لتحديد الشركات التي تسيطر عليها، ولذلك، يتطلب تجميعها من قبل المؤسسة بالمقارنة مع المتطلبات التي كانت في معيار المحاسبة الدولي ٢٧. يسري هذا المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٢. إن المجموعة بصدد تقييم تأثير تطبيق هذا المعيار.

المعيار الدولي للتقارير المالية ١١ الترتيبات المشتركة

يحل المعيار محل معيار المحاسبة الدولي ٣١ «حصص في شركات محاصة وتفسير لجنة التفسيرات الدائمة - ١٢ الشركات التي تخضع لسيطرة مشتركة - المساهمات غير النقدية من شركات المحاصة. ويستبعد المعيار خيار المحاسبة عن الشركات التي تخضع للسيطرة المشتركة باستخدام التجميع النسبي. وبدلاً من ذلك، فإن الشركات التي تخضع لسيطرة مشتركة التي تستوفي تعريف شركة المحاصة ينبغي المحاسبة عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية المحاسبية. إن المعيار ليس له تأثيراً جوهرياً على المركز أو الأداء المالي للمجموعة. يسري هذا المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٣.

المعيار الدولي للتقارير المالية ١٢ الإفصاح عن الحصص في الشركات الأخرى

يتضمن المعيار الدولي للتقارير المالية ١٢ كافة الإفصاحات الموجودة سابقاً في معيار المحاسبة الدولي ٢٧ التي تتعلق بالبيانات المالية المجمعة وكذلك كافة الإفصاحات المتضمنة سابقاً في معيار المحاسبة الدولي ٣١ ومعيار المحاسبة ٢٨. تتعلق هذه الإفصاحات بحصص المنشأة في الشركات التابعة وشركات المحاصة والشركات الزميلة والمنشآت الهيكلية. وهناك أيضاً عدد من الإفصاحات الجديدة المطلوبة. يسري هذا المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٣.

المعيار الدولي للتقارير المالية ١٣: قياس القيمة العادلة

يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية ١٣ مصدراً واحداً للإرشادات حول المعايير الدولية للتقارير المالية حول كافة قياسات القيمة العادلة. لا يغير المعيار الدولي للتقارير المالية ١٣ توقيت ضرورة استخدام المجموعة للقيمة العادلة، ولكن يقدم المعيار إرشادات حول كيفية قياس القيمة العادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية عندما يكون من الضروري تحديد القيمة العادلة أو عندما يسمح بتطبيقها. تقوم المجموعة حالياً بتقييم التأثير الذي سينتج عن هذا المعيار على المركز والأداء المالي. يسري هذا المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٣.

تحسينات

المعيار الدولي للتقارير المالية ٣ دمج الأعمال

لقد تم تعديل خيارات القياس المتوفرة للخصص غير المسيطر. إن بنود الحصص غير المسيطرة التي تمثل حصة الملكية الحالية التي تعطي مالكيها الحق في حصة نسبية في صافي الموجودات عند التصفية هي فقط التي يتم قياسها بقيمتها العادلة أو بالحصة النسبية في أدوات الملكية الحالية لصافي الموجودات المحددة للشركة المشتراة. ويتم قياس كافة البنود الأخرى بقيمتها العادلة في تاريخ الحيازة. يسري التعديل على المعيار الدولي للتقارير المالية ٣ على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يوليو ٢٠١١.

سوف يتم تطبيق هذه المعايير في البيانات المالية المجمعة عندما يسري مفعولها. إن إدارة المؤسسة لا تزال بصدد تقييم تأثير تطبيق هذه المعايير على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠١١

٢ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٢.٣ أساس التجميع

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للمجموعة وشركاتها التابعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١.

يتم تجميع الشركات التابعة بالكامل منذ تاريخ الحيازة، وهو تاريخ حصول المجموعة على السيطرة، ويستمر التجميع حتى تاريخ توقف هذه السيطرة. وتعد البيانات المالية للشركات التابعة لنفس الفترة المحاسبية للشركة الأم باستخدام سياسات محاسبية موحدة. يتم تجميع البيانات المالية للشركات التابعة على أساس كل بند بإضافة البنود المماثلة للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات. يتم استبعاد كافة الأرصدة والمعاملات فيما بين المجموعة وأية أرباح وخسائر غير محققة ناتجة من المعاملات وتوزيعات الأرباح عند التجميع. وتعد البيانات المالية للشركات التابعة باستخدام سياسات محاسبية موحدة للمعاملات المماثلة والأحداث الأخرى في ظروف مشابهة.

إن الخسائر ضمن شركة تابعة تتعلق بالحصص غير المسيطرة حتى في حالة أن هذه النتائج ضمن رصيد عجز.

يتم المحاسبة عن التغير في حصة الملكية لشركة تابعة، مع عدم فقدان السيطرة، كعمالة حقوق ملكية. إذا فقدت المجموعة السيطرة على شركة تابعة، فإنها:

- تستبعد موجودات (بما في ذلك الشهرة) ومطلوبات الشركة التابعة.
- تستبعد القيمة الدفترية للحصص غير المسيطرة.
- تستبعد فروق تحويل العملات الأجنبية المتراكمة المسجلة في حقوق الملكية.
- تحقق القيمة العادلة للمقابل المستلم.
- تحقق القيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به.
- تحقق أي فائض أو عجز في الأرباح أو الخسائر.
- تعيد تصنيف حصة المؤسسة من البنود المسجلة سابقاً في الإيرادات الشاملة الأخرى إلى بيان الدخل المجمع أو الأرباح المحتفظ بها، حسبما هو مناسب.

تدرج نتاج الشركات التابعة المشتراة أو المستبعدة خلال السنة في بيان الدخل المجمع اعتباراً من تاريخ الحيازة أو حتى تاريخ الاستبعاد، متى كان ذلك مناسباً.

٢.٤ دمج الأعمال والشهرة

يتم المحاسبة عن دمج الأعمال باستخدام طريقة الشراء المحاسبية. تقاس تكلفة الحيازة وفقاً لمجموع المقابل المحول، ويقاس بالقيمة العادلة في تاريخ الحيازة وقيمة أي حصص غير مسيطرة في الشركة المشتراة. بالنسبة لكل عملية دمج أعمال، يقوم المشتري بقياس الحصص غير المسيطرة في الشركة المشتراة إما بالقيمة العادلة أو بنسبة الحصة في صافي قيمة الموجودات المحددة للشركة المشتراة. يتم تحميل تكاليف الحيازة كمصروف وتدرج ضمن المصروفات الإدارية.

عندما تقوم المجموعة بحيازة أعمال، تقوم بتقييم الموجودات والمطلوبات المالية المقدرة لغرض تحديد التصنيف المناسب وفقاً للشروط التعاقدية والظروف الاقتصادية والشروط ذات الصلة كما في تاريخ الحيازة. ويتضمن هذا فصل المشتقات المجمعة في العقود الرئيسية من قبل الشركة المشتراة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠١١

٢ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٢.٤ دمج الأعمال والشهرة (تتمة)

عند تحقيق دمج الأعمال في مراحل، فإن القيمة العادلة في تاريخ الحيابة لحصة ملكية المشتري المحتفظ بها سابقاً في الشركة المشترية يتم إعادة قياسها بالقيمة العادلة كما في تاريخ الحيابة من خلال بيان الدخل المجموع.

إن أي مقابل محتمل يتم تحويله من قبل المشتري سوف يتم إدراجه بالقيمة العادلة في تاريخ الحيابة. إن التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للمقابل المحتمل الذي من المقدر أن يكون أصل أو التزام، سوف يتم إدراجها وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي ٣٩ إما في الأرباح أو الخسائر أو كتغير في الإيرادات الشاملة الأخرى. عند تصنيف المقابل المحتمل كحقوق ملكية، لا يعاد قياسه حتى يتم تسويته نهائياً ضمن حقوق الملكية.

يتم قياس الشهرة مبدئياً بالتكلفة التي تمثل زيادة تكلفة دمج الأعمال عن حصة المجموعة في صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والمطلوبات المحتملة. إذا كانت تكاليف الحيابة أقل من القيمة العادلة لصافي موجودات الشركة التابعة التي تم حيازتها، يدرج الفرق مباشرة في بيان الدخل المجموع.

بعد التحقق المبدئي، تقاس الشهرة بالتكلفة ناقصاً أي خسائر متراكمة من انخفاض القيمة. لغرض اختبار انخفاض القيمة، يتم توزيع الشهرة المكتسبة في دمج الأعمال، من تاريخ الحيابة، إلى كل وحدة من وحدات إنتاج النقد التي من المتوقع أن تستفيد من دمج الأعمال بصرف النظر عن تخصيص الموجودات أو المطلوبات الأخرى للشركة التي تم حيازتها إلى الوحدات.

عندما تشكل الشهرة جزءاً من وحدة إنتاج النقد (مجموعة وحدات إنتاج النقد) ويتم استبعاد جزءاً من العمليات بداخل الوحدة، يتم إدراج الشهرة المرتبطة بالعمليات المستبعدة في القيمة الدفترية للعمليات عند تحديد الربح أو الخسارة الناتجة عن استبعاد العمليات. يتم قياس الشهرة المستبعدة في هذه الحالة على أساس القيم النسبية للعمليات المستبعدة والجزء المحتفظ به من وحدة إنتاج النقد.

٢.٥ النقد والنقد المعادل

يتكون النقد والنقد المعادل من النقد في الصندوق والأرصدة لدى البنوك المركزية والودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى التي تستحق خلال سبعة أيام.

٢.٦ وداًع لدى البنوك

إن الودائع لدى بنوك مدرجة بالتكلفة ناقصاً أي مبالغ مشطوبة و الانخفاض في القيمة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٢١ ديسمبر ٢٠١١

٢ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٢.٧ الموجودات المالية

(١) التحقق

إن جميع المشتريات والمبيعات "بالطرق المعتادة" للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والأوراق المالية للمتاجرة والمحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والمتاحة للبيع يتم تسجيلها على أساس تاريخ المتاجرة، أي بالتاريخ الذي تلتزم فيه المؤسسة بشراء أو بيع الأصل. إن المشتريات أو المبيعات بالطرق المعتادة هي مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال إطار زمني يتم تحديده عموماً بالتعليمات التنظيمية أو بالعرف في الأسواق.

يتم تحقق الموجودات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة زائداً التكاليف المتعلقة مباشرة بالمعاملة، في حالة الموجودات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

تتضمن الموجودات المالية للمجموعة الأدوات المالية المسعرة وغير المسعرة والموجودات الأخرى والأدوات المالية المشتقة.

(٢) التصنيف والقياس

يعتمد تصنيف الأدوات المالية من قبل المجموعة عند التسجيل المبدئي على الغرض من حيازة الأدوات المالية وسماتها.

إن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل تتضمن الموجودات المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة والموجودات المالية المصنفة، عند التحقق المبدئي، كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

تصنف الموجودات المالية كمحتفظ بها لأغراض المتاجرة، إذا تم حيازتها بغرض البيع في المستقبل القريب. تصنف المشتقات كمحتفظ بها لأغراض المتاجرة ما لم يتم تصنيفها كأدوات تغطية فعالة.

تصنف المجموعة الاستثمار كمدرج بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل في الحالات التالية:

- يستبعد التصنيف أو يخفض بصورة كبيرة المعاملة غير المتطابقة التي قد تنتج بخلاف ذلك من قياس الموجودات والمطلوبات أو تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة من هذه الموجودات والمطلوبات على أساس مختلف.
- عندما تكون الموجودات والمطلوبات جزءاً من مجموعة موجودات تمت إدارتها وتقييم أدائها على أساس قيمة عادلة موثوق منها وفقاً لإدارة مخاطر وإستراتيجية استثمار موثقة.

بعد التحقق المبدئي، يعاد قياس الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل وفقاً للقيمة العادلة مع إدراج كافة التغيرات في القيمة العادلة في بيان الدخل المجموع.

إن الموجودات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق هي موجودات مالية ذات دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد وذات تاريخ استحقاق ثابت حيث يكون لدى المجموعة النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها. يتم قياس الموجودات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق بالتكلفة المطفأة ناقصاً خسائر انخفاض القيمة، إن وجدت. تدرج الأرباح والخسائر الناتجة من انخفاض قيمة مثل هذه الاستثمارات في بيان الدخل المجموع.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٢١ ديسمبر ٢٠١١

٢ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٢.٧ الموجودات المالية (تتمة)

(٢) التصنيف والقياس (تتمة)

إن القروض والمدينين هي موجودات مالية غير مشتقة ذات مدفوعات ثابتة أو محددة بخلاف الموجودات المالية التي تم حيازتها بنية إنتاج أرباح على المدى القصير أو موجودات مالية مسعرة في سوق نشط، يتم قياس القروض والمدينين بالتكلفة المطلقة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية، ناقصاً أي مبالغ مشطوبة ومخصص انخفاض القيمة. يتم احتساب التكلفة المطلقة مع الأخذ في الاعتبار أي خصم أو قسط عند الحيازة والأتعاب والمصروفات التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من معدل سعر الفائدة الفعلية.

الموجودات المتاحة للبيع هي تلك الموجودات المالية غير المشتقة المصنفة كمستحقة للبيع أو لم يتم تصنيفها في أي من الفئات السابقة.

بعد القياس المبدئي، يتم قياس الموجودات المالية المتاحة للبيع لاحقاً وفقاً للقيمة العادلة مع إدراج الأرباح والخسائر كإيرادات شاملة أخرى في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات حتى يتم استبعاد تحقق الاستثمار أو عند تحديد وجود انخفاض في قيمته، حيث يتم في ذلك الوقت تدرج الأرباح والخسائر المتراكمة في بيان الدخل المجمع. إن الموجودات المالية التي يتعذر قياس قيمتها العادلة بصورة موثوق منها، يتم إدراجها بالتكلفة ناقصاً خسائر انخفاض القيمة، إن وجدت.

قامت المجموعة بإجراء تقييم وإذا ما كانت النية لبيع موجوداتها المالية المتاحة للبيع في المستقبل القريب ما زالت مناسبة. عندما لا تتمكن المجموعة من المتاجرة في هذه الموجودات نتيجة السوق غير النشط و / أو تتغير نية الإدارة في بيع هذه الموجودات يمكن للمجموعة أن تعيد تصنيفها في الظروف النادرة.

تتضمن المشتقات المالية مبادلات أسعار الفائدة والعقود المستقبلية ومبادلات العملات الأجنبية وعقود تحويل العملات الأجنبية الأجلة والخيارات على أسعار الفائدة والعملات الأجنبية. تسجل المشتقات المالية بالقيمة العادلة وتدرج كموجودات عندما تكون قيمتها العادلة موجبة، وتدرج كمطلوبات عندما تكون قيمتها العادلة سالبة. تدرج التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المالية المحتفظ بها للمتاجرة في بيان الدخل المجمع.

(٣) انخفاض القيمة

تقوم المجموعة بتاريخ كل تقارير مالية بتقدير ما إذا كان هناك أي دليل إيجابي على انخفاض قيمة أصل مالي أو مجموعة من الأصول المالية. تنخفض قيمة أصل مالي أو مجموعة أصول مالية فقط إذا ما توفر دليل موضوعي على انخفاض القيمة كنتيجة لوقوع حدث واحد أو أكثر بعد التحقق المبدئي للأصل ("حدث خسارة" متكبدة) ويكون للخسارة تأثير على التدفقات النقدية المقدرة للأصل المالي أو مجموعة الأصول المالية التي يمكن قياسها بصورة موثوق منها. قد يتضمن الدليل على انخفاض القيمة مؤشرات إلى مواجهة المقترض أو مجموعة المقترضين لصعوبة مالية كبيرة، أو تأخير في سداد الفوائد أو الدفعات الأصلية أو احتمال إشهار إفلاسهم أو الترتيبات المالية الأخرى وعندما تشير بيانات المراقبة إلى أن هناك نقص يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مثل التغيرات في الظروف الاقتصادية المرتبطة بالتأخيرات.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٢١ ديسمبر ٢٠١١

٢ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٢.٧ الموجودات المالية (تتمة)

(٣) انخفاض القيمة (تتمة)

موجودات مدرجة بالتكلفة المطفأة

بالنسبة للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة، تقوم المجموعة أولاً بتقييم بصورة مستقلة ما إذا كان هناك دليل موضوعي على وجود انخفاض جوهري في قيمة الموجودات المالية كل على حده، أو موجودات مالية مجمعة ليست بصورة جوهريّة. إذا قررت المجموعة انه لا يوجد دليل موضوعي على وجود انخفاض في أصل مادي تم تقييمه بصورة مستقلة، سواء كان بصورة جوهريّة أو لا، فإن المجموعة تدرج الأصل المالي ضمن مجموعة من الموجودات المالية التي تتميز بخصائص مخاطر ائتمانية مماثلة وتقوم بتقييمها بشكل مجمع لتحديد انخفاض القيمة. الموجودات المالية التي تم تقييمها لتحديد انخفاض قيمتها ووجد أن هناك خسارة انخفاض في القيمة أو ما زالت تحقق خسائر انخفاض القيمة لا تدرج ضمن التقييم المجمع لتحديد انخفاض القيمة.

إذا كان هناك دليل موضوعي على وجود خسارة انخفاض القيمة، فإن قيمة الخسارة يتم قياسها بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل المادي والقيمة الحالية للتدفقات المالية المستقبلية المقدرة (باستثناء الخسائر الائتمانية المستقبلية المتوقعة التي لم يتم تكبدها بعد). يتم خصم القيمة الحالية للتدفقات المالية المستقبلية المقدرة بمعدل الفائدة الفعلية الأصلي للموجودات المالية. إذا كان الأصل يحمل معدل فائدة متغير، فإن معدل الخصم لقياس أي خسارة من انخفاض القيمة هو معدل الفائدة الفعلية الحالي.

يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال استخدام بند انخفاض القيمة ويتم تسجيل قيمة خسارة انخفاض القيمة في بيان الدخل المجمع. إذا زاد مقدار خسارة انخفاض القيمة أو انخفض في سنة لاحقة بسبب حدث وقع بعد تسجيل خسارة انخفاض القيمة، يتم زيادة أو نقص خسارة انخفاض القيمة من خلال تعديل حساب المخصص.

الموجودات المالية المتاحة للبيع

بالنسبة للموجودات المالية المتاحة للبيع، تقوم المجموعة بتاريخ كل تقرير مالي بتقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي بأن استثمار أو مجموعة استثمارات قد تعرضت للانخفاض في القيمة.

بالنسبة للاستثمارات في أسهم مصنفة كممتاحة للبيع، يمكن أن يتضمن الدليل الموضوعي انخفاض كبير ومتواصل في القيمة العادلة للاستثمار دون تكلفته. يتم تقييم الانخفاض «المادي» مقابل التكلفة الأصلية للاستثمار و«المتواصل» مقابل الفترة التي تنخفض فيها القيمة العادلة دون التكلفة الفعلية. وإذا ما توفر أي دليل على انخفاض القيمة، (يتم قياس الخسائر المتراكمة بالفرق بين تكلفة الحيازة والقيمة العادلة الحالية، ناقصاً أية خسائر من انخفاض قيمة هذا الأصل المالي مدرجة سابقاً في بيان الدخل المجمع) ويتم شطبها من الإيرادات الشاملة الأخرى مع إدراجها في بيان الدخل المجمع. إن خسائر انخفاض القيمة من الاستثمارات في أسهم لا يتم عكسها من خلال بيان الدخل، وتدرج الزيادات في القيمة العادلة بعد انخفاض القيمة مباشرة في الإيرادات الشاملة الأخرى.

في حالة أدوات الدين المصنفة كموجودات مالية متاحة للبيع، يتم تقييم انخفاض القيمة استناداً إلى نفس المعايير التي تم إدراج الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة. إذا زادت القيمة العادلة لأدوات الدين في سنة لاحقة و أمكن ربط الزيادة بصورة موضوعية بحدث وقع بعد تسجيل خسارة انخفاض القيمة في بيان الدخل المجمع، يتم عكس خسارة انخفاض القيمة من خلال بيان الدخل المجمع.

إضافة إلى ذلك، ووفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، قامت المجموعة باحتساب مخصص عام بحد أدنى على كافة التسهيلات الائتمانية التي لم يتم احتساب مخصصات محددة لها (بالصافي بعد استبعاد بعض فئات الضمانات) التي لا ينطبق عليها مخصص معين. ولم يتم احتساب أي مخصصات عامة أخرى.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠١١

٢ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٢.٧ الموجودات المالية (تتمة)

(٤) عدم التحقق

لا يتم تحقق الأصل المالي (أو ما ينطبق عليه ذلك أو جزء من الأصل المالي أو جزء من مجموعة أصول مالية مماثلة) عندما:

- ينتهي الحق في استلام التدفقات النقدية من الأصل.
- تحتفظ المجموعة بالحق في استلام التدفقات النقدية من الأصل ولكن المقابل تتحمل التزام بدفع التدفقات بالكامل دون تأخير إلى طرف ثالث بموجب ترتيب «القبض والدفع»، وعندما تقوم المجموعة بتحويل حقوقها في استلام التدفقات النقدية من الأصل وإما (أ) قامت المجموعة بتحويل كافة مخاطر ومزايا الأصل أو (ب) لم تتم المجموعة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومزايا الأصل ولكن حولت السيطرة على هذا الأصل.

ندما تقوم المجموعة بتحويل حقوقها في التدفقات النقدية أو قامت بالدخول في ترتيب «القبض والدفع» ولم تتم بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومزايا الأصل أو لم تتم بتحويل السيطرة على الأصل، يتم تسجيل الأصل الجديد بمقدار استمرار المجموعة في السيطرة على الأصل. يتم تحقق الأصل إلى المدى الذي تستمر فيه المجموعة في السيطرة على الأصل.

وفي هذه الحالة تقوم المجموعة بتسجيل التزام مرتبط أيضاً، يتم قياس كلاً من الأصل المحول والالتزام المرتبط على أساس يعكس الحقوق والالتزامات التي تحتفظ بها المجموعة.

يتم قياس الاستمرار في السيطرة التي تأخذ شكل ضمانات على الموجودات المحولة بالقيمة الدفترية الأصلية للأصل أو الحد الأقصى لمبلغ المقابل المطلوب من المجموعة سداً، أيهما أقل.

٢.٨ المطلوبات المالية

(١) التحقق

تصنف المجموعة مطلوباتها المالية "كمطلوبات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر" أو "قروض وسلف" إذا كان ذلك مناسباً. تحدد المجموعة تصنيف مطلوباتها المالية عند التحقق المبدئي.

تدرج كافة المطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة زائد التكاليف المتعلقة مباشرةً بالمعاملة، في حالة القروض والسلف.

تتضمن المطلوبات المالية للمجموعة القروض قصيرة وطويلة الأجل والدائنين والمصروفات المستحقة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٢١ ديسمبر ٢٠١١

٢ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٢.٨ المطلوبات المالية (تتمة)

(٢) التصنيف والقياس

يعتمد قياس المطلوبات المالية على تصنيفها كما يلي:

قروض وسلف

بعد القياس المبدئي، يتم قياس كافة المطلوبات المالية لغير أغراض المتاجرة والديون المصدرة والسلف الأخرى بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية. يأخذ الاحتساب في الحسبان أي علاوة أو خصم عند الحيابة ويتضمن تكاليف وأتعاب المعاملة التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلية.

دائنون ومصروفات مستحقة

يتم قيد المطلوبات عن مبالغ ستدفع في المستقبل لقاء بضائع وخدمات تم تسلمها، سواء صدرت بها فواتير من قبل المورد أو لم تصدر.

ودائع من البنوك والمؤسسات المالية

تدرج الودائع من البنوك والمؤسسات المالية بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية المحاسبية.

تمويل لأجل

يتم تسجيل كافة التمويلات محددة الأجل مبدئياً بالقيمة العادلة للمقابل المستلم ناقصاً التكاليف المتعلقة مباشرةً بالمعاملة. بعد التسجيل المبدئي، يتم قياس القروض والسلف لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية المحاسبية.

ضمانات مالية

تقدم المجموعة ضمانات مالية نيابةً عن شركاتها الزميلة. يتم قيد هذه الضمانات المالية في البيانات المالية المجمعة مبدئياً بالقيمة العادلة بتاريخ منحها والتي تمثل القسط المحصل. تقوم المجموعة لاحقاً بقيد مطالباتها بموجب كل ضمان وفقاً للأقساط المطفأة وأفضل تقدير للإنفاق المطلوب لتسوية أي التزام مالي ينتج عن الضمان أيهما أكبر. ويتم تسجيل أي زيادة في الالتزام ضمن بيان الدخل المجمع. تقيد المجموعة القسط المحصل في بيان الدخل المجمع على أساس القسط الثابت على مدى فترة الضمان.

(٣) عدم التحقق

يتم عدم تحقق التزام مالي عندما يتم الإعفاء من الالتزام المحدد في العقد أو إلغاؤه أو انتهاء صلاحية استحقاقه.

عند استبدال التزام مالي حالي بآخر من نفس المقرض بشروط مختلفة بشكل كبير، أو بتعديل شروط الالتزام المالي الحالي بشكل جوهري، يتم معاملة هذا التبديل أو التعديل كعدم تحقق للالتزام الأصلي وتحقيق للالتزام الجديد، ويدرج الفرق في القيمة الدفترية ذات الصلة في بيان الدخل المجمع.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٢١ ديسمبر ٢٠١١

٢ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٢.٩ المقاصة

تتم المقاصة بين الموجودات والمطلوبات المالية وصافي المبلغ المبين في بيان المركز المالي المجموع إذا كانت هناك حقوق قانونية حالية قابلة للتنفيذ لمقاصة المبالغ المعترف بها وتوجد نية السداد على أساس الصافي أو استرداد الموجودات وتسوية المطلوبات في آن واحد.

٢.١٠ القيمة العادلة للأدوات المالية

بالنسبة للاستثمارات والأدوات المالية المشتقة المتاجر بها في أسواق مالية منظمة، تحدد القيمة العادلة بالرجوع إلى أسعار السوق المعلنة في سوق الأوراق المالية وفقاً لآخر أمر شراء بتاريخ التقارير المالية. يستند تحديد القيمة العادلة للصناديق الاستثمارية المشتركة أو وحدات الائتمان أو شركات الاستثمار ذات الأغراض الخاصة إلى آخر صافي قيمة موجودات مقررة من مدراء الصناديق.

وبالنسبة للاستثمارات التي لا تتوافر لها أسعار سوقية معروضة، يتم عمل تقدير معقول للقيمة العادلة بالرجوع إلى مضاعف الأرباح، أو إلى مضاعف الأرباح الخاص بالصناعة أو إلى قيمة تستند إلى شركة عامة مدرجة تمارس نشاط مماثل، أو استناداً إلى التدفقات النقدية المتوقعة للاستثمار، أو إلى صافي قاعدة الأصول المتعلقة بذلك الاستثمار. تأخذ تقديرات القيمة العادلة في الاعتبار معوقات السيولة وتحديد انخفاض القيمة.

بالنسبة للاستثمارات التي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بصورة موثوق منها وليس بالإمكان الحصول على معلومات حول قيمتها العادلة فإنها تدرج بتكلفتها المبدئية ناقصاً انخفاض القيمة.

يتم تقدير القيمة العادلة للأدوات المالية التي تحمل فائدة استناداً إلى التدفقات النقدية مخصومة باستخدام معدلات فائدة للبنود ذات سمات وشروط مخاطر مماثلة.

يوجد تحليل للقيمة العادلة للأدوات المالية وتفصيل أخرى حول كيفية قياسها في إيضاح ٢٦.

٢.١١ انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

تجري المجموعة تقييم بتاريخ كل فترة مالية لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن قيمة الأصل غير المالي قد انخفضت. فإذا ما توفر مثل هذا المؤشر أو عند طلب اختبار انخفاض القيمة السنوي للأصل، تقوم المجموعة بتقدير المبلغ الممكن استرداده للأصل. إن المبلغ الممكن استرداده للأصل هو القيمة العادلة للأصل أو وحدة إنتاج النقد ناقصاً تكاليف البيع أو قيمته أثناء الاستخدام أيهما أعلى ويتم تحديدها لكل أصل على أساس إفرادي ما لم يكن الأصل منتجاً لتدفقات نقدية مستقلة على نحو كبير عن تلك التي يتم إنتاجها من الموجودات أو مجموعات الموجودات الأخرى. عندما تزيد القيمة الدفترية للأصل ما (أو وحدة إنتاج النقد) عن المبلغ الممكن استرداده، يعتبر الأصل (أو وحدة إنتاج النقد) قد انخفضت قيمته ويخفض إلى قيمته الممكن استردادها. عند تقييم القيمة أثناء الاستخدام، تخصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من القيمة الحالية باستخدام معدل خصم يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر المحددة للأصل (أو وحدة إنتاج النقد). عند تحديد القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع، يتم استخدام طريقة تقييم مناسبة. إن هذه العمليات المحاسبية يتم تأييدها بمؤشرات القيمة العادلة المتاحة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠١١

٢ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٢.١١ انخفاض قيمة الموجودات غير المالية (تتمة)

تدرج خسائر انخفاض القيمة من العمليات المستمرة في بيان الدخل المجمع ضمن فئات المصروفات التي تتوافق مع وظيفة الموجودات التي انخفضت قيمتها.

يتم إجراء تقدير بتاريخ كل فترة مالية لتحديد ما إذا كان هناك أي دليل على أن خسائر انخفاض القيمة المسجلة سابقاً لم تعد موجودة أو قد انخفضت. فإذا ما توفر مثل هذا الدليل، يتم تقدير المبلغ الممكن استرداده من قبل المجموعة. يتم عكس خسارة انخفاض القيمة المسجلة سابقاً فقط إذا كان هناك تغير في التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة الممكن استردادها للأصل منذ إدراج آخر خسارة من انخفاض القيمة. في هذه الحالة يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل إلى قيمته الممكن استردادها. إن مبلغ الزيادة لا يمكن أن يتجاوز القيمة الدفترية التي كان من الممكن تحديدها بالصافي بعد الاستهلاك فيما لو لم يتم تسجيل خسارة انخفاض القيمة للأصل في سنوات سابقة، ويسجل هذا العكس في بيان الدخل المجمع.

٢.١٢ اتفاقيات إعادة شراء وإعادة بيع

تقوم المجموعة بشراء/ بيع أوراق مالية متماثلة إلى حد كبير بموجب اتفاقيات إعادة بيعها / إعادة شرائها في تواريخ معينة في المستقبل وبأسعار محددة.

يستمر تسجيل الاستثمارات المباعة مع حق إعادة الشراء في بيان المركز المالي المجمع ويتم قياسها وفقاً للسياسة المحاسبية لتلك الاستثمارات. يتم إدراج المحصل من بيع الاستثمارات كجزء من المطلوبات كأوراق مالية مباعة مع حق إعادة شراء. يتم معالجة الفرق بين سعر الشراء وسعر إعادة البيع كمصروفات فوائد ويتم تسجيلها على مدى فترة الاتفاقية باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

٢.١٣ استثمارات في شركات زميلة

إن الشركة الزميلة هي تلك التي تمارس عليها المجموعة تأثيراً كبيراً ولكن لا تسيطر على عملياتها وبصفة عامة هي تلك التي تبلغ حصة الملكية فيها، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر من ٢٠٪ إلى ٥٠٪ من رأس المال الشركة المستثمر فيها. ويتم المحاسبة عن استثمار المجموعة في الشركة الزميلة بطريقة حقوق الملكية. عندما يتم حيازة والاحتفاظ بالشركة الزميلة بصورة حصرية بغرض إعادة البيع، ويتم المحاسبة عن الأصل غير المتداول المحتفظ به للبيع وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية ٥.

وفقاً لطريقة حقوق الملكية، يدرج الاستثمار في الشركات الزميلة في بيان المركز المالي المجمع بالتكلفة زائداً التغيرات بعد الحيازة في حصة المجموعة في صافي موجودات الشركات الزميلة. يتم قيد الخسائر التي تزيد عن تكلفة الشركات الزميلة عندما تتكبد المجموعة التزامات نيابة عنها. تدرج الشهرة المتعلقة بشركة زميلة ضمن القيمة الدفترية للاستثمار ولا يتم إطفائها أو يتم اختبارها لتحديد انخفاض قيمتها. تقيد المجموعة حصتها في نتائج عمليات الشركات الزميلة اعتباراً من تاريخ البدء الفعلي للتأثير أو الملكية في بيان الدخل المجمع. عندما يتم تسجيل تغير مباشرة في حقوق ملكية الشركات الزميلة، تقوم المجموعة بتسجيل حصتها من التغيرات والإفصاح عنها في بيان الدخل الشامل المجمع، متى كان ملائماً. تخفض التوزيعات المستلمة من شركة زميلة القيمة الدفترية للاستثمار.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠١١

٢ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٢.١٣ استثمارات في شركات زميلة (تتمة)

تستبعد الأرباح غير المحققة من المعاملات مع الشركة الزميلة بما يتناسب مع حصة المجموعة في الشركة الزميلة. كما تستبعد الخسائر غير المحققة ما لم تتضمن المعاملات دليل على الانخفاض في قيمة الموجودات المحولة.

يتم إعداد البيانات المالية للشركة الزميلة في نفس تاريخ تقرير المجموعة وفي حالة أي اختلاف في تاريخ تقرير الشركة الزميلة، والذي لا يتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ تقرير المجموعة، يتم إجراء تعديلات لتعكس أثر المعاملات الهامة أو الأحداث الأخرى التي وقعت بين هذا التاريخ وتاريخ البيانات المالية المجمعة للمجموعة. إن السياسات المحاسبية للشركة الزميلة مماثلة لتلك المستخدمة من قبل المجموعة للمعاملات المشابهة والأحداث في الظروف المماثلة.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تحدد المجموعة ما إذا كان من الضروري تسجيل خسارة انخفاض قيمة إضافية من استثمارات المجموعة في شركات زميلة. تقوم المجموعة في تاريخ كل ميزانية عمومية بتحديد ما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على أن الاستثمار في شركات زميلة قد انخفضت قيمته. وفي هذه الحالة، تحسب المجموعة مبلغ انخفاض القيمة بالفرق بين المبلغ الممكن استرداده للشركة الزميلة وقيمتها الدفترية وتسجل المبلغ في بيان الدخل المجموع.

إن الشركات التابعة الرئيسية مدرجة في إيضاح ٣٠.

٢.١٤ مخصصات أخرى

تسجل المخصصات الأخرى في بيان المركز المالي المجموع عندما تكون على المجموعة التزامات قانونية أو متوقعة نتيجة لأحداث سابقة ومن المحتمل أن يتطلب ذلك تدفقات خارجية للمنافع الاقتصادية وذلك لتسوية هذا الالتزام.

٢.١٥ عقار وآلات ومعدات

يدرج العقار والآلات ومعدات بالتكلفة بعد خصم الاستهلاك المتراكم وخسائر انخفاض القيمة. تسجل خسائر انخفاض القيمة في بيان الدخل المجموع عندما تزيد القيمة الدفترية للأصل عن قيمته الممكن استردادها. وتمثل القيمة الممكن استردادها للأصل القيمة العادلة ناقصاً التكلفة حتى البيع أو القيمة أثناء الاستخدام للأصل أيهما أعلى. يحتسب الاستهلاك بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المقدر لكل فئة من فئات الموجودات.

٢.١٦ أنشطة أمانة

إن الموجودات المدارة لحساب أطراف أخرى أو الموجودات المحتفظ بها بصفة أمانة أو وكالة لا يتم معاملتها كموجودات المجموعة وبالتالي لا يتم إدراجها في هذه البيانات المالية المجمعة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٢١ ديسمبر ٢٠١١

٢ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٢.١٧ محاسبة التغطية

تقوم المجموعة بالتعامل في الأدوات المالية المشتقة لإدارة التعرض لمخاطر العملات الأجنبية. تدرج كافة مشتقات الأدوات المالية للمجموعة في بيان المركز المالي المجمع بالقيمة العادلة. تمثل القيمة العادلة للمشتقات ما يعادلها من الأرباح أو الخسائر غير المحققة الناتجة من تعديل قيمتها لتماثل سعر السوق وذلك باستخدام معدلات أسعار السوق السائدة أو نماذج تسعير داخلية. يتم إدراج القيمة العادلة الموجبة والسالبة كموجودات ومطلوبات على التوالي ويتم إجراء التقاص لها عند وجود النية للخصم ووجود الحق القانوني للمقاصة.

لأغراض محاسبة التغطية تصنف معاملات التغطية في فئتين: (أ) تغطية القيمة العادلة التي توفر تغطية مخاطر التغيرات في القيمة العادلة لموجودات أو مطلوبات محققة؛ و (ب) تغطية التدفقات النقدية التي توفر تغطية من التنوع في التدفقات النقدية التي إما أن تنسب إلى مخاطرة معينة ترتبط بموجودات أو مطلوبات معترف بها أو بمعاملة متوقعة.

يكون هناك علاقة تغطية:

- عندما يكون هناك توثيق رسمي للتغطية عند بدايتها.
- عندما يتوقع أن تكون عملية التغطية فعالة بدرجة عالية.
- عندما يمكن قياس فاعلية التغطية بصورة موثوق منها.
- عندما تكون عملية التغطية فعالة على مدى الفترة المالية.
- لتغطية معاملة متوقع حدوثها، تكون احتمالية حدوث المعاملة كبيرة وتظهر تعرضها لاختلافات في التدفقات النقدية مما قد يؤثر في النهاية على صافي الربح أو الخسارة.

بالنسبة لمعاملات تغطية القيمة العادلة التي تستوفي شروط المحاسبة عنها كمعاملة تغطية، فإن أي أرباح أو خسائر نتيجة إعادة قياس أداة التغطية إلى القيمة العادلة يتم تسجيلها على الفور في بيان الدخل المجمع. يعدل أي ربح أو خسارة على البند المغطى الذي يتعلق بالمخاطر المغطاة مقابل القيمة الدفترية للبند المغطى وتفيد في بيان الدخل المجمع.

فيما يتعلق بتغطية التدفقات النقدية التي تفي بشروط محاسبة التغطية، فإن جزء الربح أو الخسارة من أداة التغطية التي تعتبر تغطية فعالة يتم تسجيله مباشرة في حقوق الملكية، ويسجل الجزء غير الفعال في بيان الدخل المجمع. يتم تحويل أرباح أو خسائر تغطية التدفق النقدي التي تم تسجيلها مبدئياً في حقوق الملكية إلى بيان الدخل المجمع في الفترة التي تؤثر فيها المعاملة المغطاة على بيان الدخل المجمع. عندما ينتج عن معاملة التغطية تحقق موجودات أو مطلوبات فإن الأرباح أو الخسائر التي كانت قد سجلت مبدئياً في حقوق الملكية يتم تضمينها في القياس الأولي لتكلفة الأصل أو الالتزام المتعلق بها.

أما بالنسبة لمعاملات التغطية التي لا تستوفي شروط معاملتها محاسبياً كتغطية، فإن أي أرباح أو خسائر تنتج عن تغيرات في القيمة العادلة لأداة التغطية تؤخذ مباشرة إلى بيان الدخل المجمع.

يتم إيقاف محاسبة التغطية عندما تنتهي صلاحية الأداة أو تباع، أو تنتهي مدتها أو تمارس، أو عندما لا تعود مستوفية لشروط المحاسبة عنها كمعاملة تغطية أو يتم إلغاؤها من قبل المجموعة. بالنسبة لتغطيات التدفقات النقدية، فإن أي ربح أو خسارة متراكمة على أداة التغطية المسجلة في حقوق الملكية تبقى في حقوق الملكية إلى وقت حدوث المعاملة المتوقعة. وفي حالة تغطية القيمة العادلة للأدوات المالية التي تحمل فائدة يتم إطفاء أي تعديل يتعلق بالتغطية على مدى الفترة المتبقية حتى الاستحقاق. أما عندما لا يعود من المتوقع حدوث معاملة التغطية، فإن صافي الربح أو الخسارة المتراكمين المسجلين في حقوق الملكية يحولان إلى بيان الدخل المجمع.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠١١

٢ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٢.١٨ تحقق الإيرادات والمصروفات

تتحقق الإيرادات إلى الحد الذي يكون عنده تتدفق المنافع الاقتصادية إلى المجموعة أمراً محتملاً ويمكن قياس مبلغ الإيرادات بصورة موثوق منها. كما يجب الوفاء بمعايير التحقق المحددة التالية قبل تحقق الإيرادات:

إيرادات ومصروفات الفوائد

تتحقق إيرادات ومصروفات الفوائد عند استحقاق الفائدة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية المحاسبية، التي بموجبها يخضع المعدل المستخدم المقبوضات أو المدفوعات النقدية المستقبلية المقدرة على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة للأداة المالية إلى صافي القيمة الدفترية للموجودات المالية أو المطلوبات المالية. تتضمن إيرادات الفوائد إطفاء أي خصومات أو علاوات أو فروق أخرى بين القيمة الدفترية المبدئية للأداة التي تحمل فائدة وقيمتها عند الاستحقاق على أساس معدل العائد الفعلي.

إيرادات الرسوم والعمولات

تتحقق إيرادات الرسوم المستحقة من تقديم الخدمات على مدى فترة ما على مدى فترة الخدمات. وتتحقق الرسوم الناتجة من تقديم خدمات المعاملات عند إتمام المعاملة ذات الصلة. تتحقق إيرادات رسوم الأداء بعد عند اكتسابها، وهو عندما لم تكن مخاطر تحقق هذه الرسوم غير موجودة.

إيرادات الاستثمار

تمثل إيرادات الاستثمار النتائج من أنشطة المتاجرة بما في ذلك كافة الأرباح والخسائر من التغيرات في القيمة العادلة والمتعلقة بإيرادات أو مصروفات الفوائد وتوزيعات الأرباح للموجودات المالية والمطلوبات المالية المحتفظ بها للمتاجرة.

إيرادات توزيعات الأرباح

تتحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت الحق في استلام دفعات الأرباح.

بيع البضاعة

تتحقق إيرادات بيع البضاعة عندما تنتقل المخاطر والمزايا الهامة للملكية إلى العميل.

٢.١٩ مكافآت نهاية الخدمة

يتم احتساب مخصص للمبالغ المستحقة للموظفين وفقاً لقانون العمل الكويتي و عقود الموظفين وقوانين العمل المطبقة في الدول التي تعمل فيها الشركات التابعة. يمثل الالتزام غير الممول المبلغ المستحق لكل موظف نتيجة لإنهاء الخدمات الإجمالي بتاريخ بيان المركز المالي. ويتم سداد الالتزامات ضمن برنامج يتم إدارته من قبل أمين مستقل.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٢١ ديسمبر ٢٠١١

٢ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٢.٢٠ العملات الأجنبية

تعرض البيانات المالية المجمعة بالدولار الأمريكي وهو يمثل أيضاً العملة الرئيسية وعملة العرض للمؤسسة. تقوم كل شركة من شركات المجموعة بتحديد عملتها الرئيسية ويتم قياس البنود المتضمنة في البيانات المالية باستخدام هذه العملة الرئيسية.

يتم تحويل المعاملات بالعملات الأجنبية إلى الدولار الأمريكي طبقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملة. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملة الأجنبية إلى الدولار الأمريكي طبقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ التقارير المالية. يتم إدراج الأرباح والخسائر المحققة وغير المحققة الناتجة من تحويل العملات الأجنبية في بيان الدخل المجموع.

إن البنود غير النقدية التي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية بعملة أجنبية يتم تحويلها باستخدام أسعار الصرف كما في تواريخ المعاملات المبدئية. ويتم إدراج أرباح أو خسائر التحويل على البنود غير النقدية المدرجة في حقوق الملكية كجزء من تعديل القيمة العادلة على الموجودات المالية المتاحة للبيع ما لم تكن جزءاً من إستراتيجية التغطية الفعالة.

الموجودات والمطلوبات غير النقدية بالعملات الأجنبية والمدرجة بالقيمة العادلة تحول إلى العملة الرئيسية وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة. وتدرج جميع الفروق الناتجة من تحويل العملات الأجنبية ضمن بيان الدخل المجموع ضمن القيمة العادلة لصافي الأرباح أو الخسائر. إن أي شهرة ناتجة من حيازة عملية أجنبية وأي تعديلات للقيمة العادلة على القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات الناتجة من الحيازة يتم معاملتها كموجودات ومطلوبات متعلقة بالعملية الأجنبية ويتم تحويلها بسعر الإقفال في تاريخ التقارير المالية.

يتم بتاريخ التقارير المالية تحويل موجودات ومطلوبات الشركات التابعة الأجنبية والقيمة الدفترية للشركات الزميلة الأجنبية إلى العملة الرئيسية للمؤسسة بسعر التحويل السائد في تاريخ التقارير المالية، ويتم تحويل بيانات الدخل الخاصة بهذه الشركات بالمتوسط الموزون لأسعار التحويل للسنة. يتم إدراج فروق التحويل الناتجة من عمليات تحويل العملات الأجنبية مباشرة في تعديلات تحويل العملات الأجنبية ضمن حقوق الملكية. عند بيع شركة أجنبية، يتم تسجيل المبلغ المتراكمة في حقوق الملكية والمتعلق بعملية أجنبية معينة ضمن بيان الدخل المجموع.

٢.٢١ تقارير القطاعات

تشكل القطاعات المكونات الرئيسية للمجموعة التي تقدم منتجات أو خدمات (قطاع الأعمال) أو تقدم منتجات أو خدمات ضمن بيئة اقتصادية معينة (القطاع الجغرافي) حيث تخضع لمخاطر ومزايا تختلف عن مخاطر ومزايا القطاعات الأخرى.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠١١

٢ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٢.٢٢ الأحكام والتقديرية المحاسبية الهامة

إن إعداد البيانات المالية المجمعة يتطلب من إدارة المجموعة وضع أحكام وتقديرية وافتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للإيرادات والمصروفات والموجودات والمطلوبات والإفصاح عن المطلوبات المحتملة في تاريخ البيانات المالية. ولكن عدم التأكد من هذه الافتراضات والتقديرية قد يؤدي إلى نتائج تتطلب تعديلات مادية في القيمة الدفترية للأصل أو الالتزام المتأثر في المستقبل.

الأحكام المحاسبية

عند تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، قامت الإدارة باتخاذ الأحكام التالية بغض النظر عن تلك التي تتضمن تقديرية أخرى والتي لها أكبر الأثر في المبالغ المدرجة في البيانات المالية المجمعة:

تصنيف الاستثمارات

يتعين على الإدارة اتخاذ قرار بشأن حيازة استثمار ما سواء كان يجب تصنيفه كمحتفظ به حتى تاريخ الاستحقاق أو محتفظ به للمتاجرة أو مدرج بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو متاح للبيع.

وبالنسبة لتلك الاستثمارات التي تعتبر محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، تقوم الإدارة بالتأكد من الوفاء بمتطلبات معيار المحاسبة الدولي ٣٩ وبصفة خاصة عندما يكون لدى المجموعة النية والقدرة على الاحتفاظ بتلك الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق.

وتقوم المجموعة بتصنيف الأوراق المالية كأوراق مالية للمتاجرة إذا تم حيازتها بصفة أساسية لغرض تحقيق ربح على المدى القصير من قبل المتداولين.

يعتمد تصنيف الاستثمارات كاستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل على كيفية مراقبة الإدارة لأداء هذه الاستثمارات. في حالة عدم تصنيف هذه الاستثمارات كمحتفظ بها للمتاجرة ولكن يتوافر لها قيمة عادلة موثوق منها وكانت التغيرات في القيمة العادلة مدرجة كجزء من الربح أو الخسارة في حسابات الإدارة، فإن هذه الاستثمارات تصنف كاستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

تُصنف كافة الاستثمارات الأخرى كاستثمارات متاحة للبيع.

انخفاض قيمة الاستثمارات

تقوم المجموعة بمعاملة الاستثمارات المتاحة للبيع كاستثمارات انخفضت قيمتها إذا كان هناك انخفاض كبير أو متواصل في القيمة العادلة بما يقل عن تكلفتها أو وجود دليل إيجابي على انخفاض القيمة. إن عملية تحديد الانخفاض "الكبير" أو «المتواصل» تتطلب قرارات أساسية. إضافة إلى ذلك تقوم المجموعة بتقييم عوامل أخرى منها التقلبات العادية في أسعار الأسهم بالنسبة للاستثمارات المدرجة والتدفقات النقدية المستقبلية وعوامل الخصم للمشاريع والأسهم غير المدرجة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٢١ ديسمبر ٢٠١١

٢ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٢.٢٢ الأحكام والتقديرات المحاسبية الهامة (تتمة)

عدم التأكد من التقديرات

فيما يلي الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بالأسباب المستقبلية والرئيسية الأخرى لعدم التأكد من التقديرات بتاريخ بيان المركز المالي والتي لها أثر كبير يؤدي إلى تعديل مادي على القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة:

خسائر انخفاض القيمة على القروض والمدينين والاستثمار في أدوات الدين
تقوم المجموعة بمراجعة القروض والمدينين غير المنتظمة والاستثمار في أدوات الدين كل نصف سنة لتحديد ما إذا كان يجب تسجيل مخصص لقاء انخفاض القيمة في بيان الدخل المجمع. وبصفة خاصة يجب عمل تقدير من قبل الإدارة بالنسبة لتحديد مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية عند تحديد مستوى المخصصات المطلوبة. إن تلك التقديرات تستند بالضرورة إلى الافتراضات حول عدة عوامل تتضمن درجات متفاوتة من الأحكام وعدم التأكد، وقد تختلف النتائج الفعلية مما يؤدي إلى تغييرات مستقبلية على تلك المخصصات.

تقييم الاستثمارات في أسهم غير مدرجة

يستند تقييم الاستثمارات في أسهم غير مدرجة عادةً إلى واحدة مما يلي:

- معاملات حديثة في السوق بشروط تجارية بحتة.
- القيمة العادلة الحالية لاستثمار آخر مماثل إلى حد كبير.
- التدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بالمعدلات الحالية المطبقة للبنود ذات شروط وسمات مخاطر مماثلة.
- نماذج تقييم أخرى.

إن تحديد التدفقات النقدية وعوامل الخصم للاستثمارات في أسهم غير مسعرة يتطلب تقديرات هامة. ويوجد عدد من الاستثمارات في أوراق مالية حيث لا يمكن تحديد هذه التقديرات بصورة موثوق منها، لذا فهي مدرجة بالتكلفة وكما هو مفصّل عنها في إيضاح ٥. تقوم المؤسسة بتحديث أساليب التقييم بصورة دورية وتقوم باختبارها للتأكد من مدى ملائمة هذه الأساليب باستخدام الأسعار من معاملات حالية مثبتة في السوق في نفس الأداة المالية أو أي بيانات أخرى متاحة معروضة في السوق.

٣ ودائع لدى البنوك

(مليون دولار أمريكي)

٢٠١٠	٢٠١١	
-	٦٠	بنوك محلية
٦٢٢	٤٨٦	بنوك أجنبية
٦٢٢	٥٤٦	

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠١١

٤ موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

٢٠١٠	٢٠١١	(مليون دولار أمريكي)
		محتفظ بها للمتاجرة
٣٥٠	٢٧٣	استثمارات في صناديق إدارة غير مدرجة
		مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
٢	٢	أوراق مالية غير مدرجة
٢٨٩	٢٩٠	استثمارات في صناديق أسهم بديلة
٢٩١	٢٩٢	
٦٤١	٥٦٥	الإجمالي

٥ موجودات مالية متاحة للبيع

٢٠١٠	٢٠١١	(مليون دولار أمريكي)
		أدوات دين
٨١٤	٦٨٥	سندات دولية
٦٨٧	٥٥٣	سندات صادرة عن حكومات دول مجلس التعاون الخليجي وسندات إسلامية
-	٥٥	سندات وصناديق الأسواق الناشئة
٤٨	٤٤	أوراق مالية مضمونة بأصول
٣٧٥	٢٨٧	أدوات دين مهيكلة
١.٩٢٤	١.٦٢٤	
		أسهم وصناديق إدارة
٥٦	٦٠	استثمارات في أسهم مدرجة
٧٨	٩٩	استثمارات في صناديق إدارة غير مدرجة
١٣٤	١٥٩	
		مساهمات حقوق الملكية
٣٧٨	٤٦٣	استثمارات في أسهم مدرجة
١٥٨	١٣١	استثمارات في أسهم غير مدرجة
٥٣٦	٥٩٤	
		صناديق أسهم خاصة
٢٢٥	٢٢٤	محفظة صناديق إدارة
٤٢	٣٨	محفظة صناديق عقارية
٩	٧	محفظة صناديق متنوعة بدول مجلس التعاون الخليجي
٢٧٦	٢٦٩	
٢.٨٧٠	٢.٦٤٦	المجموع

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠١١

٥ موجودات مالية متاحة للبيع (تتمة)

إن أدوات دين مالية متاحة للبيع بمبلغ ٥٣٨ مليون دولار أمريكي (٣١ ديسمبر ٢٠١٠: ٨٥٦ مليون دولار أمريكي) مرهونة كضمان فيما يتعلق بقروض بموجب أوراق مالية مباحة وفقاً لتفاقيات إعادة شراء (إيضاح ١٠).

إن الاستثمارات في أسهم غير مسعرة متاحة للبيع مدرجة بالتكلفة بسبب الطبيعة التي لا يمكن توقعها لتدفقاتها النقدية المستقبلية وعدم توفر معلومات مالية للوصول إلى قياس موثوق منه للقيمة العادلة.

قامت الإدارة بإجراء تقييم للاستثمارات واستنتجت أن خسائر انخفاض القيمة بمبلغ ٥٠ مليون دولار أمريكي (٢٠١٠: ١٩ مليون دولار أمريكي) المسجلة كافية (إيضاح ٢٠).

تدرج الاستثمارات في صناديق أسهم خاصة بصافي قيمة الموجودات المقدمة من مدراء الصناديق. بسبب طبيعة هذه الاستثمارات، تمثل صافي قيمة الموجودات المقدمة من مدراء الصناديق أفضل تقييم متاح للقيمة العادلة لهذه الاستثمارات.

٦ استثمار في شركات زميلة

تشمل القيمة الدفترية للاستثمار في شركات زميلة شهرة بمبلغ ٧٢ مليون دولار أمريكي (٢٠١٠: ٧٢ دولار أمريكي).

خلال السنة السابقة، قامت المؤسسة ببيع حصة ملكيتها بالكامل في شركة عمان بولي بروبيلين ذ.م.م. والشركة العمانية للألياف البصرية ش.م.ع. بإجمالي مقابل بيع يبلغ ١٩ مليون دولار أمريكي و ١٠ مليون دولار أمريكي على التوالي، وسجلت من ذلك ربح بمبلغ ١١ مليون دولار أمريكي و ٤ مليون دولار أمريكي على التوالي في بيان الدخل المجمع للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (إيضاح ١٥).

إن استثمارات المجموعة في شركات زميلة مدرجة في سوق الأوراق المالية بقيمة دفترية بمبلغ ١٦ مليون دولار أمريكي (٢٠١٠: ١٤ مليون دولار أمريكي) والقيمة السوقية بمبلغ ٤٤ مليون دولار أمريكي (٢٠١٠: ٣٩ مليون دولار أمريكي).

يوضح الجدول التالي ملخص للمعلومات المالية الموجزة لاستثمارات المجموعة في شركات زميلة:

٢٠١٠	٢٠١١	(مليون دولار أمريكي)
٢.٨٨٠	٤.٦٣٧	حصة في موجودات
(١.٦٩٩)	(٣.١٠٠)	حصة في مطلوبات
١.١٨١	١.٥٣٧	حصة في صافي الموجودات
٧٢	٧٢	شهرة
(٣)	(٢)	خسائر انخفاض القيمة
١.٢٥٠	١.٥٩٧	القيمة الدفترية للاستثمار
١.٧١٦	٢.٣٧٧	الحصة في الإيرادات
١٣٤	٢٢٧	الحصة في النتائج للسنة

هناك قائمة بالشركات الزميلة مفصّل عنها في إيضاح ٣٠.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠١١

٧ قروض وسلف

٢٠١٠	٢٠١١	(مليون دولار أمريكي)
٧٧	٧٥	قروض لشركات زميلة
(٣)	(١)	خسائر انخفاض القيمة
٧٤	٧٤	

تتفق سياسة المجموعة لاحتساب مخصص انخفاض قيمة القروض مع متطلبات بنك الكويت المركزي للمخصصات المحددة والعامه.

٨ موجودات أخرى

٢٠١٠	٢٠١١	(مليون دولار أمريكي)
٣٤	٤٥	فوائد ورسوم وعمولات وتوزيعات أرباح مستحقة
١٩	١٨	القيمة العادلة الموجبة لشتات أدوات مالية
٦٠	٦٧	مكافأة نهاية الخدمة للموظفين
١	٢	مدفوعات مقدماً
٣٦	١١٨	عقار وآلات ومعدات
١٣٧	١٥٣	موجودات أخرى، بما فيها المدينين التجاريين من شركات تابعة
٢٨٧	٤٠٣	

٩ ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى

٢٠١٠	٢٠١١	(مليون دولار أمريكي)
٢٥٤	٥٠	ودائع من بنوك مركزية
١٧١	٧٨	ودائع من بنوك تجارية
٩٠٤	١,٠٤٧	ودائع من مؤسسات مالية أخرى
١٠٠	٢٤٩	ودائع أخرى
١,٤٣٩	١,٤٢٤	

في ٣١ ديسمبر ٢٠١١، بلغت الودائع من حكومات دول مجلس التعاون الخليجي والبنوك المركزية والمؤسسات الأخرى في دول مجلس التعاون الخليجي ١,٤٢٤ مليون دولار أمريكي (٢٠١٠: ١,٤١٩ مليون دولار أمريكي).

تحمل الودائع من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى معدل فائدة يتراوح من ١٠٪ إلى ٢٧٪ (٢٠١٠: ٢٧٪ إلى ٣٧٪).

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠١١

١٠ أوراق مالية مبيعة مع حق إعادة الشراء

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١، دخلت المجموعة في اتفاقيات إعادة شراء مع أطراف أخرى وهي بنوك استثمارية دولية مقابل بعض أدوات الدين المتاحة للبيع (إيضاح ٥). تشمل هذه العقود اتفاقيات إعادة الشراء بمبلغ ٥٢٨ مليون دولار أمريكي (٢٠١٠: ٥٩٢ مليون دولار أمريكي) يستحق أجلها خلال سنة واحدة من تاريخ التقارير المالية.

١١ تمويل لأجل

٢٠١٠	٢٠١١	معدل الفائدة الفعلية % ٢٠١١	(مليون دولار أمريكي)
-	٧	ليبور بالدولار الأمريكي لفترة ٣ أشهر زائداً ٣٠٠ نقطة أساسية	قرض محدد الأجل بالدرهم الإماراتي بمعدل فائدة متغير تستحق في ٢٠١٢
١٠٠	١٠٠	ليبور بالدولار الأمريكي لفترة ٦ أشهر زائداً ٢٥٠ نقطة أساسية	سندات محددة الأجل بالدولار الأمريكي بمعدل فائدة متغير تستحق في ٢٠١٣
٢٠٠	٢٠٠	ليبور بالدولار الأمريكي لفترة ٣ أشهر زائداً ٢٥٠ نقطة أساسية	سندات محددة الأجل بالدولار الأمريكي بمعدل فائدة متغير تستحق في ٢٠١٣
-	١٠٠	ليبور بالدولار الأمريكي لفترة ٦ أشهر زائداً ٢٥٠ نقطة أساسية	سندات محددة الأجل بالدولار الأمريكي بمعدل متغير يستحق في ٢٠١٤
-	١٤	ليبور بالدولار الأمريكي لفترة ٣ أشهر زائداً ٤٠٠ نقطة أساسية	قرض محدد الأجل بالدرهم الإماراتي بمعدل متغير يستحق في ٢٠١٥
-	٩	إيبور لفترة ٦ أشهر زائداً ٣٥٠ نقطة أساسية	قرض محدد الأجل بالدرهم الإماراتي بمعدل فائدة متغير تستحق في ٢٠١٥
إصدار سندات متوسطة الأجل:			
٥٣٥	-	ليبور باليورو لفترة ٣ أشهر زائداً ٣٠ نقطة أساسية	سندات للمؤسسة باليورو ذات فائدة متغيرة تستحق في ٢٠١١
١٩	-	هيبور لفترة ٣ أشهر زائداً ٣٥ نقطة أساسية	سندات للمؤسسة بدولار هونج كونج ذات فائدة متغيرة تستحق في ٢٠١١
١٩٥	١٨٩	٣,٩٨٪ سنوياً (نصف سنوي)	سندات محددة الأجل للمؤسسة بالرينغيت الماليزي تستحق في ٢٠١٣
-	١٨٩	٥,٢٥٪ سنوياً (نصف سنوي)	سندات محددة الأجل للمؤسسة بالرينغيت الماليزي تستحق في ٢٠١٦
-	٢٣٧	٤,٩٠٪ سنوياً (نصف سنوي)	سندات محددة الأجل للمؤسسة بالرينغيت الماليزي تستحق في ٢٠١٦
١٣٠	١٢٦	٤,٥٢٪ سنوياً (نصف سنوي)	سندات محددة الأجل للمؤسسة بالرينغيت الماليزي تستحق في ٢٠٢٣
١,١٧٩	١,١٧١		

١٢ مطلوبات أخرى

٢٠١٠	٢٠١١	(مليون دولار أمريكي)
٣٧	٤١	فوائد مستحقة
٥٧	٧٢	مشتقات أدوات مالية
٦١	٦٧	مكافأة نهاية خدمة للموظفين
٤٠	١٦٣	مطلوبات أخرى بما فيها الدائنون التجاريون لشركات تابعة ومصروفات مستحقة
١٩٥	٣٤٣	

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠١١

١٣ حقوق الملكية

- ١٣.١ يتكون رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل من ٢,١ مليون سهم بقيمة ١,٠٠٠ دولار أمريكي للسهم (٢٠١٠: ٢,١ مليون سهم بقيمة ١,٠٠٠ دولار أمريكي للسهم).
- ١٣.٢ وفقاً للنظام الأساسي للمؤسسة، ينبغي تحويل ١٠٪ من صافي أرباح السنة الخاصة بمساهمي المؤسسة إلى الاحتياطي الإجمالي غير القابل للتوزيع ويتوقف هذا الاقتطاع عندما يبلغ هذا الاحتياطي ٥٠٪ من رأسمال المؤسسة كحد أدنى.
- ١٣.٣ ووفقاً للنظام الأساسي للمؤسسة، ينبغي تحويل نسبة ١٠٪ من صافي أرباح السنة الخاصة بمساهمي المؤسسة إلى الاحتياطي الاختياري، ويجوز وقف هذا التحويل بقرار من الجمعية العمومية للمساهمين. إن هذا الرصيد متاح للتوزيع على المساهمين.

١٤ إيرادات فوائد

٢٠١٠	٢٠١١	(مليون دولار أمريكي)
٥	٣	ودائع لدى البنوك
٣٧	٣٧	موجودات مالية متاحة للبيع
١	١	قروض وسلف
٤٣	٤١	

١٥ صافي الربح من الاستثمارات

٢٠١٠	٢٠١١	(مليون دولار أمريكي)
٨	٢٧	أرباح محققة من موجودات مالية متاحة للبيع
٢	٤	ربح محقق من موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
٣٤	٢	ربح غير محقق من موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
١٥	-	ربح محقق من بيع شركات زميلة (إيضاح ٦)
٥٩	٣٣	

١٦ إيرادات توزيعات أرباح

٢٠١٠	٢٠١١	(مليون دولار أمريكي)
٤	١	صناديق أسهم خاصة متاحة للبيع
٤	٥	أسهم وصناديق مدارة
١٢	١٨	مساهمات حقوق الملكية متاحة للبيع
٢٠	٢٤	

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠١١

١٧ صافي إيرادات رسوم وعمولات

٢٠١٠	٢٠١١	(مليون دولار أمريكي)
٦	٥	أتعاب إدارة
١	-	أتعاب أمانة وحفظ
-	١٣	أتعاب تطوير مشاريع
-	٢	إيرادات أخرى
<u>٧</u>	<u>٢٠</u>	

١٨ مصروفات فوائد

٢٠١٠	٢٠١١	(مليون دولار أمريكي)
(١٨)	(١٦)	ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى
(١٩)	(١٥)	أوراق مالية مبيعة مع حق إعادة الشراء
(١٣)	(٢٨)	تمويل لأجل
<u>(٥٠)</u>	<u>(٥٩)</u>	

١٩ إيرادات تشغيل أخرى

تمثل إيرادات التشغيل الأخرى صافي الإيرادات من أعمال التصنيع للشركات التابعة والنتائج الأخرى للأنشطة غير الأساسية.

٢٠١٠	٢٠١١	(مليون دولار أمريكي)
٥٣	١٣٩	مبيعات
(٤١)	(١٠٩)	تكلفة المبيعات
<u>١٢</u>	<u>٣٠</u>	مجمل الربح
(٢)	(٣)	مصروفات بيع وتوزيع
(٢)	(٢٠)	مصروفات إدارية
<u>٨</u>	<u>٧</u>	
(٢)	-	نتائج تشغيل أخرى للأنشطة غير الأساسية
<u>٦</u>	<u>٧</u>	

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠١١

٢٠ خسائر انخفاض القيمة

٢٠١٠	٢٠١١	(مليون دولار أمريكي)
		موجودات مالية متاحة للبيع:
(٤)	(١٠)	أوراق دين
(٣)	(٢)	أسهم وصناديق مدارة
(٢)	(٢٦)	مساهمات حقوق ملكية
(١٠)	(١٢)	صناديق أسهم خاصة
(١)	-	استثمار في شركات زميلة
(٢)	١	موجودات أخرى
<u>(٢٢)</u>	<u>(٤٩)</u>	

٢١ التقاعد ومكافأة نهاية الخدمة

يوجد بالمجموعة نظام اشتراك اختياري ونظام مكافأة نهاية الخدمة والتي تشمل جميع العاملين فيها. ويحدد الاشتراك في النظام الاختياري على أساس نسبة مئوية من المرتب الخاضع للمعاش ويتكون من اشتراك من قبل العاملين بالإضافة إلى اشتراك مماثل من المجموعة بحد معين. ويحدد الاشتراك في نظام مكافأة نهاية الخدمة على أساس نسبة مئوية من المرتب الخاضع للمعاش وعدد سنوات الخدمة للعاملين. ويحدد المبلغ الذي يدفع كمكافأة نهاية الخدمة على أساس مبالغ الاشتراكات وأرباح الاستثمار من هذه الاشتراكات. وتقوم المجموعة بدفع اشتراكات في نظام المعاشات الحكومي لعاملين معينين طبقاً للمتطلبات القانونية في الكويت كما تقوم بدفع الاشتراكات وفقاً لقانون العمل في البلدان التي تعمل فيها شركاتها التابعة.

بلغ إجمالي تكلفة مكافأة التقاعد ومكافآت نهاية الخدمة الأخرى المتضمنة في مصروفات موظفين مبلغ ٧ مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ (٦:٢٠١٠ مليون دولار أمريكي).

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠١١

٢٢ إدارة المخاطر

يمثل هذا الإيضاح المعلومات حول تعرض المجموعة للمخاطر الناتجة من استخدام الأدوات المالية. تمثل المخاطر جزءاً رئيسياً في أنشطة المجموعة لكن هذه المخاطر تُدار بطريقة التحديد والقياس والمراقبة المستمرة وفقاً لقيود المخاطر والضوابط الأخرى. إن هذه العملية في إدارة المخاطر ذات أهمية كبيرة لاستمرار المجموعة في تحقيق الأرباح ويتحمل كل فرد بالمجموعة مسؤولية التعرض للمخاطر فيما يتعلق بالمسئوليات المنوطة به. تتعرض المجموعة لمخاطر السيولة ومخاطر السوق ومخاطر الائتمان. تنقسم مخاطر السوق إلى مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر العملات الأجنبية ومخاطر أسعار الأسهم.

تبدأ عملية إدارة المخاطر بلجنة إدارة المخاطر التي تتكون من أعضاء في مجلس إدارة المؤسسة والإدارة العليا، وتحدد اللجنة مدى استعداد المجموعة لتحمل المخاطر لمجلس الإدارة.

إن مجلس إدارة الشركة هو المسئول عن الأسلوب العام لإدارة المخاطر واعتماد إستراتيجيات ومبادئ إدارة المخاطر.

٢٢.١ مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في عدم قدرة المجموعة على الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها. وللمحد من هذه المخاطر، قامت الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الاعتبار، ومراقبة السيولة على أساس يومي.

توضح قائمة السيولة للمطلوبات المالية التدفقات النقدية المتوقعة، استناداً إلى التزامات السداد التعاقدية، والتي تشمل مدفوعات الفوائد المستقبلية على مدى فترة سريان هذه المطلوبات المالية. إن قائمة السيولة للمطلوبات المالية غير المخصومة كما في ٣١ ديسمبر هي كما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠١١					
المجموع	أكثر من خمس سنوات	سنة إلى خمس سنوات	٣ أشهر إلى سنة	خلال ٣ أشهر	(مليون دولار أمريكي)
١.٤٢٩	-	-	٤٣٦	٩٩٣	ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى
٥٤٢	-	-	٢٦٣	٢٧٩	ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى
١.٣٦٤	١٩٠	١.١٦٠	٦	٨	تمويل لأجل إجمالي مشتقات أدوات مالية مسددة:
١.٧٢٨	١٢٦	٦٣٥	٣١	٩٣٦	- مبلغ تعاقدى دائن
(١.٧٣٥)	(١٢٣)	(٦٥١)	(٣٠)	(٩٣١)	- مبلغ تعاقدى مدين
٣٤٣	٩٥	٧٤	٨٧	٨٧	مطلوبات أخرى
٣.٦٧١	٢٨٨	١.٢١٨	٧٩٣	١.٣٧٢	إجمالي المطلوبات المالية غير المخصومة
١٣١	-	١٣١	-	-	التزامات
٢٥٢	٧٢	١٣٣	٢٧	٢٠	مطلوبات طارئة

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠١١

٢٢ إدارة المخاطر (تتمة)

٢٢.١ مخاطر السيولة

٣١ ديسمبر ٢٠١٠

(مليون دولار أمريكي)

المجموع	أكثر من خمس سنوات	سنة إلى خمس سنوات	٣ أشهر إلى سنة	خلال ٣ أشهر	
١.٤٣٥	-	-	٦٥٨	٧٧٧	ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى
٨٧٢	-	٢٧٨	٢٦٢	٣٣٢	أوراق مالية مبيعة مع حق إعادة الشراء
١.٢٩٣	٢٠١	٥٣٥	٥٣٨	١٩	تمويل لأجل إجمالي مشتقات أدوات مالية مسددة
١.١٠٥	١٢٣	٢٠٤	-	٧٧٨	- مبلغ تعاقدى دائن
(١.١٢٣)	(١٣٠)	(٢١٤)	-	(٧٧٩)	- مبلغ تعاقدى مدين
١٩٥	٧٨	٥٦	٢٤	٣٧	مطلوبات أخرى
٣.٧٧٧	٢٧٢	٨٥٩	١.٤٨٢	١.١٦٤	إجمالي المطلوبات المالية غير المخصصة
٢٥٦	-	-	٢٥٦	-	التزامات
٣٢٠	-	-	٣٢٠	-	مطلوبات طارئة

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠١١

٢٢ إدارة المخاطر (تتمة)

٢٢.١ مخاطر السيولة (تتمة)

تستند قائمة استحقاق الموجودات والمطلوبات المبينة في الجدول أدناه إلى تقييم الإدارة لحق وقدرة المجموعة (وليس بالضرورة النية) على تصفية هذه الأدوات استناداً إلى سمات السيولة الخاصة بها.

المجموع	أكثر من خمس سنوات	سنة إلى خمس سنوات	٣ أشهر إلى سنة	خلال ٣ أشهر	(مليون دولار أمريكي)
٣١ ديسمبر ٢٠١١					
الموجودات					
٥٠	-	-	-	٥٠	النقد والنقد المعادل
٥٤٦	-	-	-	٥٤٦	ودائع لدى البنوك
٥٦٥	-	-	٢	٥٦٣	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
٢.٦٤٦	٣٠٣	٨٥	٣٩٠	١.٨٦٨	موجودات مالية متاحة للبيع
١.٥٩٧	١.٥٩٧	-	-	-	استثمار في شركات زميلة
٧٤	-	٧٤	-	-	قروض وسلف
٤٠٣	٢٢٨	٢٤	٤٩	١٠٢	موجودات أخرى
٥.٨٨١	٢.١٢٨	١٨٣	٤٤١	٣.١٢٩	مجموع الموجودات
المطلوبات					
١.٤٢٤	-	-	٤٣٢	٩٩٢	ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى
٥٣٨	-	-	٢٥٩	٢٧٩	أوراق مالية مبيعة مع حق إعادة الشراء
١.١٧١	١٢٦	١.٠٣٢	٦	٧	تمويل لأجل
٣٤٣	٩٥	٧٤	٨٧	٨٧	مطلوبات أخرى
٣.٤٧٦	٢٢١	١.١٠٦	٧٨٤	١.٣٦٥	مجموع المطلوبات
	١.٩٠٧	(٩٢٣)	(٣٤٣)	١.٧٦٤	صافي الفجوة

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠١١

٢٢ إدارة المخاطر (تتمة)

٢٢.١ مخاطر السيولة (تتمة)

المجموع	أكثر من خمس سنوات	سنة إلى خمس سنوات	٢ أشهر إلى سنة	خلال ٣ أشهر	(مليون دولار أمريكي)
					٣١ ديسمبر ٢٠١٠
					الموجودات
٢٢	-	-	-	٢٢	النقد والنقد المعادل
٦٣٢	-	-	-	٦٣٢	ودائع لدى البنوك
٦٤١	-	-	٢	٦٣٩	موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
٢,٨٧٠	٣٢٦	٩٤	٤٤٥	٢,٠٠٥	موجودات مالية متاحة للبيع
١,٢٥٠	١,٢٥٠	-	-	-	استثمار في شركات زميلة
٧٤	-	٧٤	-	-	قروض وسلف
٢٨٧	١٧٤	١٦	٦٠	٣٧	موجودات أخرى
٥,٧٧٦	١,٧٥٠	١٨٤	٥٠٧	٣,٣٣٥	مجموع الموجودات
					المطلوبات
١,٤٢٩	-	-	٦٥٣	٧٧٦	ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى
٨٥٦	-	٢٦٤	٢٦٠	٣٣٢	أوراق مالية مبيعة مع حق إعادة الشراء
١,١٧٩	١٣٠	٤٩٥	٥٣٥	١٩	تمويل لأجل
١٩٥	٧٦	٥٧	٢٧	٣٥	مطلوبات أخرى
٣,٦٥٩	٢٠٦	٨١٦	١,٤٧٥	١,١٦٢	مجموع المطلوبات
	١,٥٤٤	(٦٣٢)	(٩٦٨)	٢,١٧٣	صافي الفجوة

٢٢.٢ مخاطر السوق

تنتج مخاطر السوق عن التقلبات في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم. إن طبيعة هذه المخاطر هي كما يلي:

مخاطر أسعار الفائدة

تنتج مخاطر أسعار الفائدة من احتمال أن تؤثر التغيرات في أسعار الفائدة على الربحية المستقبلية أو القيمة العادلة للأدوات المالية. تتعرض المجموعة لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم تطابق أسعار الفائدة للموجودات والمطلوبات.

مخاطر العملات الأجنبية

تتمثل مخاطر العملات في مخاطر تقلب قيمة أداة مالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.

مخاطر أسعار الأسهم

تنتج مخاطر أسعار الأسهم من التغير في القيمة العادلة للاستثمار في أسهم.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠١١

٢٢ إدارة المخاطر (تتمة)

٢٢.٢ مخاطر السوق (تتمة)

إن مخاطر السوق المتعلقة بالاستثمارات في سوق السندات والأسهم والاستثمارات البديلة وإدارة الخزينة يتم قياسها ومراقبتها على أساس القيمة الافتراضية وباستخدام مفهوم القيمة السوقية الموزونة بالمخاطر. يوضح الجدول التالي إجمالي القيمة المعرضة للمخاطر حسب عوامل المخاطر. تستند قياسات القيمة المعرضة للمخاطر على أساس مستوى ثقة ٩٥٪ وفترة احتفاظ ٢٥ يوم واستخدام بيانات تاريخية.

٢٠١١ (مليون دولار أمريكي)			
٣١ ديسمبر ٢٠١١	الحد الأقصى	الحد الأدنى	المتوسط
٦	٨	٣	٥
١٦	١٧	١٢	١٥
٣	٤	١	٢
١٧	١٨	١١	١٦
			المجموع*

٢٠١٠ (مليون دولار أمريكي)			
٣١ ديسمبر ٢٠١٠	الحد الأقصى	الحد الأدنى	المتوسط
٣	٣	١	٢
١٢	١٥	١١	١٢
٤	٤	١	٢
١١	١٤	١١	١٢
			المجموع*

* تتضمن إجمالي القيمة المعرضة للمخاطر منافع التنويع.

يقوم قسم الاستثمارات الرئيسية بمراقبة مساهمات حقوق ملكية في أسهم مدرجة باستخدام تحليل الحساسية وفقاً لما هو موضح أدناه. إن التأثير على حقوق الملكية نتيجة التغير في القيمة العادلة لمساهمات حقوق ملكية في أسهم مدرجة نتيجة التغير المحتمل في مؤشرات الأسهم وفي ظل الاحتفاظ بثبات كافة المتغيرات الأخرى، هي كما يلي:

٢٠١١			٢٠١٠	
مؤشرات السوق	التغير في أسعار الأسهم	التأثير على حقوق الملكية	٢٠١٠	٢٠١١
السوق السعودية للأوراق المالية	٪١٠+	٥٧	٤٦	٤٦
مؤشرات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	٪١٠+	٣	٣	٣

إن الحساسية للحركات في أسعار الأسهم سوف تستند إلى أساس متماثل، حيث إن الأدوات المالية التي تؤدي إلى حركات غير متماثلة ليست مادية.

يرجى الرجوع إلى إيضاح ٢٥ للاطلاع على توزيع الموجودات والمطلوبات بين الأقسام.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠١١

٢٢ إدارة المخاطر (تتمة)

٢٢.٣ مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في مخاطر أن يخفق أحد أطراف أداة مالية في الوفاء بالتزامه ويتسبب بذلك في تكبد الطرف الآخر لخسارة مالية. وقد قام مجلس إدارة المؤسسة بوضع حدود للمقترضين الأفراد ومجموعات المقترضين وللقطاعات الجغرافية وقطاعات الأعمال. كما تقوم المجموعة أيضاً بمراقبة التعرض للمخاطر الائتمانية والتقييم المستمر لملاءة الأطراف المقابلة. إضافة إلى ذلك، تحصل المجموعة - عند اللزوم - على ضمانات وتدخل في اتفاقيات معاوضة واتفاقيات ضمانات مع الأطراف المقابلة وتقلل من فترة التعرض للمخاطر قدر الإمكان.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١، لم تحصل المجموعة على أي ضمانات على أيًا من الموجودات المالية.

٢٢.٣.١ الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان

إن الحد الأقصى لمخاطر الائتمان للمجموعة هو كما يلي:

الحد الأقصى للتعرض للمخاطر		(مليون دولار أمريكي)
٢٠١٠	٢٠١١	
٢٢	٥٠	النقد والنقد المعادل
٦٣٢	٥٤٦	ودائع لدى البنوك
١.٩٢٤	١.٦٢٤	أوراق دين متاحة للبيع
٧٤	٧٤	قروض وسلف
٢١٢	٢٨٣	موجودات أخرى
٢.٨٦٤	٢.٥٧٧	التعرض لمخاطر الائتمان على الموجودات
٣٢٠	٢٥٢	تعهدات ائتمانية
٣.١٨٤	٢.٨٢٩	مجموع التعرض لمخاطر الائتمان

إن مخاطر الائتمان فيما يتعلق بالأدوات المالية المشتقة تقتصر على تلك الأدوات ذات القيمة العادلة الموجبة والتي تم إدراجها ضمن الموجودات الأخرى.

تظهر التركزات عندما تتعامل مجموعة من الأطراف المقابلة في أنشطة تجارية متشابهة أو في أنشطة ضمن نفس المنطقة الجغرافية، أو عندما تكون لها نفس السمات الاقتصادية مما قد يؤثر على قدرتها على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية مثلما تتأثر بالتغيرات الاقتصادية أو السياسية أو أية تغيرات أخرى. وتشير تركزات مخاطر الائتمان إلى الحساسية النسبية لأداء المجموعة تجاه التطورات التي تؤثر على قطاع أعمال معين أو منطقة جغرافية معينة. يبلغ الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان لطرف مقابل واحد (المصنفة كصفة استثمار) ٨٤ مليون دولار أمريكي (٢٠١٠: ٨٥ مليون دولار أمريكي).

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠١١

٢٢ إدارة المخاطر (تتمة)

٢٢.٣.١ الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان (تتمة)

إن تركيزات مخاطر الائتمان للمجموعة حسب المناطق الجغرافية هو كما يلي:

المجموع	أسيا/ أمريكا اللاتينية	شمال أمريكا	أوروبا	دول مجلس التعاون الخليجي	(مليون دولار أمريكي)
					في ٣١ ديسمبر ٢٠١١
٥٠	-	٤	١	٤٥	النقد والنقد المعادل
٥٤٦	-	-	٥٧	٤٨٩	ودائع لدى البنوك
١.٦٢٤	٣٦	٦٥١	٤٢٤	٥١٣	أوراق دين متاحة للبيع
٧٤	-	-	-	٧٤	قروض وسلف
٢٨٣	-	٧٤	٤٢	١٦٧	موجودات أخرى
٢.٥٧٧	٣٦	٧٢٩	٥٢٤	١.٢٨٨	التعرض لمخاطر الائتمان على الموجودات
٢٥٢	١	-	٢	٢٤٩	تعهدات ائتمانية
٢.٨٢٩	٣٧	٧٢٩	٥٢٦	١.٥٣٧	مجمل التعرض لمخاطر الائتمان
المجموع	أسيا	شمال أمريكا	أوروبا	دول مجلس التعاون الخليجي	(مليون دولار أمريكي)
					في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠
٢٢	-	١	١	٢٠	النقد والنقد المعادل
٦٣٢	-	-	٣٢٣	٣٠٩	ودائع لدى البنوك
١.٩٢٤	٢١	٧٥٨	٥٠٠	٦٤٥	أوراق دين متاحة للبيع
٧٤	-	-	-	٧٤	قروض وسلف
٢١٢	-	٦٨	٣٥	١٠٩	موجودات أخرى
٢.٨٦٤	٢١	٨٢٧	٨٥٩	١.١٥٧	التعرض لمخاطر الائتمان على الموجودات
٣٢٠	-	-	-	٣٢٠	تعهدات ائتمانية
٣.١٨٤	٢١	٨٢٧	٨٥٩	١.٤٧٧	مجمل التعرض لمخاطر الائتمان

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠١١

٢٢ إدارة المخاطر (تتمة)

٢٢.٣.١ الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان (تتمة)

إن تركيزات مخاطر الائتمان للمجموعة حسب قطاع الأعمال هو كما يلي:

المجموع	أخرى	وكالات حكومية	مرافق	تجاري وصناعي	بنوك ومؤسسات مالية	(مليون دولار أمريكي)
						في ٣١ ديسمبر ٢٠١١
٥٠	-	-	-	-	٥٠	النقد والنقد المعادل
٥٤٦	-	-	-	-	٥٤٦	ودائع لدى البنوك
١,٦٢٤	١٩٥	٦١	١٨١	١٢٨	١,٠٥٩	أوراق دين متاحة للبيع
٧٤	-	-	٧٤	-	-	قروض وسلف
٢٨٣	١٠	-	٨	٩٠	١٧٥	موجودات أخرى
٢,٥٧٧	٢٠٥	٦١	٢٦٣	٢١٨	١,٨٣٠	التعرض لمخاطر الائتمان على الموجودات
٢٥٢	-	٥	١٥٥	٩٢	-	تعهدات ائتمانية
٢,٨٢٩	٢٠٥	٦٦	٤١٨	٣١٠	١,٨٣٠	مجمّل التعرض لمخاطر الائتمان
المجموع	أخرى	وكالات حكومية	مرافق	تجاري وصناعي	بنوك ومؤسسات مالية	(مليون دولار أمريكي)
						في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠
٢٢	-	-	-	-	٢٢	النقد والنقد المعادل
٦٣٢	-	-	-	-	٦٣٢	ودائع لدى البنوك
١,٩٢٤	٥٩	١٣٣	٣١٦	١٧٦	١,٢٤٠	أوراق دين متاحة للبيع
٧٤	-	-	٧٤	-	-	قروض وسلف
٢١٢	٤	٤	٣	٣٩	١٦٢	موجودات أخرى
٢,٨٦٤	٦٣	١٣٧	٣٩٣	٢١٥	٢,٠٥٦	التعرض لمخاطر الائتمان على الموجودات
٣٢٠	-	-	٢٢٤	٩٦	-	تعهدات ائتمانية
٣,١٨٤	٦٣	١٣٧	٦١٧	٣١١	٢,٠٥٦	مجمّل التعرض لمخاطر الائتمان

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠١١

٢٢ إدارة المخاطر (تتمة)

٢٢.٣.٢ الجدارة الائتمانية للموجودات المالية (تتمة)

تستفيد المجموعة في إدارة المحفظة المالية من التصنيفات والقياسات والأساليب الأخرى التي تسعى إلى مراعاة جميع جوانب المخاطر. فيما يلي تقييم مخاطر الائتمان المصنفة ذات جدارة "فئة الاستثمار" في التصنيف فهي تلك التي تكون فيها المخاطر النهائية لاحتمال تكبد خسارة مالية ناتجة من تخلف الطرف المتعهد عن الوفاء بالتزاماته. يتضمن ذلك التسهيلات الممنوحة للشركات ذات الوضع المالي ومؤشرات المخاطر والقدرة على السداد التي تتراوح بين الدرجة الجيدة والممتازة. إن كافة ضمانات فئات الاستثمار مصنفة من قبل وكالات تصنيف معروفة. أما مخاطر الائتمان المصنفة ذات جدارة "غير مصنفة" تشمل كافة التسهيلات الأخرى التي يلتزم السداد فيها بكافة الشروط التعاقدية ولا تتعرض "لانخفاض القيمة". ولكن لا تتحدد بأي تصنيفات معلنة. تتضمن الجدارة الائتمانية "غير المصنفة" الاستثمار في أوراق دين ذات جدارة عالية في دولي مجلس التعاون الخليجي وصناديق دين غير مصنفة حيث تكون غالبيتها فئة استثمار.

يوضح الجدول أدناه الجدارة الائتمانية حسب فئة الموجودات:

المجموع	غير متأخرة أو منخفضة القيمة		(مليون دولار أمريكي)
	فئة الاستثمار	غير مصنفة	
			في ٣١ ديسمبر ٢٠١١
٥٠	٥٠	-	النقد والنقد المعادل
٥٤٦	٥٤٦	-	ودائع لدى البنوك
١.٦٢٤	١.٤٥٦	١٦٨	أوراق دين متاحة للبيع
٧٤	٧٤	-	قروض وسلف
٢٨٣	١٧٣	١١٠	موجودات أخرى
٢.٥٧٧	٢.٢٩٩	٢٧٨	التعرض لمخاطر الائتمان على الموجودات
٢٥٢	٢٥٢	-	تعهدات ائتمانية
٢.٨٢٩	٢.٥٥١	٢٧٨	مجمل التعرض لمخاطر الائتمان

المجموع	غير متأخرة أو منخفضة القيمة		(مليون دولار أمريكي)
	فئة الاستثمار	غير مصنفة	
			في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠
٢٢	٢٢	-	النقد والنقد المعادل
٦٣٢	٦٣٢	-	ودائع لدى البنوك
١.٩٢٤	١.٧٣١	١٩٣	أوراق دين متاحة للبيع
٧٤	٧٤	-	قروض وسلف
٢١٢	١١٠	١٠٢	موجودات أخرى
٢.٨٦٤	٢.٥٦٩	٢٩٥	التعرض لمخاطر الائتمان على الموجودات
٣٢٠	٣٢٠	-	تعهدات ائتمانية
٣.١٨٤	٢.٨٨٩	٢٩٥	مجمل التعرض لمخاطر الائتمان

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠١١

٢٣ التزامات ومطلوبات محتملة

ضمن النشاط العادي لأعمال المجموعة لتلبية متطلبات العملاء، توجد على المجموعة التزامات لمنح تسهيلات ائتمانية وتقديم كفالات مالية واعتمادات مستندية لضمان أداء العملاء تجاه الأطراف الأخرى. إن مخاطر الائتمان الناتجة عن تلك المعاملات تعتبر بصفة عامة أقل من المبلغ التعاقدية. يوضح الجدول التالي المبالغ الافتراضية الأساسية للالتزامات القائمة.

القيمة الاسمية الأساسية		
٢٠١٠	٢٠١١	
		مبالغ مخاطر الائتمان (مليون دولار أمريكي)
		البنود الطارئة المتعلقة بالمعاملات:
٣١٨	٢٤٤	- خطابات ضمان
٢	٨	- أخرى
٣٢٠	٢٥٢	

إن الالتزامات والمطلوبات الطارئة المحتملة أعلاه ذات مخاطر ائتمانية لا تتعلق بالبنود داخل بيان المركز المالي وذلك لأن الأتعاب الناشئة والمستحقات للخسائر المحتملة فقط يتم إدراجها في بيان المركز المالي المجمعة إلى أن يتم الوفاء بالالتزامات أو انقضاء مدتها. إن العديد من الالتزامات والمطلوبات الطارئة سوف تقتضي بدون أن يتم منحها كلياً أو جزئياً. وعليه، فإن المبالغ لا تمثل التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة. إن المطلوبات الطارئة المتعلقة بالمعاملات هي بالصافي بعد مخصص بمبلغ ١ مليون دولار أمريكي (٢٠١٠:٢ مليون دولار أمريكي).

كان لدى المجموعة الالتزامات غير الائتمانية التالية بتاريخ التقارير المالية:

		(مليون دولار أمريكي)
٢٠١٠	٢٠١١	
٩٠	٧٧	التزامات غير مسحوبة لاستثمارات في صناديق أسهم خاصة
١٦٦	٥٤	التزامات غير مسحوبة لاستثمارات شركات زميلة ومساهمات في حقوق ملكية
٢٥٦	١٣١	

٢٤ المشتقات

تستخدم المجموعة المشتقات المالية وأدوات الصرف الأجنبي كجزء من نشاط إدارة موجوداتها ومطلوباتها لتغطية تعرضها لمخاطر السوق ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر العملات الأجنبية.

في حالة معاملات المشتقات المالية، فإن القيمة الاسمية لا تنتقل بين الأطراف المتعاقدة بل هو فقط معيار لاحتساب المدفوعات. وعلى الرغم من أن القيمة الاسمية يستخدم كمقياس لحجم المشتقات وأسواق الصرف الأجنبي، إلا أنه لا يعتبر مقياساً لمخاطر السوق ولا لمخاطر الائتمان. إن مقياس المجموعة لتعرضها للائتمان يتمثل في تكلفة استبدال العقود بالأسعار الجارية في السوق في حالة تخلف الطرف الآخر عن الدفع قبل التاريخ المحدد للتسوية. وتمثل مبالغ مخاطر الائتمان الأرباح الإجمالية غير المحققة من المعاملات قبل الأخذ بالاعتبار توفر أية ضمانات إضافية أو أية اتفاقيات معاوضة رئيسية.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠١١

٢٤ المشتقات (تتمة)

محاسبة التغطية

إن مبادلات معدل الفائدة والتي بموجبها تقوم المؤسسة بدفع معدل فائدة ثابت وتلتقى معدل فائدة متغير يتم استخدامها في تغطيات القيمة العادلة إيرادات من موجودات مالية متاحة للبيع ذات الفائدة الثابتة.

كما في تاريخ التقارير المالية، كان المبلغ الافتراضي لمبادلات الفائدة المستخدمة في تغطية مخاطر معدل الفائدة ٧٣٠ مليون دولار أمريكي (٢٠١٠: ٨٨٩ مليون دولار أمريكي) وكان صافي قيمتها العادلة خسارة مبادلة بمبلغ ٤٧ مليون دولار أمريكي (٢٠١٠: ٥٧ مليون دولار أمريكي خسائر).

سجلت المجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ خسارة بمبلغ ٦ مليون دولار أمريكي (٢٠١٠: خسارة بمبلغ ٧ مليون دولار أمريكي) تمثل الخسائر المحققة وغير المحققة من أدوات التغطية. وفي المقابل بلغت الأرباح المحققة وغير المحققة من الأوراق المالية المغطاة ذات الدخل الثابت ٨ مليون دولار أمريكي (٢٠١٠: ربح ٤ مليون دولار أمريكي).

يلخص الجدول التالي إجمالي القيمة الاسمية وصافي القيمة العادلة لمشتقات الأدوات المالية.

٢٠١٠		٢٠١١			
القيمة الاسمية	القيمة العادلة السالبة	القيمة العادلة الموجبة	القيمة الاسمية	القيمة العادلة السالبة	القيمة العادلة الموجبة
(مليون دولار أمريكي)					
مشتقات محتفظ بها للتغطية					
٨٨٩	(٥٧)	-	٧٣٠	(٤٧)	-
- مبادلات معدلات الفائدة					
٣٦٣	-	١٨	٧٧٤	(٢٢)	٩
- مجمل مبادلات العملات الأجنبية					
مشتقات محتفظ بها للمتاجرة					
١.١٢٣	(٣)	٤	١.٧٣٥	(٣)	٩
عقود تحويل عملات أجنبية آجلة					
٢.٣٧٥	(٦٠)	٢٢	٣.٢٣٩	(٧٢)	١٨

تحليل الاستحقاقات

المجموع	أكثر من خمس سنوات	من سنة إلى ٥ سنوات	خلال سنة واحدة	
(مليون دولار أمريكي)				
في ٣١ ديسمبر ٢٠١١				
القيمة الاسمية				
٧٣٠	٧٣	٥٥٣	١٠٤	مبادلات معدلات الفائدة
٧٧٤	١٢٣	٦٥١	-	مجمل مبادلات العملات الأجنبية
١.٧٣٥	١٢٣	٦٥١	٩٦١	عقود تحويل عملات أجنبية آجلة
٣.٢٣٩	٣١٩	١.٨٥٥	١.٠٦٥	
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠				
القيمة الاسمية				
٨٨٩	١٣٢	٦٦٧	٩٠	مبادلات معدلات الفائدة
٣٦٣	١٢٩	٢١٥	١٩	مجمل مبادلات العملات الأجنبية
١.١٢٣	١٣٠	٢١٤	٧٧٩	عقود تحويل عملات أجنبية آجلة
٢.٣٧٥	٣٩١	١.٠٩٦	٨٨٨	

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٢١ ديسمبر ٢٠١١

٢٥ معلومات القطاعات

تنظم المجموعة وتدير عملياتها من خلال قطاعات الأعمال، وتنقسم بصورة أساسية إلى قطاعات الاستثمار الرئيسية وقطاع سوق السندات وقطاع الأسهم والاستثمارات البديلة وقطاع الخزينة وقطاع عمليات الشركات والعمليات الأخرى. تعامل المجموعة عمليات قطاعات الأعمال هذه بشكل منفصل لأغراض اتخاذ القرارات وتوزيع الموارد وتقييم الأداء. يتم تقييم أداء قطاعات الأعمال استناداً إلى عائد استثمارات القطاعات.

يكون قطاع الاستثمار الرئيسية مسؤولاً عن الاستثمار بصورة فعالة في مشروعات ومساهمات مشاريع.

يوفر قطاع سوق السندات إيرادات منتظمة في شكل عوائد/ هامش الربح كما تعتبر السندات احتياطي للسيولة الإضافية. تتكون الاستثمارات من سندات سوقية قابلة للتداول وذات جودة عالية تتنوع من خلال عدد كبير من القطاعات الجغرافية وقطاعات الأعمال.

إن قطاع الأسهم والاستثمارات البديلة يدير مجموعة متنوعة من المحافظ في منظومة من فئات الموجودات المختلفة وأفكار الاستثمار التي تتضمن استثمارات تشتمل على الأسهم والأدوات المالية المنتظمة وصناديق الملكية الخاصة والاستثمار الحيادي بالسوق وصناديق التغطية والموجودات البديلة الأخرى.

يدير قطاع الخزينة سيولة المجموعة ومعدل الفائدة قصير الأجل وأنشطة تحويل العملات الأجنبية باستخدام مجموعة من نظم الخزينة داخل وخارج بنود الميزانية العمومية. يقوم القطاع بالتجارة لحسابه وكذلك لحساب العملاء في عقود تحويل العملات الأجنبية الحالية والأجلة والخيارات من السوق النقدي وسندات بمعدلات متغيرة وعقود المبادلة للفوائد والمشتقات الأخرى.

يتضمن قطاع «عمليات الشركات والعمليات الأخرى» بنود لا تتعلق مباشرة بقطاع أعمال معين، بما في ذلك الاستثمارات ذات طبيعة إستراتيجية، والإيرادات الناتجة عن إعادة تحميل صافي رأس المال الحر للمجموعة على وحدات الأعمال. تتكون العمليات الأخرى المجموعة من إدارة الأصول والعمليات والمراقبة المالية. تتم المعاملات بين قطاعات الأعمال على أساس المعاملات السوقية البحتة بمعدلات السوق المقدرة. يتم تحميل/ إضافة الفائدة إلى قطاعات الأعمال على أساس معدلات تعادل التكلفة الحدية للصناديق.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠١١

٢٥ معلومات القطاعات (تتمة)

المجموع	مستبعدات	عمليات الشركات والعمليات الأخرى	الخبزينة	الأسهم والاستثمارات البديلة	أسواق السندات	الاستثمارات الرئيسية	٣١ ديسمبر ٢٠١١ (مليون دولار أمريكي)
٢٩٢	-	٤	٤	١٦	٣٣	٢٣٥	صافي إيرادات التشغيل
(٦١)	-	(٣٩)	(٣)	(٢)	(٥)	(١٢)	مصروفات تشغيل أخرى
(٤٩)	-	-	-	(١٣)	(١٠)	(٢٦)	خسائر انخفاض القيمة
١٨٢	-	(٣٥)	١	١	١٨	١٩٧	نتائج القطاع
١٨٢							أرباح السنة
							معلومات أخرى
٥,٨٨١	(٢,٠١٨)	٢,١٠٢	٦٠٥	٨٤٧	١,٨١٨	٢,٥٢٧	موجودات القطاع
٣,٤٧٦	(٢,٠١٨)	٩٨	٦٠٤	٨٠٤	١,٩٠١	٢,٠٨٧	مطلوبات القطاع
٢,٤٠٥							حقوق الملكية
٥,٨٨١							إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية
المجموع	مستبعدات	عمليات الشركات والعمليات الأخرى	الخبزينة	الأسهم والاستثمارات البديلة	أسواق السندات	الاستثمارات الرئيسية	٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (مليون دولار أمريكي)
٢٢٣	-	٥	٦	٤١	١٩	١٥٢	صافي إيرادات التشغيل
(٥٠)	-	(٣٠)	(٣)	(٢)	(٥)	(١٠)	مصروفات تشغيل أخرى
(٢٢)	-	-	-	(١٣)	(٤)	(٥)	خسائر انخفاض القيمة
١٥١	-	(٢٥)	٣	٢٦	١٠	١٣٧	نتائج القطاع
١٥١							أرباح السنة
							معلومات أخرى
٥,٧٧٦	(١,٨١٤)	١,٨٧٩	٦٨٥	٨٣٥	٢,٢١٢	١,٩٧٨	موجودات القطاع
٣,٦٥٩	(١,٨١٤)	١٨	٦٨١	٧٦٧	٢,٣١٣	١,٦٩٤	مطلوبات القطاع
٢,١١٧							حقوق الملكية
٥,٧٧٦							إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠١١

٢٥ معلومات القطاعات (تتمة)

القطاع الجغرافي

يبين الجدول التالي توزيع مجمل الإيرادات التشغيلية للمجموعة وإجمالي الموجودات حسب القطاع الجغرافي:

٣١ ديسمبر ٢٠١١

المجموع		دولي		منطقة دول مجلس التعاون الخليجي		(مليون دولار أمريكي)
أخرى	استثمارات رئيسية	أخرى	استثمارات رئيسية	أخرى	استثمارات رئيسية	
٥٧	٢٣٥	٤	-	٥٣	٢٣٥	صافي إيرادات التشغيل
٣,٣٥٤	٢,٥٢٧	٢,٠٠٠	٢٠	١,٣٥٤	٢,٥٠٧	مجموع الموجودات

٣١ ديسمبر ٢٠١٠

المجموع		دولي		منطقة دول مجلس التعاون الخليجي		(مليون دولار أمريكي)
أخرى	استثمارات رئيسية	أخرى	استثمارات رئيسية	أخرى	استثمارات رئيسية	
٧١	١٥٢	٢٠	٢	٥١	١٥٠	صافي إيرادات التشغيل
٣,٧٩٨	١,٩٧٨	٢,٥٤٦	٢٠	١,٢٥٢	١,٩٥٨	مجموع الموجودات

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠١١

٢٦ معلومات عن القيمة العادلة

إن القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن به مبادلة أصل أو سداد التزام بين أطراف على دراية وراغبة في عملية تجارية بحتة. يتم تحديد القيمة العادلة من الأسعار المعروضة في أسواق نشطة للموجودات والمطلوبات المماثلة التي يتوفر لها ذلك. عندما تكون سوق الأدوات المالية غير نشطة، يتم تحديد القيمة العادلة باستخدام أسلوب تقييم. تتضمن أساليب التقييم درجة من التقدير والحد الذي يعتمد فيه على تعقد الأداة وتوفر بيانات السوق. تدرج الاستثمارات في الأوراق المالية المصنفة كـ «متاحة للبيع» و «مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل» بالقيمة العادلة، باستثناء بعض الاستثمارات المدرجة بالتكلفة كما هو مبين في إيضاح ٥. وتدرج الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى بالتكلفة المطفأة، ولا تختلف القيمة الدفترية بصورة جوهرية عن قيمتها العادلة حيث إن غالبية هذه الموجودات والمطلوبات ذات فترات استحقاق قصيرة الأجل أو يعاد تسعيرها على الفور استناداً إلى حركة السوق في معدلات الفائدة.

تحديد القيمة العادلة والجدول الهرمي لها:

تستخدم المجموعة الجدول الهرمي التالي لتحديد القيم العادلة للأدوات المالية والإفصاح عنها:

المستوى ١: أسعار معلنة في السوق النشط لنفس الأداة.

المستوى ٢: أسعار معلنة في السوق النشط لأدوات مماثلة أو وسائل تقييم أخرى التي تكون جميع مدخلاتها الرئيسية قائمة على البيانات المعروضة في السوق.

المستوى ٣: أساليب تقييم لا تعتمد أي من مدخلاتها الأساسية على البيانات المعروضة في السوق.

يوضح الجدول الآتي تحليل الأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة على أساس مستوى القيمة العادلة الهرمي.

٢٠١١

(مليون دولار أمريكي)

	مستوى: ١	مستوى: ٢	مستوى: ٣	إجمالي
موجودات تم قياسها بالقيمة العادلة				
موجودات مالية محتفظ بها للمتاجرة	١٣	٢٦٠	-	٢٧٣
استثمارات في صناديق مدارة غير مسعرة				
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل				
استثمارات في صناديق أسهم بديلة	-	٢٩٠	-	٢٩٠
موجودات مالية متاحة للبيع				
أدوات دين	١.١٢٤	٤٤	٤١٩	١.٥٨٧
أسهم وصناديق مدارة	٦٠	٩٩	-	١٥٩
مساهمات حقوق ملكية	٤٦٣	-	-	٤٦٣
صناديق أسهم خاصة	-	٣٠	٢٢٤	٢٥٤
موجودات أخرى - مشتقات أدوات مالية				
عقود تحويل عملات أجنبية آجلة	-	-	٩	٩
مجمل مبادلات عملات أجنبية	-	-	٩	٩
	١.٦٦٠	٧٢٣	٦٦١	٣.٠٤٤
مطلوبات تم قياسها بالقيمة العادلة				
مطلوبات أخرى - مشتقات الأدوات المالية				
مبادلات أسعار الفائدة	-	٤٧	-	٤٧
مجمل مبادلات عملات أجنبية	-	-	٢٢	٢٢
عقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة	-	-	٣	٣
	-	٤٧	٢٥	٧٢

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠١١

٢٦ معلومات عن القيمة العادلة (تتمة)

				٢٠١٠
				(مليون دولار أمريكي)
مستوى: ١	مستوى: ٢	مستوى: ٣	إجمالي	
٥٧	٢٩٣	-	٣٥٠	موجودات تم قياسها بالقيمة العادلة موجودات مالية محتفظ بها للمتاجرة استثمارات في صناديق مدارة غير مسعرة
-	٢٨٩	-	٢٨٩	موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل موجودات مالية متاحة للبيع
١.٤٣٨	٤٨	٤٠٠	١.٨٨٦	موجودات مالية متاحة للبيع
٥٦	٧٨	-	١٣٤	أدوات دين
٣٧٨	-	-	٣٧٨	أسهم وصناديق مدارة
-	٢٩	٢٢٥	٢٥٤	مساهمات حقوق ملكية صناديق أسهم خاصة
-	-	٤	٤	موجودات أخرى - مشتقات أدوات مالية
-	-	١٨	١٨	عقود تحويل عملات أجنبية آجلة مجممل مبادلات عملات أجنبية
١.٩٢٩	٧٣٧	٦٤٧	٣.٣١٣	
-	٥٧	-	٥٧	مطلوبات تم قياسها بالقيمة العادلة
-	-	٣	٣	مطلوبات أخرى - مشتقات الأدوات المالية
-	٥٧	٣	٦٠	مبادلات أسعار الفائدة عقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة

٢٧ معاملات مع أطراف ذات علاقة

تمثل الأطراف ذات العلاقة المساهمين الرئيسيين والمدراء التنفيذيين وموظفي الإدارة العليا للمجموعة والشركات التي يسيطرون عليها أو التي يمارسون عليها تأثيراً ملموساً. يتم الموافقة على سياسات تسعير وشروط هذه المعاملات من قبل إدارة المجموعة.

فيما يلي المعاملات مع الشركات الزميلة خلال السنة:

٢٠١٠	٢٠١١	(مليون دولار أمريكي)
٤	٤	صافي الأتعاب والعمولات
٧٤	٧٤	قروض وسلف
٣١٩	٢٣٣	ضمانات والتزامات
٩	٨	ذمم مدينة من الشركات الزميلة

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠١١

٢٧ معاملات مع أطراف ذات علاقة (تتمة)

مكافآت موظفي الإدارة العليا

فيما يلي مزايا موظفي الإدارة العليا خلال السنة:

٢٠١٠	٢٠١١	(مليون دولار أمريكي)
٨	١٢	رواتب ومزايا قصيرة الأجل
٢	٣	مكافآت بعد التوظيف وإنهاء الخدمة
١٠	١٥	إجمالي المكافآت المدفوعة لموظفي الإدارة العليا

تتضمن الموجودات الأخرى قروض لموظفي الإدارة العليا بمبلغ ١ مليون دولار أمريكي (٢٠١٠: ١ مليون دولار أمريكي).

٢٨ أنشطة الأمانة

في ٣١ ديسمبر ٢٠١١، بلغت الموجودات تحت الإدارة والخاصة بأطراف أخرى بمبلغ ٢٠٥ مليون دولار أمريكي (٢٠١٠: ٢٠٨ مليون دولار أمريكي). تدار هذه الموجودات بصفة أمانة وبالتالي تستبعد من بيان المركز المالي المجمع. بلغت الإيرادات الناتجة من أنشطة الأمانة ٢ مليون دولار أمريكي (٢٠١٠: ٢ مليون دولار أمريكي).

٢٩ إدارة رأس المال

يمثل رأس المال المؤسسة استثمار المساهمين والموارد الإستراتيجية الرئيسية التي تدعم تحمل مخاطر أنشطة الأعمال للمؤسسة.

إن هدف المجموعة هو توسيع هذا المصدر بأسلوب كفء ومريح من أجل اكتساب عائدات تنافسية.

تدير المؤسسة رأس المال لديها مع الأخذ في الحسبان المتطلبات الرقابية والاقتصادية.

لم يتم إجراء أي تغييرات على الأهداف أو السياسات أو الإجراءات منذ السنة السابقة.

بما يتناسب مع المشاركين الآخرين في قطاع الأعمال، تقوم المجموعة بمراقبة رأس المال على أساس معدل الاقتراض. ويتم احتساب هذا المعدل بصافي الدين مقسوماً على إجمالي حقوق الملكية كما يلي:

٢٠١٠	٢٠١١	(مليون دولار أمريكي)
٣،٤٦٤	٣،١٣٣	ودائع تحمل فائدة وتمويل لأجل وقروض أخرى تحمل فائدة
١٩٥	٣٤٣	مطلوبات أخرى
(٦٥٤)	(٥٩٦)	ناقصاً: النقد والنقد المعادل والودائع لدى البنوك
٣،٠٠٥	٢،٨٨٠	صافي الدين
٢،١١٧	٢،٣٨٩	حقوق الملكية الخاصة بمساهمي المجموعة
١،٤	١،٢	معدل الإقراض (صافي الدين / حقوق الملكية)

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠١١

٣٠ الشركات التابعة الرئيسية والشركات الزميلة

فيما يلي بيان بأهم الشركات التابعة والشركات الزميلة للمؤسسة:

النشاط الأساسي	حصة الملكية كما في		بلد التأسيس	(مليون دولار أمريكي)
	٢٠١٠	٢٠١١		
الشركات التابعة				
تصنيع مواد بناء	١٠٠,٠	١٠٠,٠	السعودية	شركة المنتجات البيتومينية المحدودة
شركة قابضة	١٠٠,٠	١٠٠,٠	الكويت	شركة جي أي كوربوريشن للتجارة العامة و المقاولات
تصنيع منسوجات	١٠٠,٠	-	الإمارات	شركة جولف دينم
شركة قابضة	١٠٠,٠	١٠٠,٠	البحرين	شركة انفستل القابضة
شركة قابضة	١٠٠,٠	١٠٠,٠	جزر كايمان	جي أي سي للخدمات المالية
شركة قابضة	١٠٠,٠	١٠٠,٠	جزر كايمان	جي أي سي للاستثمار القابضة
خدمات كهربائية	٩٢,٨	٩٢,٨	الكويت	شركات بارامونت الخليجية للخدمات الكهربائية ذ.م.م.
استشارات فنية	٨٠,٠	٨٠,٠	الكويت	شركة جي أي سي التكنولوجية ذ.م.م
تقنية المعلومات	٤٧,٥	٨٦,٥	الكويت	شركة الخليج للتواصل الكهربائي
البناء والهندسة	٧٠,٠	٧٠,٠	الإمارات	شركة الخليج جيوتي العالمية ذ.م.م
تصنيع الأوراق	٥٨,٦	٥٨,٦	الإمارات	شركة كراون لصناعة الأوراق المحدودة
الشركات الزميلة				
إعادة التأمين	٥٠,٠	٥٠,٠	الإمارات	شركة الخليج لإعادة التأمين
شركة قابضة	٥٠,٠	٥٠,٠	البحرين	شركة الخليج المتحدة للصلب (فولاذ) ش.م.ب
تصنيع الصلب	٥٠,٠	-	البحرين	الشركة المتحدة للستانلس ستيل
أنشطة استثمار	٥٠,٠	٥٠,٠	عمان	شركة عمان للاستثمار، ساكور
تشكيل الصلب	٥٠,٠	-	البحرين	شركة الخليج للاستثمار الصناعي
مشروع طاقة ومياه	٤٥,٠	٤٥,٠	البحرين	شركة العزل للطاقة ش.م.ب.
أدوية	٤٠,٠	٤٠,٠	البحرين	شركة البحرين لصناعة الأدوية
مواد بناء	٤٠,٠	٤٠,٠	الإمارات	شركة اوريمكس لمنتجات الخرسانة ذ.م.م.
دواجن ومنتجات ألبان	٣٣,٣	٣٣,٣	عمان	شركة الصفاء للأغذية ش.م.ع.
تصنيع ثاني أكسيد التيتانيوم	٣٣,٠	٣٣,٠	السعودية	الشركة الوطنية لثاني أكسيد التيتانيوم المحدود (كريستال)
مشروع طاقة ومياه	٣٣,٣	٣٣,٣	السعودية	شركة مرافق القابضة
خدمات تبريد	٣٠,٧	٣٠,٧	الإمارات	شركة التوريد و الخدمات الفنية
مشروع طاقة ومياه	٢٥,٠	٢٥,٠	البحرين	شركة الدور للطاقة و الماء
تصنيع كابلات	٢٥,٠	٢٥,٠	السعودية	شركة كابلات جدة المحدودة
مواد بناء	٢٤,٥	٢٤,٥	الإمارات	شركة الومكو للصناعات
بلاستيك	٢٣,٥	٢٣,٥	الإمارات	شركة انتربلاست المحدودة ذ.م.م
المنسوجات	٢٣,٠	٢٣,٠	البحرين	شركة سيلتكس لصناعة النسيج
منتجات ألبان	٢٢,٥	٢٢,٥	الإمارات	شركة روابي الإمارات
مشروع طاقة ومياه	٢٠,٠	٢٠,٠	السعودية	شركة شقيق للماء و الكهرباء
مواد بناء	٢٠,٠	٢٠,٠	عمان	شركة الخليج الدولية للأنايبب ذ.م.م
مواد بناء	٢٠,٠	٢٠,٠	عمان	شركة محاجر الخليج

قامت المجموعة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ بإدراج البيانات المالية لبعض الشركات التابعة التي لم يتم تجميعها سابقاً على أساس مادي. تم إدراج صافي موجودات تلك الشركات التابعة ضمن موجودات أخرى كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠. إن التغيير في التجميع ليس له تأثير مادي على المركز والأداء المالي للمجموعة ولن يكون له تأثير جوهري على أرقام المقارنة. وبالتالي، لم يتم إعادة إدراج أرقام المقارنة.

الاستثمارات المباشرة

(بملايين الدولارات)		دولة المقر	اسم الشركة
مجموع حقوق المساهمين	مجموعة التعرض % من رأس المال		
			الاسم بالعربي
١٠٠,٠٠	٠,٩٠	دولة الكويت	١ شركة جي آي كوربوريشن للتجارة العامة والمقاولات (ذ.م.م)
١٠٠,٠٠	٩٤,٣٨	المملكة العربية السعودية	٢ شركة المنتجات البيتومينية المحدودة (بيتومات)
٩٢,٨٤	٨,٤٨	دولة الكويت	٣ شركة بارامونت للخدمات الكهربائية (ذ.م.م)
٨٦,٥٤	٨,٦٥	دولة الكويت	٤ شركة الخليج للتواصل الالكتروني (ش.م.ك.م.)
٨٠,٠٠	١,٥٨	دولة الكويت	٥ شركة جي آي سي للتكنولوجيا (ذ.م.م)
٧٠,٠٠	٤,٧٧	الإمارات العربية المتحدة	٦ شركة الخليج جيو تي العالمية ذ.م.م
٥٨,٧٠	٣٢,٨٠	الإمارات العربية المتحدة	٧ شركة كراون بايبر ميل ليمنيد (ش.م.ج)
٥٠,٠٠	٦٢,٣١	سلطنة عمان	٨ مؤسسة عمان للاستثمار (ش.م.ع.م)
٥٠,٠٠	٨٤٧,١٦	مملكة البحرين	٩ شركة الخليج المتحدة للحديد والصلب القابضة (فولاذ) ش.م.ب. (مقفلة) *
٥٠,٠٠	٢١٥,٥٤	الإمارات العربية المتحدة	١٠ مؤسسة الخليج لإعادة التأمين (المحدودة)
٤٥,٠٠	١٦,٠٩	مملكة البحرين	١١ شركة العزل للطاقة (شركة مساهمة مقفلة)
٤٠,٠٠	٤٤,٠١	الإمارات العربية المتحدة	١٢ شركة أوربي مكس لمنتجات الخرسانة (ذ.م.م) **
٤٠,٠٠	١,٨٠	مملكة البحرين	١٣ شركة مصنع البحرين للدواء ذ.م.م.
٣٥,٠٠	١٥,٥٢	سلطنة عمان	١٤ مصنع الخليج الدولي للألبانيب (ش.م.م) ***
٣٣,٢٤	٤٢,٤٥	سلطنة عمان	١٥ شركة الصفاء للأغذية (ش.م.ع.ع)
٣٣,٠٠	١,٥٢٢,٦٠	المملكة العربية السعودية	١٦ الشركة الوطنية لثاني أكسيد التيتانيوم ذ.م.م (كريستل)
٣٠,٦٧	٦٢,٣٢	الإمارات العربية المتحدة	١٧ شركة التوريد والخدمات الفنية (ذ.م.م)
٢٥,٠٠	١٩٩,٣٩	المملكة العربية السعودية	١٨ شركة كابلات جدة المحدودة (ذ.م.م)
٢٥,٠٠	٥٢٨,١٠	مملكة البحرين	١٩ شركة الدور للطاقة والمياه (شركة مساهمة مقفلة)
٢٤,٥٠	٥٥,٨١	الإمارات العربية المتحدة	٢٠ شركة ألوموكو (ش.ذ.م.م) **
٢٣,٥٠	١٩٣,٢٧	الإمارات العربية المتحدة	٢١ شركة انتربلاست المحدودة ذ.م.م.
٢٣,٠٠	٤,٤٦	مملكة البحرين	٢٢ شركة سلتكس لصناعة النسيج المحدودة
٢٢,٥٤	٩٨,٣٤	الإمارات العربية المتحدة	٢٣ شركة روابي الإمارات (ش.م.خ)
٢٠,٠٠	١٠,١٤	سلطنة عمان	٢٤ شركة محاجر الخليج (ش.م.ع.ع) **
٢٠,٠٠	٣٦٠,٢٨	الجزائر	٢٥ شركة الوطنية للاتصالات (الجزائر) (شركة مساهمة)
٢٠,٠٠	-	المملكة العربية السعودية	٢٦ شركة الجبيل للمياه والطاقة (شركة مساهمة مقفلة)
٢٠,٠٠	-	المملكة العربية السعودية	٢٧ شركة شقيق للماء والكهرباء (شركة مساهمة مقفلة)

المساهمات الأخرى - مؤسسة الخليج للاستثمار ملكية أقل من ٢٠ في المئة

١٣,٠٠	١٩٢,٧٢	دولة قطر	١ شركة تطوير الإنشائية (ش.م.ق.خ)
١٠,٠٠	٦١,٦٣	الإمارات العربية المتحدة	٢ مركز دبي الصحي (ذ.م.م)
١٠,٠٠	٤٧٤,٠٠	دولة قطر	٣ شركة جلف بريدج انترناشيونال (شركة مساهمة)
١٠,٠٠	٣٧٣,٩٤	دولة قطر	٤ شركة رأس لفان للكهرباء المحدودة (شركة مساهمة مقفلة)
١٠,٠٠	٨٢,٤٤	دولة الكويت	٥ شركة رساميل للهيكلية المالية (ش.م.ك.)
٩,٠٠	١٨٥,١٨	دولة الكويت	٦ شركة كي جي إل لوجستيك (ش.م.ك.م.)
٨,٠٠	١٣٥,٨٢	الولايات المتحدة الأمريكية	٧ شركة بيرلا واينبرج بارتنرز
٨,٠٠	١٣٨,٩٩	مملكة البحرين	٨ شركة الأوراق المالية والاستثمار (ش.م.ب)
٧,٢٧	٢,٩٣٨,٣٩	المملكة العربية السعودية	٩ شركة التصنيع الوطنية (التصنيع) (شركة مساهمة سعودية)
٥,٨٩	١٨٧,٦٧	مملكة البحرين	١٠ شركة الخليج لدرفلة الألومنيوم ش.م.ب (مقفلة)
٢,٣٠	٥٨,٩٦	سلطنة عمان	١١ الشركة المتحدة للطاقة (شركة مساهمة مدرجة)
٢,٠٠	١٤٥,٤١	دولة الكويت	١٢ شركة الرازي القابضة (ش.م.ك.م.)
١,٩٥	٧٤٤,٢١	المملكة العربية السعودية	١٣ الشركة العربية للألياف الصناعية (ابن رشد) (شركة مساهمة سعودية مقفلة)
١,٧٢	٥٦٢,٥٣	الإمارات العربية المتحدة	١٤ شركة الثريا للاتصالات (شركة مساهمة خاصة)
٠,٢٦	٣٥٨,٥٢	المملكة العربية السعودية	١٥ شركة الزامل للاستثمار الصناعي (شركة مساهمة سعودية)

* تم تكوين الشركة القابضة عن طريق دمج شركتين قائمتين - شركة الخليج للاستثمار الصناعي و شركة المتحدة للستانس ستييل (مقفلة).
 ** هذه الزميلة مملوكة بشكل غير مباشر من قبل بيتومات التابعة لنا
 *** ملكية مشتركة مع شركة عمان للاستثمار

المنتجات الاستثمارية

أهداف الاستثمار	تاريخ طرح الصندوق	العملة	الصندوق / العملة
			الصناديق الخليجية
			حقوق الملكية
<ul style="list-style-type: none"> تحقيق ارتفاع في قيمة رأس المال المستثمر من خلال الاستثمار في أسواق الأسهم الخليجية. تحقيق عوائد تنافسية مقارنة بمؤشر الأسهم الخليجية. 	ابريل ٢٠٠٣	دولار أمريكي	١ صندوق الخليج المميز
<ul style="list-style-type: none"> منتج استثماري إسلامي ذو عائد مطلق، يهدف للاستثمار في أسواق الأسهم الخليجية، عن طريق محفظة أسهم متنوعة تتوافق مع الشريعة الإسلامية. تحقيق عوائد تنافسية مقارنة بالمؤشر الإسلامي للأسهم الخليجية. 	يناير ٢٠٠٨	دولار أمريكي	٢ صندوق الخليج الإسلامي
			السندات
<ul style="list-style-type: none"> تحقيق أعلى عائد من خلال الاستفادة من ارتفاع الأسعار بالتزامن مع المحافظة على رأس المال وأقل مستوى من المخاطر من خلال الاستثمار في سوق السندات الكويتي والخليجي. 	مايو ٢٠٠٣	بالدينار الكويتي	١ صندوق مؤسسة الخليج للسندات
<ul style="list-style-type: none"> زيادة العوائد من خلال الاستثمار في إصدارات السندات العامة والخاصة بدول مجلس التعاون الخليجي المحافظة على رأس المال وأقل مستوى من المخاطر. 	مارس ٢٠٠٥	دولار أمريكي	٢ صندوق الخليج للسندات
			الصناديق العالمية
<ul style="list-style-type: none"> صندوق من صناديق التحوط يتميز بالتنوع والتوزيع الجيد بين مزيج واسع من الأسهم والاستراتيجيات وتحقيق ارتفاع في رأس المال المستثمر على المدى الطويل مع درجة تقلب منخفضة بالمقارنة مع الأسواق التقليدية للأسهم. توفير عوائد على درجة ارتباط منخفضة مع الأسواق العالمية للأسهم. تحقيق عوائد إجمالية سنوية بحدود سعر ليبور مضافاً إليها ٣-٥٪ توفير عوائد على درجة تقلب منخفضة تتراوح ما بين ٢-٤٪. 	أغسطس ١٩٩٩	دولار أمريكي	١ صندوق الاستراتيجيات البديلة
<ul style="list-style-type: none"> صندوق يتكون من مجموعة من صناديق التحوط يركز على استراتيجيات الحماية المدفوعة بالأحداث. عوائد سنوية مطلقة بحدود سعر ليبور مضافاً إليها ٤-٨٪. تحقيق العوائد بدرجة تقلب منخفضة تتراوح ما بين ٣-٥٪. توفير عوائد على درجة ارتباط منخفضة مع الأسواق العالمية للأسهم وأدوات الدخل الثابت والائتمان. 	يوليو ٢٠٠٢	دولار أمريكي	٢ صندوق تحوط للاستفادة من الأحداث القائمة
<ul style="list-style-type: none"> تحقيق ارتفاع في قيمة رأس المال المستثمر من خلال الاستثمار في الأوراق المالية العقارية المدرجة في الأسهم الأمريكية والأوروبية والآسيوية. تحقيق عوائد تنافسية ومستقرة. 	ديسمبر ٢٠٠٥	دولار أمريكي	٣ صندوق الخليج العالمي للأوراق العقارية

الدليل الإداري للمؤسسة

الإدارة العليا

هشام عبد الرزاق الرزوقي
الرئيس التنفيذي

د. راسل ريد
نائب الرئيس التنفيذي
والرئيس التنفيذي للاستثمار

راشد بن رشيد
نائب الرئيس التنفيذي
ورئيس الشؤون المالية والإدارية

الأسواق العالمية

آرون راترا
رئيس مجموعة الأسواق العالمية

مالك العجيل
رئيس إدارة تطوير الأعمال

طلال الطواري
رئيس إدارة الأسهم الخليجية
رئيس إدارة المبيعات، المنتجات والتسويق بالإنابة

فهيم العلي
إدارة صناديق الاستثمار المدارة خارجياً

طارق الرحيم
رئيس إدارة البحوث الخليجية

وليد البريكان
الأوراق المالية الخليجية

مارتن جوي
رئيس إدارة الخزينة

رافائيل برتوني
رئيس إدارة أسواق الدين

ماثيو ابراهام
الأسواق النقدية العالمية

عادل البحر
الأسواق النقدية الخليجية

الاستثمارات المباشرة

شفيق علي
رئيس إدارة المرافق والخدمات المالية

خالد القديري
رئيس إدارة الصناعة التحويلية

محمد الملحم
رئيس إدارة المشاريع الخليجية المتنوعة

م. شاندراسيكاران
رئيس إدارة تمويل الشركات

فادي تويني
رئيس إدارة صناديق الاستثمار الخاصة

الشؤون المالية والإدارية

هاني الشخص
رئيس إدارة تقنية المعلومات

حازم الرافي
رئيس إدارة الرقابة المالية

شوقي خلف
رئيس إدارة العمليات

حامد حامد
الموارد البشرية والشؤون الإدارية

قيس الشطي
رئيس إدارة الإعلام والعلاقات العامة

المكتب التنفيذي

د. سليمان القدسي
رئيس إدارة الاقتصاد

سيباستيان فاداكومشيري
رئيس إدارة المخاطر

خالد بوخمسين
رئيس إدارة التدقيق الداخلي

فهد العبد القادر
سكرتير مجلس الإدارة

العنوان

العنوان البريدي
ص.ب. ٣٤٠٢، الصفاة ١٣٠٣٥، الكويت

عنوان المراسلات
شرق، شارع جابر المبارك، الكويت

الموقع الإلكتروني
www.gic.com.kw

البريد الإلكتروني
gic@gic.com.kw

سويقت
GCOR KWKW

هاتف
(+٩٦٥) ٢٢٢٢ ٥٠٠٠

تليفاكس
(+٩٦٥) ٢٢٢٢ ٥٠١٠